



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والأربعون (٧ حزيران/يونيه -
٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة التاسعة والخمسون

الملحق رقم ١٦ (A/59/16)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة التاسعة والخمسون
الملحق رقم ١٦ (A/59/16)

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والأربعون (٧ حزيران/يونيه - ٢ تموز/
يوليه ٢٠٠٤)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٤

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

[التاريخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤]

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول - تنظيم الدورة	١٦-١	١
ألف - جدول الأعمال	٥-٢	١
باء - انتخاب أعضاء المكتب	٧-٦	١
جيم - الحضور	١٢-٨	٢
دال - الوثائق	١٣	٤
هاء - اعتماد تقرير اللجنة	١٦-١٤	٤
الثاني - المسائل البرنامجية	٤٢٩-١٧	٥
ألف - تخطيط البرامج	١٩-١٧	٥
باء - أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢	٤٢-٢٠	٥
جيم - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	٣٧٢-٤٣	٩
الجزء الأول - موجز الخطة	٦٥-٤٣	٩
الجزء الثاني - الخطة البرنامجية لفترة السنتين	٣٧٢-٦٦	١٣
البرنامج ١ - إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات	٧١-٦٦	١٣
البرنامج ٢ - الشؤون السياسية	٨٢-٧٢	٢٠
البرنامج ٣ - نزع السلاح	٩٠-٨٣	٢٥
البرنامج ٤ - عمليات حفظ السلام	١٠٣-٩١	٣٣
البرنامج ٥ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	١٠٨-١٠٤	٣٩
البرنامج ٦ - الشؤون القانونية	١١٨-١٠٩	٤٠
البرنامج ٧ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٤١-١١٩	٤٤

البرنامج ٨ -	أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول	
٥٣	الجزرية الصغيرة النامية	١٤٢-١٥١
البرنامج ٩ -	دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية	
٦١	أفريقيا	١٥٢-١٦٨
البرنامج ١٠ -	التجارة والتنمية	١٦٩-١٨٠
٦٦	البيئة	١٨١-١٩٠
البرنامج ١٢ -	المستوطنات البشرية	١٩١-١٩٩
٧٢	البرنامج ١٣ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٢٠٠-٢٠٩
٨١	البرنامج ١٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢١٠-٢٢٤
٨٥	البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢٢٥-٢٤١
٩٠	البرنامج ١٦ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢٤٢-٢٥٤
البرنامج ١٧ -	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية	
٩٤	ومنطقة البحر الكاريبي	٢٥٥-٢٦٧
٩٧	البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	٢٦٨-٢٧٨
١٠٣	البرنامج ١٩ - حقوق الإنسان	٢٧٩-٢٩٦
١١٤	البرنامج ٢٠ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٢٩٧-٣٠٩
١٢٠	البرنامج ٢١ - اللاجئون الفلسطينيون	٣١٠-٣١٨
١٢٤	البرنامج ٢٢ - المساعدة الإنسانية	٣١٩-٣٣١
١٢٧	البرنامج ٢٣ - الإعلام	٣٣٢-٣٣٨
١٣٣	البرنامج ٢٤ - خدمات الإدارة والدعم	٣٣٩-٣٥١
١٣٩	البرنامج ٢٥ - الرقابة الداخلية	٣٥٢-٣٦١
١٤١	البرنامج ٢٦ - الأنشطة المشتركة التمويل	٣٦٢-٣٧٢

١٤٣	٤٢٩-٣٧٣	 التقييم	دال -
		١ - تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وتنفيذها	
١٤٣	٣٨٨-٣٧٣	 والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة	
١٤٦	٣٩٩-٣٨٩	 ٢ - مواصلة تطوير مواضيع للتقييم التجريبي	
١٤٨	٤٠٩-٤٠٠	 ٣ - التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية	
		٤ - استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة في دورتها الحادية	
١٥٠	٤٢٢-٤١٠	 والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة	
		٥ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات	
		المقدمة من اللجنة في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق	
١٥٢	٤٢٩-٤٢٣	 لبرنامج السكان	
١٥٤	٤٧٦-٤٣٠	 مسائل التنسيق	الثالث -
		ألف - تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم	
١٥٤	٤٥٤-٤٣٠	 المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣	
١٦٠	٤٧٦-٤٥٥	 باء - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	
١٦٥	٤٨٠-٤٧٧	 الرابع - تحسين أساليب عمل وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها	
١٦٦	٤٨١	 الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للجنة	
		المرفقات	
١٦٨		 الأول - جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجنة	
١٦٩		 الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين	

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في مقر الأمم المتحدة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ودورها الموضوعية في الفترة من ٧ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وقد عقدت اللجنة ما مجموعه ٢٤ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى)، في المرفق الأول من هذا التقرير. وفي جلستها الأولى أيضا، قررت اللجنة أن تحيط علما بالمعلومات المتعلقة بالتكاليف الافتراضية الراهنة للوثائق وخدمات الترجمة الشفوية.

٣ - ووجه انتباه اللجنة إلى مذكرة من الأمانة العامة بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة الواردين في الوثيقة E/AC.51/2004/L.3، وأبلغت اللجنة بأن التقريرين المدرجين في الوثيقة قد تقرر أن تنظر فيهما اللجنة الخامسة وفي الجلسة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأرجى اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي أن تنظر اللجنة في أحد تقريرَي وحدة التفتيش المشتركة إلى جلسة قادمة، ريثما تجرى مشاورات أخرى.

٤ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، قررت اللجنة ألا تنظر في أي من تقريرَي وحدة التفتيش المشتركة الواردين في الوثيقة E/AC.51/2004/L.3.

٥ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة برنامج العمل المقترح لدورها الرابعة والأربعين.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى)، المعقودة في ١ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة، بالتزكية، السيدة نونبي أودو (نيجيريا) رئيسة للجنة للدورة الرابعة والأربعين.

٧ - وفي جلساتها الأولى والثانية والخامسة عشرة، المعقودة في ١ و ٧ و ١٨ حزيران/يونيه، انتخبت اللجنة، بالتزكية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للدورة الرابعة والأربعين:

نواب الرئيس:

فاليري مكرتوميان (أرمينيا)

فرانك ديفيس (جزر البهاما)

رومان كولاكوفيتش (سويسرا)

المقرر:

هيتوشي كوزاكي (اليابان)

جيم - الحضور

٨ - وحضر ممثلون عن الدول الأعضاء التالية في اللجنة:

الاتحاد الروسي	إيران (جمهورية - الإسلامية)
إثيوبيا	باكستان
الأرجنتين	البرازيل
أرمينيا	بنن
ألمانيا	تونس
إندونيسيا	جزر البهاما
أوروغواي	جزر القمر
أوكرانيا	جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية كوريا	كوبا
جمهورية مولدوفا	المكسيك
جنوب أفريقيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
زمبابوي	موناكو
سويسرا	نيجيريا
الصين	نيكاراغوا
غابون	الهند
فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية
كندا	اليابان

٩ - ومثّل مراقبون الدول الأعضاء التالية في الأمم المتحدة:

إسرائيل	شيلي
إكوادور	غواتيمالا
أوغندا	الفلبين
أيرلندا	فنزويلا

إيطاليا	فنلندا
البرتغال	كرواتيا
تايلند	كولومبيا
ترينيداد وتوباغو	كينيا
جامايكا	لبنان
الجزائر	مصر
الجمهورية العربية السورية	المغرب
جمهورية تنزانيا المتحدة	ناورو
جيبوتي	النمسا
سلوفاكيا	هندوراس
السويد	هولندا

١٠ - وحضر ممثلون عن اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التالية:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك

منظمة العمل الدولية

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١١ - وحضر الدورة أيضا وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، ووكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ووكيل الأمين العام للشؤون الاتصالات والإعلام، ووكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، ووكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ووكيل الأمين العام والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ووكيل الأمين العام للشؤون

نزع السلاح، والمراقب المالي، والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، ونائب الأمين العام للتجارة والتنمية، ونائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومدير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومدير مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، والأمين التنفيذي ورئيس وحدة التفتيش المشتركة وكبار المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٢ - ونوقشت البرامج التالية من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بواسطة التداول بالفيديو : البرنامج ٥: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والبرنامج ١٣: المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ والبرنامج ١٩: حقوق الإنسان؛ والبرنامج ٢١: اللاجئين الفلسطينيين؛ والبرنامج ٢٦: الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل (ب) وحدة التفتيش المشتركة.

دال - الوثائق

١٣ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين في المرفق الثاني من هذا التقرير.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٤ - وفي الجلسة ٢٤، المعقودة في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، عرض مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية بياناً مقمداً من الأمين العام وفقاً للمادة ٣١ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع التوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البرنامج ٢٤: خدمات الإدارة والدعم (E/AC.51/2004/7).

١٥ - وفي الجلسة نفسها، أشار مقرر اللجنة إلى التعديلات التي سيتم إدخالها على بعض أبواب مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2004/L.5 و Add.1-37).

١٦ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين (E/AC.51/2004/L.5 و Add.1-37) بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا ككل. وقررت اللجنة أيضاً أن تعهد إلى مقرر اللجنة، بالتعاون مع أمين اللجنة، استكمال التقرير كي يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ وإلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - تخطيط البرامج

تحديد الأولويات

١٧ - في جلستها ٢٢ المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن تحديد الأولويات (A/59/87).

١٨ - وعرض ممثل الأمين العام التقرير وأجاب على الأسئلة التي طرحت أثناء قيام اللجنة بالنظر في الوثيقة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩ - قررت اللجنة مواصلة نظرها في تقرير الأمين العام عن تحديد الأولويات في دورتها الخامسة والأربعين وأوصت بأن تؤجل الجمعية العامة نظرها في التقرير إلى دورتها الستين.

باء - أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٢٠ - نظرت اللجنة في جلساتها الرابعة والخامسة والسادسة، المعقودة في ٨ و ٩ حزيران/يونيه، في تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/59/69).

٢١ - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقرير الأمين العام وردّ على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٢ - أثنت الوفود على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقريره عن أداء البرنامج المعد لأول مرة في سياق الميزانية القائمة على النتائج. ولوحظ أن التقرير يشكل معلما هاما في عملية استعراض وتقييم مطردة التطور وتحسنا كبيرا مقارنة بالتقرير المتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ولقى العرض العام للنتائج التي حققتها المنظمة ككل ولأداء البرنامج حسب كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين استحسانا. وجرى الترحيب بجهود المكتب وجهود معاونيه المبذولة من أجل تحسين شكل ومحتوى تقرير الأداء فضلا عن محاولاته الإبلاغ عن إنجازات الأمانة العامة في شكل يتسم بمزيد من الاتساق والإيجاز وجعل

التقرير أداة أكثر نفعا في دعم عملية صنع القرار والإدارة. وأعرب عن التقدير للشكل المحسن للتقرير وللتركيز المتزايد على النتائج بدلا من التركيز على المدخلات والنواتج. وأثنى على الفريق المعني بالمشاريع التابع لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لما يبذله من جهود من أجل الاستجابة للطلبات المتكررة من جانب الجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق الداعية إلى تحسين عملية تقديم تقارير الأداء والنهوض في الأمم المتحدة بثقافة تركز على النتائج.

٢٣ - وجرى التشديد على أن الابتكار المتمثل في إنتاج نسخة إلكترونية ونسخة مطبوعة من التقرير، الموضوع على شبكة الإنترنت يعد أمرا مفيدا للغاية ومن شأنه أن يساهم في إتاحة التقرير المتعلق بإنجازات الأمم المتحدة على نطاق أوسع لا يقتصر على الوفود والحكومات فحسب بل يشمل أيضا الجمهور بصفة عامة. وتم الترحيب بوصلات الإحالة المباشرة إلى العديد من مصادر المعلومات الهامة وهي وصلات متوفرة في النسخة الإلكترونية من التقرير.

٢٤ - ولوحظ مع الارتياح أن متوسط معدل التنفيذ بلغ ٨٤ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أي بزيادة نسبتها ١ في المائة عن معدل التنفيذ الذي تم التوصل إليه في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٢٥ - وجرى التنويه بنجاح الأمانة العامة في تنفيذ الولايات الجديدة والمنقحة التي اعتمدت أثناء فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مثل توافق آراء مونتيري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٦ - ويوفر تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لأول مرة فرصة لتقييم عملية تطبيق إطار العمل المنطقي القائم على النتائج، ولتحديد ما إذا كان مديرو البرنامج وموظفوه قد استطاعوا بيان مدى تنفيذ البرنامج من واقع النتائج المنجزة. ويشكل التقرير دليلا جزئيا على أنه يتعين على اللجنة وغيرها من الهيئات العمل على تقييم مدى تطبيق الإدارة القائمة على النتائج. ويبين التقرير أنه قد أجريت تحسينات في عملية الإبلاغ عن الأداء وأثنى على عمل مديري البرنامج ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأقر الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام ومؤداه أن فترة السنتين السابقتين شهدت نجاح أنشطة المنظمة في التوصل إلى نتائج مقنعة. وأعرب عن الأمل في أن تستفيد الأمانة العامة من الخبرات المكتسبة وأن تحرز المزيد من التقدم على أساس النتائج التي تحققت بالفعل.

٢٧ - وأشار إلى أن التقرير جزء من عملية مستمرة وأنه ينبغي للأمانة العامة أن تكفل تقديم شروح عملية تدليلا على تحقيق الإنجازات المتوقعة. ووصفت بعض الشروح بأنها مفرطة في الإبهام وعامة إلى حد كبير. وذكر أنه كان من المتوقع وضع معايير ثابتة للدراسات

الاستقصائية وغيرها من تدابير الأداء، التي من شأنها أن تكفل استخدام عوامل مشتركة في تقييم النتائج. فمتى تم استجلاء كامل نطاق إمكانات الرصد والتقييم تماشيا مع نهج إعداد الميزانية على أساس النتائج، من المفروض أن يقدم أي تقرير يعد مستقبلا تحليلا شاملا للإنجازات استنادا إلى مؤشرات ومقاييس الأداء فضلا عن النواتج. وقد يمكن ذلك الوفود من إيجاد وتقييم المجالات التي يمكن للأمم المتحدة أن تحدث فيها فرقا حقيقيا والمجالات التي يمكن أن تحدث فيها أولويات المستقبل.

٢٨ - وجرى التشديد على أن الجهود التعاونية التي يبذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع شعبة تخطيط البرامج والميزانية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بغية تعزيز القدرات داخل المنظمة من أجل تطبيق النهج القائم على النتائج وتحسين سبل جمع البيانات ذات الصلة عن الأداء والنتائج هي من الأمور الهامة للغاية. ولقد كان من المتوقع أن تقوم الأمانة العامة بتوسيع نطاق التقدم المحرز في وضع وجمع البيانات الأساسية والمستهدفة فضلا عن وضع أسس القياس في تقرير الأداء المقبل. وأشار إلى أنه يتعين على مديري البرنامج المشاركة بصورة تامة في رصد أداء البرنامج حيث أن تقديم التقارير عنه يشكل جزءا لا يتجزأ من هذه المشاركة.

٢٩ - ولوحظ أن نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق قد مكّن مديري البرنامج من رصد تنفيذ البرامج وأدائها أثناء الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وجرى الترحيب بأي جهود ترمي إلى زيادة تطوير النظام المذكور.

٣٠ - وأشار إلى أن تقرير الأداء كان مفيدا جدا ليس للدول الأعضاء فحسب بل وأيضا للأمانة العامة. وتمثل إحدى فوائده الرئيسية في أن كل وحدة من الوحدات التابعة للأمانة العامة يتعين عليها أن تفكر فيما تقوم به وما ترغب في إنجازه وفي كيفية تحقيق الأهداف بأقل قدر ممكن من التكاليف. فالتفكير المنتظم في ما إذا كان قد تم إنجاز الأمور الصحيحة أم لا يعد في حد ذاته نجاحا. وذكر أن معدل النجاح يعد أمرا ثانويا لا سيما وأنه يتعذر إلى حد كبير قياس النجاح في المجالات العامة. وتم الإقرار بأن الميزنة القائمة على أساس النتائج بالأمم المتحدة تتطور بشكل ثابت وبطريقة إيجابية وجرى الإعراب عن الثقة في أن نوعية التقارير المقبلة ستعكس تحسن نوعية خطط البرامج والميزانيات البرنامجية.

٣١ - وجرى التسليم بأنه فيما يتصل بقياس النتائج يلزم الحصول على بيانات موثوقة عند صياغة الإنجازات المتوقعة وذلك لإرساء الخطوط الأساسية التي يمكن للأمانة العامة أن تستند إليها في تقييم أدائها وجرى التذكير بأن جزءا كبيرا من مؤشرات الإنجاز في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أعد بدون أي بيانات أساسية.

٣٢ - ويتمثل جزء كبير من المشكلة في الأسلوب العام للغاية الذي عرضت به في البداية الإنجازات المتوقعة. ولقد بينت المعلومات المقدمة بشأن مجالات الخدمات الرئيسية مثل إدارة الشؤون الإدارية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ضرورة توفير مقاييس محددة للكفاءة، والإنتاجية والفعالية من حيث التكلفة عند تحديد الإنجازات المنشودة. فلا توجد تقريباً معلومات كمية يمكن التحقق منها تبين نتائج التحسينات التي جرى الإبلاغ عن تطبيقها.

٣٣ - وأعرب عن آراء تساءلت عن جدوى الإبلاغ عن نواتج تقييم أداء المنظمة. وأشار إلى أن عمل الكثير من قطاعات المنظمة ليس مقوماً بالنواتج. وانتهت الآراء إلى أن مواصلة إدراج تحليل المدخلات/النواتج في تقرير الأداء إنما هو أمر عقيم لا يعود بالنفع على جهود الدول الأعضاء الرامية إلى قياس أداء المنظمة في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية.

٣٤ - وأعرب عن رأي مؤداه أن الولاية المتصلة بتعزيز شكل تقرير أداء البرنامج ليست واضحة.

٣٥ - وشددت اللجنة على أنه يتعين على جميع مديري البرنامج الوفاء بالتزاماتهم بالتنفيذ الكامل للقرارات والأنظمة والقواعد ذات الصلة بالميزنة والإدارة القائمة على أساس النتائج.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٦ - أشارت اللجنة إلى أن الأمين العام أوصى في تقريره بشأن جوانب التحسن في عملية التخطيط والميزنة الحالية (A/58/395 و Corr.1) بأن توافق الجمعية العامة، ضمن سمات نظام التخطيط والميزنة المحسن، على تقرير معدل لأداء البرنامج لفترة السنتين يركز على إنجاز النتائج المتوقعة. وأشارت اللجنة، في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ قصرت تحديد ردها على حث الأمين العام على تحسين شكل وتوقيت تقارير الأداء البرنامجي والتقييم.

٣٧ - وأحاطت اللجنة علماً بتقرير الأداء، ولا سيما الشكل المحسن الذي يتسم بتركيز أدق على النتائج المتحققة بدلاً من النواتج.

٣٨ - وأثنت اللجنة كذلك على النهج المبكر المستخدم في تصميم وتوزيع التقرير من خلال وصلات إلكترونية بالوثائق الداعمة. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام مواصلة تقصي سبل تبسيط وتحديث تقارير الأداء المقبلة، وذلك بعدة طرق من بينها زيادة استخدام الوثائق الإلكترونية ومواد الدعم من أجل زيادة تحسين التقارير.

٣٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام مواصلة تحسين تنفيذ الميزنة وإدارة البرامج على أساس النتائج مع زيادة التركيز على النتائج.

٤٠ - وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام مواصلة توفير الدعم والإرشاد عموما لجميع الإدارات في مجال الإدارة من أجل تحقيق النتائج، بما في ذلك إصدار المبادئ التوجيهية أو الكتيبات أو الأدلة، عند الاقتضاء، ليستعان بها في رصد وتقييم الأعمال المضطلع بها لتحديد مدى استمرار أهميتها وفائدتها وفعاليتها وكفاءتها.

٤١ - وأوصت اللجنة بضرورة أن يكفل في المستقبل في عملية تقديم التقارير عن أداء البرنامج أن تكون أكثر اتساقا مع الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

٤٢ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لكون تقرير أداء البرنامج قد أدرج، لكل باب من أبواب الميزانية، قائمة بالبرامج الفرعية في البرنامج الرئيسي، وإطارا يشمل الملامح البارزة لنتائج البرامج، وأبوابا فرعية عن إنجازات البرامج الفرعية. وطلبت اللجنة أن يتضمن تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ كذلك، في كل باب جزءا يقدم وصفا موجزا للتحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة، من أجل تيسير تقييم لجنة البرنامج والتنسيق للمسائل التي تؤثر على الأداء البرنامجي.

جيم - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الجزء الأول: موجز الخطة

٤٣ - نظرت اللجنة في جلساتها ٨ و ١٠، المعقودتين في ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه، في الجزء الأول: موجز الخطة من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6 (Part one) و Corr.1).

مقدمة

٤٤ - وفي الجلسة ١٨، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه، عرض ممثل الأمين العام الجزء الأول وأجاب على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في الوثيقة.

المناقشة

٤٥ - أوضح ممثل الأمين العام أن الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٥٨ طلبت إلى الأمين العام أن يعد، على أساس تجريبي، إطارا استراتيجيا لتقديمه إلى الجمعية في دورتها التاسعة

والخمسين، لكي يحل محل الخطة المتوسطة الأجل الحالية لفترة أربع سنوات، يضم في وثيقة واحدة ما يلي: (أ) الجزء الأول: موجز للخطة، يعكس أهداف المنظمة في الأجل الطويل و (ب) الجزء الثاني: خطة برنامجية لفترة سنتين. وأكدت الجمعية العامة أيضا أن الإطار الاستراتيجي يشكل توجيهها رئيسيا للسياسات في الأمم المتحدة وأساسا لتخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم.

٤٦ - واسترعى ممثل الأمين العام الانتباه إلى أن الجزء الأول سلّط الضوء على أهداف المنظمة في المدى الطويل والأولويات التي ستحدد، في حين أن الجزء الثاني قدم عرضا للخطة البرنامجية لفترة سنتين لجميع البرامج البالغ عددها ٢٦ برنامجا التي مثلت ترجمة للولايات التشريعية. وذكر أيضا أنه من المهم مراعاة أن الولايات التشريعية تسند إلى الحكومات، والهيئات الحكومية الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة وسائر كياناتها وكذلك إلى الأمين العام، ولذا فإن مسؤولية نجاح البرامج ليست حكرا مقصورا على الدول الأعضاء التي تتصرف على نحو انفرادي أو على الأجهزة الحكومية الدولية أو الأمانة العامة.

٤٧ - ولوحظ أن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ قد أعد امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، وأنه يعكس النهج القائم على تحقيق النتائج والمتبع في تصميم البرامج. ولوحظ أيضا أنه وفقا للقرار ذاته ستتاح الفرصة للجمعية في دورتها الثانية والستين، المعقودة في عام ٢٠٠٦، لاستعراض شكل الإطار الاستراتيجي ومضمونه ومدته على ضوء الخبرة المكتسبة.

٤٨ - ورغم أنه لا تزال هناك بعض "المشاكل العويصة"، فقد حظيت بالترحيب التحسينات التي طرأت على الإطار المنطقي، والتي تعكس أهدافا أكثر وضوحا، وإنجازات متوقعة ذات فائدة أكبر، ومؤشرات للإنجاز قابلة أكثر للقياس وكذلك الصلات التي تربط فيما بينها. وأشار إلى أن الأهداف ليست محددة بفترة سنتين، في حين أن الإنجازات المتوقعة تعبر عن النتائج المتوقعة للمنتجات والخدمات التي ستقدمها الأمانة العامة في غضون فترة سنتين.

٤٩ - وأعرب عن الترحيب بموجز الخطة الوارد في الجزء الأول باعتباره وثيقة محكمة واضحة يمكن قراءتها، تعكس أهداف المنظمة وقيمها في المدى الطويل. ولوحظ في الوقت نفسه أن موجز الخطة ليس متوازنا كما ينبغي من حيث القضايا المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وجرى التشديد على أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية

للأمم المتحدة والاتفاقات الدولية التي عقدت منذ عام ١٩٩٢ تمثل الأولويات العليا للمنظمة.

٥٠ - وأعرب عن الرأي القائل بأنه رغم استمرار الحاجة إلى التصدي للصراعات الكثيرة الدائرة في أنحاء العالم ومكافحة الإرهاب الدولي، فمن الضروري الاعتراف بأن الأهمية المولدة لهذه القضايا ينبغي ألا تخفف أو تنتقص من أهمية القضايا الإنمائية، خاصة على ضوء اتساع الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وبين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وذكر في هذا الصدد أن المشاكل المتصلة بالعملة لم تتم معالجتها بما فيه الكفاية ولم يوجه الاهتمام الملائم لدور الأمم المتحدة في معالجة تلك المشاكل.

٥١ - ولوحظ أنه رغم ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، فلا ينبغي إغفال الحاجة إلى تعبئة الموارد المحلية. وأعرب عن رأي مفاده أن السلام والأمن والاستقرار هي عناصر أساسية لنجاح البرامج الإنمائية.

٥٢ - وارتئي أن الديمقراطية وحقوق الإنسان هي قيم مشتركة ومتصلة اتصالا مباشرا باحترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وكذلك بتنفيذ أهداف إعلان الألفية. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على أنه رغم الأهمية المستمرة دوما لحقوق الإنسان والحكم الرشيد فإن مراعاتها تنطبق بنفس القدر على المجتمعات المتقدمة النمو مثلما تنطبق على المجتمعات النامية.

٥٣ - وأعرب عن الرأي بأن الحق في التنمية، واتباع نهج متكامل تجاه النمو والتنمية، والقضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هي عناصر أساسية لاتخاذ نهج متكامل ومتداخل ومتربط تجاه حقوق الإنسان.

٥٤ - واعتبرت المناقشة التي دارت حول البيئة غير وافية، حيث تركزت على الأعراض بدلا من الأسباب. وأعرب عن القلق إزاء استخدام مصطلحات لم يتفق عليها بعد من قبيل "المنافع العامة العالمية" و "المشاعات العالمية".

٥٥ - وأعرب عن الأسف لعدم الإشارة إلى الأزمة في الشرق الأوسط.

٥٦ - وارتئي أن "المسؤولية الجماعية" للأمانة العامة والدول الأعضاء لا ينبغي أن تؤدي إلى وضع لا يتحمل فيه أحد مسؤولية تحقيق الأهداف. ولوحظ أيضا أن الولايات التشريعية تسند لها الأجهزة الحكومية الدولية إلى الأمين العام والدول الأعضاء وسائر الكيانات، ويتعين على الجميع العمل معا بصورة متضافرة لكفالة تأثير البرامج تأثيرا إيجابيا على المستفيدين.

٥٧ - وأعرب عن الترحيب بالجهود المبذولة من جانب الأمين العام لضمان أن تصبح المنظمة أكثر فعالية وأكثر توجها صوب تحقيق النتائج. وفي الوقت نفسه، جرى التأكيد على ضرورة وجود أدلة واضحة على زيادة الفعالية والكفاءة، ليس داخل الأمانة العامة فحسب، بل أيضا على المستوى الحكومي الدولي. وأعرب عن رأي فحواه أنه نظرا إلى نطاق ومستوى الطلبات المتزايدة على المنظمة يتعين إتاحة الموارد الكافية. وأعرب عن القلق من زيادة تحمل الدول الأعضاء أعباء تمويل توسيع نطاق الأنشطة، ولوحظ في هذا الصدد أنه يجب إيجاد توازن بين الموارد اللازمة لحفظ السلام والموارد اللازمة للتنمية.

٥٨ - وأعرب عن رأي فحواه أنه ينبغي تفادي استعراض الإطار الاستراتيجي على أساس كل بند على حدة وأنه من الضروري التركيز بصورة أكبر على توجيه السياسات وتصميم البرامج عموما، خاصة بالنسبة للمسائل التي تتسم بالتداخل والازدواجية.

٥٩ - وتم التأكيد على أهمية الآراء المقدمة من الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة بشأن مختلف برامج الإطار الاستراتيجي. وطلبت معلومات عن الاستعراض الذي أُجري للجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين ((A/59/6 (Prog.1-26) و Prog.22/Corr.1) من جانب الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والفنية والقطاعية ذات الصلة. وقدمت الأمانة العامة تلك المعلومات إلى اللجنة في وقت لاحق ((E/AC.51/2004/CRP.1).

٦٠ - وفي ما يتعلق بهيكل وشكل البرامج الواردة في الخطة البرنامجية لفترة سنتين، حظيت بالترحيب التحسينات التي أدخلت على صياغة الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. ولوحظ أن الإطار الاستراتيجي عرض بنفس الشكل الجدولي الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة، مما يجعل عملية تحديد الصلة بين جميع العناصر أيسر، وهي أهداف المنظمة، والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ومؤشرات الإنجاز.

٦١ - وأشار أيضا إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل صوغ أهداف المنظمة التي اتسمت بالإحكام وعبرت عن ما تعتزم البرامج الفرعية إنجازه لا ما تنوي أن تفعله. وأعرب عن رأي مفاده أنه من الملحوظ أن مؤشرات الإنجاز أصبحت أكثر قابلية للقياس وأكثر ارتباطا بالإنجازات المتوقعة. كما لوحظ أن تدابير الأداء، أي خطوط الأساس والأهداف، والعوامل الخارجية والنواتج سوف تدرج في وثيقة الميزانية البرنامجية.

٦٢ - وفي الوقت ذاته، تم الإعراب عن آراء فحواها أن بعض المؤشرات لا تزال نظرية بعض الشيء وأنه بدون إدراج خطوط الأساس والأهداف، من المتعذر عند استعراض كل برنامج من البرامج، تقييم مدى أهميته وقابليته للقياس. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز تقيس كمية العمل بدلا من نوعية النتائج المتحققة.

- ٦٣ - وحظيت بالترحيب والتشجيع الجهود المتواصلة المبذولة من جانب إدارة الشؤون الإدارية، بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بغية تحسين نظم البيانات، ووضع المعايير، وإعداد الأدلة والمبادئ التوجيهية وتنظيم برامج التدريب.
- ٦٤ - ولوحظ أن الأولويات المقترحة ما زالت صحيحة. كما أن تعيين الأولويات لا يعكس ترتيباً للأولويات.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٦٥ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تستعرض الجزء الأول: موجز خطة الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6 (Part one)) في دورتها التاسعة والخمسين.

الجزء الثاني - الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١

إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات

- ٦٦ - نظرت اللجنة في جلستها ١٨، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه في البرنامج ١، إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6 (prog.1)).
- ٦٧ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١، ورد على الاستفسارات التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٦٨ - أعرب عن التأييد العام للبرنامج المقترح، نظراً لأهمية الخدمات التي تقدمها إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات إلى الدول الأعضاء. وحظيت بالاهتمام والثناء تدابير الإصلاح التي اضطلعت بها الإدارة على مدى السنتين الماضيتين، بغية تحسين أدائها، علاوة على جهودها المستمرة الرامية لتنفيذ الإدارة العامة المتكاملة لخدمات المؤتمرات. وأعرب عن آراء مفادها أن التوجه الرامي إلى توفير خدمات السكرتارية الفنية الاستباقية، والإدارة العامة المتكاملة، والتطبيق الموسع لتكنولوجيا المعلومات في عملية خدمة المؤتمرات قد أدى إلى تحسين الخدمات المقدمة للدول الأعضاء وجعل خدمات المؤتمرات في المنظمة أكثر

كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. وجرى التشديد أيضا على أن الاقتصاد المتوقع في النفقات أثناء إصلاح الإدارة لا ينبغي أن يتم على حساب جودة الخدمات.

٦٩ - وأعرب عن آراء مفادها أن الإطار الاستراتيجي المقترح شامل بما فيه الكفاية وهو يعالج جميع الجوانب الهامة للبرنامج بشكل ملائم. ومن ناحية أخرى، أعرب عن مخاوف من أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين لا تعبر تماما عن جميع الولايات الموجودة، وخاصة أحكام قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٥٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن خطة المؤثرات فيما يتعلق بموضوع تعدد اللغات. وجرى التأكيد على الحاجة إلى تقريب الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز من المتطلبات المحددة في القرار. كما قيل إن أهداف البرامج الفرعية يجب أن تعبر تماما عن مبدأ تعدد اللغات في المنظمة من أجل ضمان استخدام ممثلي الدول الأعضاء وأعضاء هيئات الخبراء في الأمم المتحدة للغات الرسمية دون أي عائق وعلى قدم المساواة. وأشار في ضوء ضرورة مواجهة التحدي المشار إليه آنفا، بما في ذلك التحدي الموجود في ميدان الموارد البشرية، إلى أنه يجري تنفيذ مشروع لتدريب المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين باللغة الروسية للعمل في المنظمات الدولية بالاعتماد على مواد التدريب التي تم الحصول عليها من خلال عقود العمل السارية مع الإدارة. وأشار إلى أن الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز كان يمكن تحسينها بشكل أفضل. كما أعرب عن آراء مفادها أن عدم وجود مؤشرات أداء أساسية وهادفة لم يُنتج التقييم الكامل لأهمية الإنجازات والمؤشرات المقترحة. كما ارتضى أن الإطار المنطقي في خطة البرنامج موحد بصورة مفرطة، وبالتالي فهو لا يتيح توفير الاحتياجات المحددة لخدمات المؤتمرات المبرمجة لكل مركز من مراكز العمل بصورة كافية. وأشار إلى أن الاستبيانات المقترحة لتقييم رضا العملاء ينبغي أن تجري بصفة دورية، وأن توضع مؤشرات أخرى لتقييم رضا العملاء، وكذلك نوعية وكفاءة الخدمات، وأعرب عن رأي مفاده أن الاعتماد الشديد على رضا الدول الأعضاء في البرنامج ١ يلقي بأعباء على عاتق الأمين العام لإجراء استبيانات دورية لرضا الدول الأعضاء عن أداء الإدارة بغية تقييم تحقيق الإنجازات المتوقعة تقييما دقيقا.

٧٠ - ولوحظت التحسينات التي طرأت على نوعية الوثائق. إلا أنه تم التأكيد على أن قاعدة الستة أسابيع المتعلقة بتوفير وثائق الهيئات التداولية باللغات الرسمية الست ما برحت ولاية ثابتة، وأن الخطة البرنامجية ينبغي أن تبين بوضوح متى تحقق الامتثال التام لهذه الولاية. وقد أعرب عن القلق بسبب الفجوة التي ما زالت قائمة في نوعية خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وجرى التأكيد على أن الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية من اللغة الأصلية إلى اللغات الرسمية الأخرى ينبغي أن تعبر تعبيرا صحيحا عن الأفكار المعرب عنها باللغة الأصلية.

الاستنتاجات والتوصيات

٧١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١، إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات، الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١-١

في الجملة الأولى يُستعاض عن عبارة "اللجان الرئيسية" بعبارة "اللجنة الأولى، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) واللجنتين الثانية والثالثة".

وفي نهاية الجملة الأخيرة تُضاف بعد عبارة "الأمم المتحدة" عبارة "مع مراعاة مبدأ معاملة جميع اللغات الرسمية المقررة على قدم المساواة في كل جهاز من أجهزة المنظمة".

الفقرة ٣-١

في الجملة الثالثة بعد عبارة "هيئات الخبراء" تُضاف عبارة "التي تقدم الإدارة خدمات لها".

وفي الجملة قبل الأخيرة، بعد عبارة "تكنولوجيا المعلومات"، تُضاف عبارة "رهنا بالأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة المشار إليها أعلاه".

ألف - إدارة خدمات المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

هدف المنظمة

في الحاشية (أ) تضاف عبارة "اللجنة الأولى، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، واللجنة الثانية واللجنة الثالثة" بعد عبارة "الجمعية العامة".

مؤشرات الإنجاز

بالنسبة للمؤشر (أ) يُستعاض عن عبارة "إعراب نسبة مئوية عالية من" بعبارة "انخفاض النسبة المئوية لـ"، ويُستعاض عن عبارة "عن الرضا" بعبارة "التي تعرب عن عدم الرضا".

الفقرة ١-٤ (أ)

تُضاف عبارة "التي تقدم الإدارة لها الخدمات" بعد عبارة "الهيئات الحكومية الدولية".

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في بداية الإنجاز (د)، تُحذف عبارة "إصدار الوثائق" وتُضاف العبارة التالية: "تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة في الأمانة العامة، من أجل ضمان تقديم الوثائق في موعدها للتجهيز وإصدارها".

ويُضاف إنجاز جديد متوقع هو (هـ) نصه كالتالي: " (هـ) زيادة توفير خدمات المؤتمرات لمختلف التجمعات الرئيسية والجماعات الإقليمية، وفقا لمقررات الجمعية العامة ذات الصلة".

مؤشرات الإنجاز

بالنسبة للمؤشر (أ) يُستعاض عن عبارة "إعراب نسبة مئوية عالية من" بعبارة "انخفاض في النسبة المئوية لـ"، ويُستعاض عن عبارة "عن الرضا" بعبارة "التي تُعرب عن عدم الرضا".

بالنسبة للمؤشر (ب) '١' يُستعاض عن عبارة "نسبة مئوية مرتفعة" بعبارة "زيادة في النسبة المئوية". وبالنسبة للمؤشر (ب) '٢' تُضاف لفظة "زيادة" إلى أول الجملة.

وبالنسبة للمؤشرات (د) '١' و (د) '٢' و (د) '٣' تُضاف عبارة "انخفاض في الـ" إلى أول العبارة، وتُضاف عبارة "التي لا تُقدم" بعد لفظة "الوثائق".

يُضاف مؤشر جديد (هـ) ونصه كالتالي: "النسبة المئوية لاجتماعات التجمعات الرئيسية والمجموعات الإقليمية التي تقدم الإدارة لها الخدمات".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

هدف المنظمة

يُعدل هدف البرنامج الفرعي بالاستعاضة عن لفظة "تيسير" بعبارة "ضمان فعالية"، وتُضاف عبارة "بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على قدم المساواة" في نهاية الجملة.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة:

تُضاف عبارة "ضمان الاحترام التام لخصوصية كل لغة" في نهاية الإنجاز المتوقع (أ).

وفي نهاية الإنجاز المتوقع (ب) تضاف عبارة "وتحسين نوعيتها".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) يستعاض عن عبارة "نسبة مئوية عالية من" بعبارة "عدم وجود شكاوى من جانب" وتحذف عبارة "عن الرضا"، ويرقم المؤشر على أنه (أ) '١'.

ويضاف مؤشر جديد هو المؤشر (أ) '٢' نصه كالتالي: "٢" مراجعة ذاتية تتسم بالكفاءة بما يتسق مع النوعية في جميع اللغات الرسمية، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

هدف المنظمة

يعدل هدف البرنامج الفرعي بالاستعاضة عن لفظة "تيسير" بعبارة "ضمان فعالية" ويأضاف العبارة التالية في نهاية الجملة "بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على قدم المساواة".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف في نهاية الإنجاز المتوقع (ب) عبارة "وتحسين نوعيتها".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) يستعاض عن عبارة "إعراب نسبة مئوية عالية من" بعبارة "عدم وجود شكاوى من جانب" وتحذف عبارة "عن الرضا".

ولم توافق اللجنة على تعديل المؤشر (ب) "٢" ولا على التعديلات المقترحة التالية:

بالنسبة للمؤشر (ب) "٢" يستعاض عن عبارة "زيادة نسبة" بعبارة "النسبة المئوية لـ".

يضاف مؤشر جديد هو المؤشر (ب) "٣" ونصه كالتالي: "٣" نسبة مئوية من الوثائق الورقية المطبوعة".

باء وجيم ودال، إدارة خدمات المؤتمرات في جنيف وفيينا ونيروبي.

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف عبارة "تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة في الأمانة العامة، من أجل ضمان تقديم الوثائق للتجهيز في الوقت المحدد" في بداية الإنجاز المتوقع (د).

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) يستعاض عن عبارة "إعراب نسبة مئوية عالية من" بعبارة "انخفاض النسبة المئوية لـ"، ويستعاض عن عبارة "الرضا" بعبارة "التي تعرب عن عدم الرضا".

وفي المؤشر (ب)، يستعاض عن عبارة "نسبة مئوية مرتفعة" بعبارة "زيادة في النسبة المئوية".

وفي المؤشرات (د) '١' و '٢' و '٣' تضاف عبارة "انخفاض في الـ" في أول الجملة وتضاف لفظة "لا" بعد عبارة "الوثائق التي" في المؤشرين '١' و '٣'، وفي المؤشر '٢' يستعاض عن لفظة "المقدمة" بعبارة "التي لا تقدم".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

هدف المنظمة

يعدل هدف المنظمة بالاستعاضة عن لفظة "تيسير" بعبارة "ضمان فعالية"، وبإضافة العبارة التالية في نهاية الجملة "بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على قدم المساواة".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف عبارة "بما يكفل الاحترام التام لخصوصية كل لغة" في نهاية الإنجاز (أ).

وتضاف عبارة "وتحسين نوعيتها" في نهاية الإنجاز (ب).

مؤشرات الإنجاز

بالنسبة للمؤشر (أ) يستعاض عن عبارة "إعراب نسبة مئوية عالية من" بعبارة "عدم وجود شكاوى من جانب" وتحذف عبارة "عن الرضا". ويعاد ترقيم المؤشر بوصفه (أ) '١'.

يضاف مؤشر جديد هو المؤشر (أ) '٢' ونصه كالتالي: '٢' "مراجعة ذاتية تتسم بالكفاءة بما يتسق مع النوعية في جميع اللغات الرسمية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

هدف المنظمة

يعدل هدف البرنامج الفرعي بالاستعاضة عن لفظة "تيسير" بعبارة "ضمان فعالية" وبإضافة عبارة "بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على قدم المساواة" في نهاية الجملة.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف عبارة "وتحسين نوعيتها" في نهاية الإنجاز (ب).

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ)، يستعاض عن عبارة "إعراب نسبة مئوية عالية من" بعبارة "عدم وجود شكاوى من جانب"، وتحذف عبارة "عن الرضا".

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

٧٢ - نظرت اللجنة، في جلستها العشرين المعقودة في ٢٢ تموز/يوليه، في البرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/59/6 (Prog.2)).

٧٣ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٢ وأجاب على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٧٤ - أدلى ببيانات أعرب فيها عن التقدير والتأييد للجهود التي بذلتها إدارة الشؤون السياسية في مختلف برامجها الفرعية ومن خلال المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام.

٧٥ - وشُدّد على أن صون السلم والأمن الدوليين، عن طريق مساعدة الدول الداخلية في منازعات أو صراعات على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية هو أمر ذو أولوية وعلى غاية الأهمية. وأعرب عن التأييد للأنشطة التي تشدد على منع نشوب الصراعات واحتوائها وحلها وكذلك لأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وشُدّد على أن منع نشوب الصراعات أمر ضروري وأقل تكلفة من عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين. وأشار أيضا إلى أن منع

نشوب الصراعات يتطلب التزام واشتراك عدة هيئات تابعة للأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، وإلى أنه من المهم للغاية أن تتعاون إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، وغيرهما من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة تعاوناً وثيقاً في كل من أنشطة منع نشوب الصراعات وأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وذلك لتقديم استجابة متكاملة فعالة.

٧٦ - وأعرب عن تأييد فكرة بناء قدرة على القيام بأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وأعرب عن دعم لجنة مكافحة الإرهاب، وعن الاعتراف بالحاجة إلى توفير الدعم التقني ذي الصلة من الدول الأعضاء. وأشار إلى أن هناك مسائل هامة أخرى، إلى جانب مسألة الإرهاب، مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات ومنع الجريمة. وأعرب عن تأييد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، في مجالي منع نشوب الصراعات وبناء السلام.

٧٧ - وأعرب عن التقدير والتأييد للعمل الهام الذي تقوم به الإدارة في تقديم المساعدة الانتخابية، لا سيما دون إعطاء مهلة كافية، في البلدان التي انتهى فيها الصراع. وأعرب أيضاً عن التأييد لوضع مقاييس لعمليات المساعدة الانتخابية. واقترح أيضاً تقديم المساعدة الانتخابية خلال الفترات التحضيرية للانتخابات.

٧٨ - وأعرب عن تأييد الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. واقترح أن يتواصل سعي الأمم المتحدة في هذا المجال إلى أن تصبح جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الـ ١٦ مستقلة. وأعرب أيضاً عن دعم مواصلة التعاون بين اللجنة الخاصة المعنية بحالة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وبين السلطات القائمة بالإدارة.

٧٩ - وأعرب أيضاً عن تأييد الأنشطة المضطلع فيها فيما يتعلق بقضية فلسطين. وأشار إلى أن دور اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف دور هام وأنها تمثل حلقة وصل هامة بين الأمم المتحدة والشعب الفلسطيني. وأشار إلى ضرورة توجيه الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بقضية فلسطين إلى أنشطة يستفيد منها الشعب الفلسطيني مباشرة.

٨٠ - وأعرب عن تأييد دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط وبخريطة الطريق. وأشار إلى أن للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط دوراً هاماً يقوم به، بمفرده وفي إطار اللجنة الرباعية، في تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط. وشُدّد

أيضا على أن التوصل إلى تسوية عادلة شاملة في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أمر لا بد منه.

٨١ - وأشار إلى أن بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة والمؤشرات بحاجة إلى مزيد من الصقل.

الاستنتاجات والتوصيات

٨٢ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التغييرات التالية:

البرنامج الفرعي ١

منع نشوب الصراعات واحتواؤها وحلّها

هدف المنظمة

يُنقح النص الحالي للهدف ليصبح كالتالي:

”تقديم المساعدة في منع واحتواء وحل المنازعات بالوسائل السلمية، والسعي إلى تحقيق المزيد من الترابط والتكامل في استجابة منظومة الأمم المتحدة لتحديات بناء السلام بعد انتهاء الصراع التي تواجه البلدان الخارجة من الأزمات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يعاد ترقيم الإنجاز المتوقع ليصبح (أ) وتحذف عبارة ”الاجتمع الدولي“
يضاف إنجاز متوقع جديد (ب) هذا نصه: ”(ب) تحسين القدرة على مواصلة عملية السلام بعد توقيع اتفاق، وتيسير إحلال سلام دائم“

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم المؤشر الحالي ’٣‘ ليصبح ’١‘، وتنسيق موقعه ليكون مقابل الإنجاز المتوقع الجديد (ب).

الاستراتيجية

الفقرة ٢-٦

يُحذف البنود الفرعيان (و) و (ز) ويضاف البند الفرعي الجديد التالي:

” (و) تقديم الدعم والتوجيه الفنيين إلى البعثات السياسية الخاصة وبعثات بناء السلام بموافقة الدول الأعضاء المعنية، عند الاقتضاء؛

(ز) تعزيز قدرة الإدارة وخبرتها بغية مواجهة تحديات السلام والأمن بفعالية أكبر؛ (ح) القيام ببحوث بشأن المسائل المتعلقة بفترة ما بعد الصراع وبشأن أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال؛

(ط) وضع استراتيجيات متناسقة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، تجمع بين الجهود الدبلوماسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية. وبغية تحقيق هذا الهدف، ستتعاون إدارة الشؤون السياسية تعاوناً وثيقاً مع غيرها من الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة“.

البرنامج الفرعي ٢

المساعدة الانتخابية

هدف المنظمة

يُنقح نص الهدف ليصبح كالتالي: ”تقديم المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها ووفقاً لمقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، عن طريق تقديم الدعم التقني والاستشاري اللازم لإجراء انتخابات دورية نزيهة“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُنقح الإنجاز ليصبح كالتالي: ”تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في تنظيم انتخابات دورية نزيهة“.

مؤشرات الإنجاز

يُنقح المؤشر الحالي ليصبح كالتالي: ”زيادة عدد بعثات الأمم المتحدة الناجحة للمساعدة الانتخابية“

الاستراتيجية

الفقرة ٢-٧

تنقح الجملة الثالثة لتصبح كالتالي: "وستقيّم الشعبة الاحتياجات لإجراء انتخابات في البلدان الطالبة".

البرنامج الفرعي ٣

شؤون مجلس الأمن

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف الإنجاز الجديد (د)، ونصه كالتالي: "(د) القيام بفعالية وفي الوقت المناسب بتنظيم البعثات التي يوفدها مجلس الأمن إلى البلدان موضع نظر المجلس وبتعيين أفراد تلك البعثات"

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد (د)، ونصه كالتالي: "(د) إيفاد بعثات تتسم بالكفاءة والفعالية إلى البلدان موضع نظر مجلس الأمن".

البرنامج الفرعي ٤

إنهاء الاستعمار

هدف المنظمة

يُنقح نص الهدف ليصبح كالتالي: "تعزيز عملية إنهاء الاستعمار وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فيما يتعلق بالأقاليم الـ ١٦ غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، وذلك للقضاء تماماً على الاستعمار"

الاستراتيجية

الفقرة ٢-٩

تُنقح الجملة الأخيرة لتصبح كالتالي: "ويُهدى في المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار بالميثاق، وكذلك بالمبادئ المتعلقة بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) وغيرهما من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة."

البرنامج الفرعي ٥

قضية فلسطين

الاستراتيجية

تُضاف فقرة جديدة ٢-١٢ نصها كالتالي، ويعاد ترقيم الفقرات تبعاً لذلك: "٢-١٢ ستجري إدارة الشؤون السياسية أيضاً بحثاً وتعدّ دراسات تحليلية عن تطبيق وتفسير مواد الميثاق ذات الصلة وستنفذ ولايات الجمعية العامة بشأن مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ٦

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط هدف المنظمة

يُنقح الهدف الحالي ليصبح: "التقدم بعملية السلام في الشرق الأوسط نحو حل سلمي عادل ودائم".

البرنامج ٣

نزع السلاح

٨٣ - في جلستها العاشرة المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في البرنامج ٣، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.3)).

٨٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٣ وأجاب على الأسئلة المطروحة خلال قيام اللجنة بالنظر في البرنامج.

المناقشة

٨٥ - رحبت اللجنة بعرض ما ورد في البرنامج ٣. وأعرب عن التقدير للجهود التي بذلتها إدارة شؤون نزع السلاح، وخاصة أعمالها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وشجعت الإدارة كذلك على الإقرار بتأثير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير الشرعية القوي والمميت. وأعرب عن الرأي بأنه لم تعد هناك حاجة لخصّ الأسلحة النووية بالذكر عند الإشارة إلى أسلحة الدمار الشامل. وأعرب عن القلق بأنه لم يرد في البرنامج وصف للصلة بين نزع السلاح والتنمية. وتم الترحيب بمبادرة الإدارة لزيادة استخدام وسائط الإعلام الإلكترونية لنشر المعلومات وتبادلها، وخاصة على عامة الناس، ولا سيما في البلدان النامية.

٨٦ - وأعرب عن القلق لحذف عناصر هامة أدرجت في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١). كما أعرب عن آراء فحواها أن الإطار المنطقي يفتقر إلى الطموح وأنه ينبغي تعزيز الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بهدف تلبية الأهداف؛ وأن الفائدة من إدراج عنصر تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية موضع تساؤل نظراً للإجراءات التي تقوم بتنفيذها الأمم المتحدة ككل.

٨٧ - وأعرب عن الرأي بأن الحفاظ على نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة وتعزيزهما، هما جانبان من المسألة ذاتهما، ويكمل أحدهما الآخر، وينبغي متابعتها بالتوازي. وذكر أن العديد من المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بتزع السلاح مثل اتفاقيات الأسلحة البيولوجية والكيميائية، نصّت على عدم الانتشار، وعلى أن الانتشار، خاصة انتشار أسلحة الدمار الشامل، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، على النحو الذي أكدته قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وعدة قرارات اعتمدها الجمعية العامة. وأعرب أيضاً عن الرأي بأن أهمية عدم الانتشار ينبغي أن ترد على نحو واف في الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٨٨ - وأعرب كذلك عن الرأي بأن الخطة البرنامجية ينبغي أن تعكس على نحو ملائم التوصيات المنبثقة عن دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ حول التثقيف بتزع السلاح وعدم الانتشار، التي لم توجه إلى الدول فحسب، بل أيضاً إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

٨٩ - وأقترح إدخال التعديلات التالية على البرنامج ٣، نزع السلاح، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

التوجه العام

الفقرة ٢-٣

في الجملة الثانية، تحذف عبارة "وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة".

الفقرة ٢-٣

تحذف الجملة الأخيرة.

الفقرة ٥-٣

تضاف في نهاية الفقرة الجملة الجديدة التالية: "وستقدم الإدارة كذلك المساعدة إلى الدول الأعضاء في زيادة التفاهم فيما بينها حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية".

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

في عنوان البرنامج الفرعي ١، بعد لفظة "نزع السلاح"، تضاف عبارة "وعدم الانتشار".

هدف المنظمة

ينقح هدف المنظمة ليصبح: "تشجيع الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وبذل كل جهد لكفالة أن تكون مقبولة عالمياً، عند التفاوض على الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وزيادة الخبرات في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح في عدد أكبر من الدول الأعضاء، وخاصة في البلدان النامية".

أو

تضاف بعد عبارة "نزع السلاح" عبارة "وعدم الانتشار".

أو

ينقح الهدف على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، ليصبح "تشجيع الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وبذل كل جهد لكفالة أن تكون مقبولة عالمياً، عند التفاوض على الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، وزيادة الخبرات في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح في عدد أكبر من الدول الأعضاء، وخاصة في البلدان النامية".

أو

ينقح هدف المنظمة ليصبح: "دعم المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وتقديم الدعم، على النحو الذي تطلبه الدول الأطراف، للاتفاقات القائمة المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (أ) يستعاض عن عبارة "اتفاقات نزع السلاح" بعبارة "اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار".

مؤشرات الإنجاز

ينقح مؤشر الإنجاز (أ) و (ب) ليصبحا "التعليقات المقدمة من الوفود بشأن مستوى الخدمات التنظيمية والفنية المقدمة".

في مؤشر الإنجاز (ج) '١' بعد عبارة "لمشروع القرار ذي الصلة"، تضاف عبارة "والمشاركين في البرنامج".

ينقح مؤشر الإنجاز (ج) '٢' ليصبح كالتالي: "زيادة عدد الطلبات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة للزمالك والتدريب والخدمات الاستشارية وتقديم دعم أكبر في مجال نزع السلاح من قبل الدول الأعضاء".

الاستراتيجية

الفقرة ٣-٧

في الفقرة الفرعية (ج)، بعد عبارة "نزع السلاح"، تضاف عبارة "وعدم الانتشار".

تضاف الفقرة الفرعية الجديدة التالية (و) "تقدم آخر ما استجد من المعلومات والخدمات الاستشارية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية".

البرنامج الفرعي ٢

أسلحة الدمار الشامل

هدف المنظمة

ينقح الهدف، على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١)، ليصبح: "تشجيع جهود نزع الأسلحة النووية، ومساعدة الدول الأعضاء، على النحو المطلوب، في دعم المعاهدات القائمة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل".

أو

تضاف بعد عبارة "نزع السلاح" عبارة "وعدم الانتشار".

تضاف عبارة "منظومات"، بعد عبارة "وبذل الجهود لإزالتها، ولتحقيق هذه الغاية".

يحذف حرف "و" قبل كلمة "الإسهام".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (أ)، تضاف بعد عبارة "نزع السلاح" عبارة "وعدم الانتشار".

يُنقل الإنجاز (ب) إلى البرنامج الفرعي ٤.

يضاف الإنجاز الجديد التالي: (ب) "تعزيز المساعدة المقدمة في مجال تنفيذ القرارات والتوصيات وبرامج العمل التي اعتمدها مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف الملزمة قانوناً والمتعلقة بأسلحة الدمار الشامل".

أو

في الإنجاز (ب)، تحذف عبارة "فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالخطر المحتمل لاستخدام أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة في أعمال إرهابية".

مؤشرات الإنجاز

ينقح المؤشر (أ) ليصبح: "التعليقات الواردة من الوفود بشأن مستوى الخدمات التنظيمية والفنية المقدمة".

ينقل مؤشر الإنجاز (ب) إلى البرنامج الفرعي ٤.

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد التالي: " (ب) زيادة في عدد البلدان التي تتلقى المساعدة في مجال تنفيذ القرارات والتوصيات وبرامج العمل التي اعتمدها مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف الملزمة قانوناً، المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل".

الاستراتيجية

الفقرة ٣-٨

تنقح الفقرة (أ) لتصبح: "مساعدة ودعم الدول الأعضاء فيما تقوم به من عمليات التفاوض والتداول وبناء التوافق من أجل تخفيض أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها ثم الانتقال إلى إلزتها، فضلاً عن الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز

نزع السلاح وعدم الانتشار ومنع الحصول على أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين“.

أو

تنقح الفقرة الفرعية (أ) لتصبح ”مساعدة ودعم الدول الأعضاء فيما تقوم به من عمليات التفاوض والتداول وبناء التوافق في مجال أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، ومنظومات إيصالها، فضلا عن مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في الجهود التي تبذلها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار“.

في الفقرة الفرعية (ب) تُحذف عبارة ”وتعميم“ وتضاف بعد عبارة ”الدمار الشامل“، عبارة ”ومنظومات إيصالها“.

تضاف الفقرة الفرعية الجديدة (ج) ونصها كالتالي: ”مساعدة ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)“ ويعاد ترقيم الفقرات الفرعية (ج) و (د) و (هـ) لتصبح (د) و (هـ) و (و).

في الفقرة الفرعية الجديدة (د) تضاف عبارة ”وفقا للتدابير القائمة“ بعد عبارة ”تعزيز التعاون“.

البرنامج الفرعي ٣

الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لترع السلاح)

هدف المنظمة

بعد عبارة ”الأمن من جراء“، تضاف عبارة ”الاتجار غير المشروع“.

أو

ينقح الهدف على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١) ليصبح: ”العمل على زيادة الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء في مجال الأسلحة التقليدية والتطرق إلى مسألة زعزعة الاستقرار والتكديس المفرط والاتجار غير المشروع وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) ’١‘ يستعاض عن لفظة ”الحفاظة“ بلفظة ”زيادة“. ويستعاض عن عبارة ”وتوسيع نطاق“ بعبارة ”زيادة تشغيل“.

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢' يستعاض عن عبارة "الحفاظة على" بلفظة "زيادة".

تنقح الفقرة الفرعية (و) لتصبح "دعم مواصلة تشغيل وتطوير سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية".

البرنامج الفرعي ٤

الرصد وقاعدة البيانات والمعلومات

هدف المنظمة

ينقح هدف المنظمة على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١) ليصبح "تقديم معلومات مستجدة وحيادية وموضوعية عن أنشطة نزع السلاح إلى الدول الأعضاء العامة".

أو

بعد عبارة "نزع السلاح"، تضاف عبارة "وعدم الانتشار".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف نص الإنجاز (ب) من البرنامج الفرعي ٢ ليصبح: الإنجاز الجديد (د) ونصه كالتالي: "(د) تعزيز استخدام الدول الأعضاء للمعلومات المتعلقة بالقضايا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، بما في ذلك الاتجاهات والتطورات الجديدة، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالخطر المحتمل لاستخدام أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة في أعمال إرهابية".

يضاف الإنجاز المتوقع الجديد ونصه: (د) "استعداد الدول على نحو أفضل لإجراء مداولات ومفاوضات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب)، بعد لفظة "الإقليمي"، تضاف عبارة "المتعددة الأطراف".

يضاف مؤشر جديد هو (د) '١' نصه فيما يلي: "تدفق أفضل للمعلومات الواقعية والموضوعية المتعلقة بمختلف جوانب نزع السلاح وتمكين المستخدمين النهائيين من الحصول على هذه المعلومات على نحو أسهل (مركز المعاهدات، التزامات المعاهدات، التقدم في المفاوضات وما إلى هنالك)".

يضاف نص البرنامج الفرعي ٢، مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح: ”(د) ٢“ زيادة عدد الطلبات المقدمة إلى الفرع للحصول على معلومات أساسية ومشورة في مجال السياسات ومشورة تحليلية؛ (د) ٣“ زيادة عدد الزيارات (مشاهدة الصفحة) إلى صفحة الفرع على الإنترنت“.

الاستراتيجية

الفقرة ٣-١٠

في نهاية الفقرة الفرعية (أ)، تضاف عبارة ”وعدم الانتشار“.

البرنامج الفرعي ٥

نزع السلاح الإقليمي

هدف المنظمة

ينقح الهدف على النحو الوارد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١) ليصبح: ”تشجيع وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح العالمي وإقامة السلم والأمن الدوليين من خلال دعم وتعزيز جهود ومبادرات نزع السلاح الإقليمية، باستخدام النهج التي توصلت إليها دول المنطقة بحرية ومراعاة المتطلبات الشرعية للدول في الدفاع عن نفسها والخصائص المحددة لكل منطقة“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (ج) يستعاض عن عبارة ”الألغام الأرضية“ بعبارة ”نزع السلاح وعدم الانتشار“.

أو

يحذف الإنجاز (ج).

مؤشرات الإنجاز

يحذف المؤشر (ج).

أو

في نهاية المؤشر (ج) ١“ تضاف عبارة ”ولا سيما في أكثر المناطق تضررا بالألغام“.

في مؤشر الإنجاز (ج) '٢' بعد عبارة "عدد الطلبات المقدمة" تضاف عبارة "والتعليقات الإيجابية حول".

الولايات التشريعية

يضاف مقرر الجمعية العامة التالي:

٥١٢/٥٨ عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح

النتائج والتوصيات

٩٠ - أوصت اللجنة بأن تحيل الجمعية العامة البرنامج ٣، نزع السلاح، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى اللجنة الأولى لاستعراضه واتخاذ إجراء بشأنه، وتقديمه بعد ذلك إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه في سياق الإطار الاستراتيجي الشامل المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار البند المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج ٤

عمليات حفظ السلام

٩١ - نظرت اللجنة في جلستها ١٩، المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه في البرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.4)).

٩٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٩٣ - أعرب عن التأييد العام لبرنامج عمل إدارة عمليات حفظ السلام. وارتئي أن أنشطة البرنامج تمثل إحدى الأولويات العليا للمنظمة وأنها تتفق مع توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٩٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن سلامة وأمن الموظفين في الميدان تعتبر ذات أولوية كبرى وينبغي تحقيقها من خلال العمل المشترك لإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وسائر المنظمات المشاركة في جهاز إدارة الأمن. وجرى التشديد على أن النهج المتكامل والتنسيق الأكبر داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء الخارجيين يوفر درجة أكبر من الاستعداد لمواجهة الارتفاع الأخير في عمليات حفظ السلام.

٩٥ - وأشير إلى أنه ينبغي أن تتوفر معلومات كافية من أجل التنفيذ الفعال لعمليات حفظ السلام وينبغي التشديد على استمرار تدفق المعلومات إلى الدول الأعضاء ومنها في جميع مراحل عمليات حفظ السلام. وأعرب عن القلق فيما يتعلق بكيفية الوفاء بمتطلبات الحصول على المعلومات في حينها وتنسيق جميع العمليات في الميدان.

٩٦ - ورحبت اللجنة بتركيز الإدارة على التدريب ومراعاة المنظور الجنساني. ولوحظ أن اللجوء إلى التدريب، لا سيما التدريب المتخصص، يعتبر عنصرا هاما لاستراتيجية فترة الخطّة.

٩٧ - وجرى التنويه بأهمية التخطيط الملائم للعناصر العسكرية لعمليات حفظ السلام علاوة على أهمية وضع استراتيجيات ملائمة للدخول والخروج. ولوحظ أن وضع وتنفيذ أفضل الممارسات ابتداء من استخدام القوة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يُعد من الأولويات الرئيسية للإدارة.

٩٨ - وشددت اللجنة على أنه ينبغي أن يتم تعيين ضباط الشرطة وفقا للقواعد والإجراءات المعتمدة في إدارة الموارد البشرية. وجرى التأكيد على ضرورة قيام الإدارة بإشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في بحث المسائل المتعلقة بحفظ الأمن. وشجعت اللجنة تنمية الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية للشرطة الوطنية.

٩٩ - وأعرب عن الارتياح فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الدعوة للعمل على إزالة الألغام. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تلافي الازدواجية عن طريق بذل جهود متناسقة مع البرنامج ٣: نزع السلاح.

١٠٠ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام في مرحلة بداية بعثات حفظ السلام للإعداد للانتقال إلى مرحلة سلام وتنمية طويلة الأجل.

١٠١ - وأشير إلى أن هناك حاجة إلى زيادة صقل بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٢ - أوصت اللجنة بأن تعمل الخطط البرنامجية على تيسير تنفيذ عمليات حفظ السلام بكفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

١٠٣- وأوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

قبل عنوان "التوجه العام"، يضاف عنوان "ألف - عمليات حفظ السلام"

التوجه العام

الفقرة ٤-٦

يُستعاض في الجملة الأولى عن لفظة "ستة" بلفظة "خمسة"، ويُستعاض عن عبارة "تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام وبعثات حفظ السلام" بعبارة "تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام".

البرنامج الفرعي ١

العمليات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز (أ) بالإنجاز التالي: " (أ) تقديم المشورة المستتيرة والتوصيات في حينها بشأن القضايا المتصلة بحفظ السلام إلى مجلس الأمن، والجمعية العامة، وسائر الهيئات الحكومية الدولية، والبلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بإمدادات أخرى"

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن المؤشر (ب) "٢" بالمؤشر التالي: "عدد الترتيبات الهيكلية الناجحة مع المنظمات الإقليمية كما دلل على ذلك إنجاز الولاية".

الاستراتيجية

الفقرة ٤-٦

بعد عبارة "المساهمة بقوات"، تضاف عبارة "وتلك المساهمة بإمدادات أخرى".

الفقرة ٤-٧

تنقح الفقرة ليصبح نصها كما يلي: "وتواجه الأمم المتحدة تحديات متزايدة في التخطيط للولايات المعقدة والتنفيذ الفعال لها، والتي تُطلب عادة في عمليات حفظ السلام اليوم، وفي الوفاء بمتطلبات التخطيط الزيادات في نشاط العمليات. وسيسعى مكتب العمليات إلى تنسيق عملية تخطيط متكاملة تماما للبعثات مع جميع أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة، ووضع مفهوم لعمليات البعثات وخطط عناصرها تكون مفهومة ومتكاملة ومستوعبة تماما سواء في المقر أو في الميدان. وسيجري تنفيذ أفضل الممارسات والدروس المستفادة في تصميم وتخطيط وتنفيذ البعثات الجديدة والقائمة. وستولى أولوية عليا إلى سلامة وأمن الأفراد العاملين في عمليات حفظ السلام، وتحقيقا لهذه الغاية، سيجري، سواء في المقر أو في الميدان، إيلاء الاهتمام لإدارة المعلومات، وتقييم الأمن، وتحليل المخاطر والتهديدات. وعلاوة على ذلك، سيسعى مكتب العمليات إلى تعزيز القدرة الإقليمية لحفظ السلام والعلاقات التنظيمية والتركيز على الشراكات لمعالجة المسائل المتداخلة."

البرنامج الفرعي ٢

دعم البعثات

هدف المنظمة

في هدف المنظمة، وبعد عبارة "إنجاز ولاياتها"، تضاف عبارة "بكفاءة وفعالية".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) "٣"، وبعد لفظة "عدد"، تضاف عبارة "قابل للتطبيق وفعال من".

بعد المؤشر (ب) "٣" تضاف المؤشرات التالية:

"٤" توفير التدريب السابق للانتشار والتدريب داخل البعثة والتدريب وتنمية المهارات المناسبة لنسبة ١٠٠ في المائة من الموظفين المدنيين الدوليين

"٥" نسبة مئوية مرتفعة من كبار الموظفين في الميدان عند بداية البعثة

"٦" عملية مبسطة لتعيين المدنيين وخفض فترات الانتظار.

البرنامج الفرعي ٤

الشرطة المدنية

هدف المنظمة

يستعاض في الهدف عن عبارة "معايير الأمم المتحدة للعدالة الجنائية" بعبارة "المعايير الدولية المقبولة".

الاستراتيجية

الفقرة ٤-١١

في الجملة الثانية، تضاف بعد عبارة "وفي مجتمع ما بعد انتهاء حالات الصراع" عبارة "استعادة سيادة القانون"، وفي نهاية الجملة، يستعاض عن عبارة "للسلام المستدام" بعبارة "للسلام الدائم".

وفي الجملة الثالثة، تضاف بعد عبارة "تضع الشعبة" عبارة "بالاشتراك مع الخبراء القضائيين وخبراء السجون التابعين للإدارة".

وتنقح الجملة الرابعة ليصبح نصها كما يلي: "وتتطلع الشعبة، بالاشتراك مع الأقسام الأخرى المختصة في الإدارة، بشراكات، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، لتطوير المؤسسات الشرطية الوطنية وأنظمة القضاء والسجون".

الفقرة ٤-١٢

في نهاية الفقرة تضاف الجملة الجديدة التالية: "ستنظر الشعبة في كيفية زيادة تحسين كفاءة التخطيط والتنفيذ المبكر للولايات"

البرنامج الفرعي ٦

بعثات حفظ السلام

ينقح العنوان الوارد أعلاه ليصبح: "باء - بعثات حفظ السلام". وينقح العنوان الفرعي ونصه

"ألف - هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة" ليصبح "١ - هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة"

وينقح العنوان الفرعي ونصه "باء - فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان" ليصبح "٢ - فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان"
هدف المنظمة

ينقح الهدف ليصبح نصه كما يلي: "مراقبة التطورات المتصلة بانتهاكات وقف إطلاق النار على طول خط المراقبة وفقا لولاية الفريق الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٠٧ (١٩٧١)".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينقح الإنجاز المتوقع (أ) ليصبح نصه كما يلي: "تواجد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في مراكز ميدانية ثابتة تابعة للفريق على كلا جانبي خط المراقبة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار".

وفي الإنجاز المتوقع (ب) يستعاض عن عبارة "الشكاوى المقدمة من الطرفين في المناطق الواقعة قرب خط المراقبة" بعبارة "انتهاكات وقف إطلاق النار".

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز ب '١'، تضاف عبارة "إلى المدى الذي تسمح به البلدان المضيفة".

الاستراتيجية

الفقرة ٤-١٧

تنقح الفقرة ليصبح نصها كما يلي: "سوف يواصل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان تقديم تقارير روتينية حسنة التوقيت وتفصيلية وكذلك تقارير مخصصة عن التطورات ذات الصلة في منطقة عمليات الفريق، وفقا لتنفيذ ولايته".

الفقرة ٤-١٨

يستعاض في الجملة الأولى عن عبارة "شكاوى الطرفين بشأن انتهاكات محتملة" بعبارة "شكاوى الطرفين المزعومة".

وتُحذف الجملتان الأخيرتان ويستعاض عنهما بالجملة التالية "ويمكن تعديل عدد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بين المقر والمراكز الميدانية وفقاً لاحتياجات العمليات".

البرنامج ٥

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

١٠٤ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه، في البرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (A/59/6 (Prog.5)).

١٠٥ - وقدم ممثل الأمين العام البرنامج ٥ ورد على الاستفسارات التي أثارت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٠٦ - أعرب عن تأييد عام للبرنامج. ولوحظ أن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ينبغي أن يعود بالنفع على جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، كما لوحظ أن بناء القدرات وتعميم فوائد استخدام علم الفضاء وتكنولوجياه في أغراض التنمية المستدامة عنصران مهمان في البرنامج. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تحسين الروابط بين الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. كما ينبغي أن تكون مؤشرات الإنجاز أكثر تركيزاً. وتم التأكيد على أهمية الإجراءات التي يدعو إليها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٠٧ - والتمست توضيحات بشأن تهيئة الفرص العادلة للاستفادة من موارد الفضاء الخارجي المحدودة والتدابير المتخذة لصون بيئة الفضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٨ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

البرنامج ٦

الشؤون القانونية

١٠٩- في جلستها ٢١، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في البرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.6)).

١١٠- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٦ ورد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١١١- أعرب عموماً عن التقدير والدعم للأعمال التي اضطلع بها مكتب الشؤون القانونية من خلال شتى برامج الفرعية. وأعرب عن التقدير الخاص للدعم الموضوعي والفني الذي قدمه المكتب إلى اللجنة السادسة وكذلك إلى لجنة القانون الدولي. كما أعرب عن الدعم لاعتزام الأمانة العامة توفير المساعدة القانونية والتقنية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ورحبت اللجنة بتعيين نيكولاس ميشيل من سويسرا مؤخراً كوكيل للأمين العام للشؤون القانونية، وكمستشار قانوني للأمم المتحدة.

١١٢- وأعرب عن الارتياح إزاء ما اتسمت به الخطة البرنامجية من إنجاز وجودة عالية. ولاحظت اللجنة أن البرامج الفرعية ذات الصلة لم يجر بعد استعراضها من قبل لجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ومن ثم فإنها تتطلع إلى تلقي تعليقاتهما أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

١١٣- ولاحظت اللجنة أيضاً أن الجمعية العامة قد وافقت على اقتراح الأمين العام الرامي إلى تعزيز أمانة لجنة القانون التجاري الدولي لكي تفي بولايتها على نحو أفضل. وأعرب عن رأي فحواه أن ما تقوم به لجنة القانون التجاري الدولي من أعمال لا تشكل مجال اهتمام يقتصر على الأخصائيين القانونيين ورجال الأعمال فحسب بل ينبغي أن ينظر إليها أيضاً في سياق السلم والأمن الدوليين.

١١٤- وارتئي أن توفير الخدمات الإلكترونية هو الوسيلة الوحيدة لإدارة تدفق المعلومات المتزايد دوماً بطريقة فعالة من حيث التكلفة وسهلة الاستعمال. وأثني على قسم المعاهدات لما أحرزه من تقدم كبير في النشر الإلكتروني للمعلومات عن طريق الاتصال المباشر وقواعد البيانات على موقعه الشبكي المفيد للغاية والمتسم ببراء المعلومات.

١١٥- واعترف بالدور الهام الذي يضطلع به المكتب في تشجيع زيادة فهم واحترام مبادئ القانون الدولي. وأعرب عن رأي مفاده أن الدول الأعضاء في حاجة إلى الحصول على ترجمة للوثائق بجميع اللغات الست في الوقت المناسب وتكون ذات نوعية جيدة. وينطبق ذلك خاصة على وثائق اللجنة السادسة، ولجنة القانون الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

١١٦- وطلب توضيح بشأن إغفال ذكر أي إشارة لإعداد ونشر مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة.

١١٧- وأعرب عن الرأي بأن بعض الأهداف، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في حاجة إلى مزيد من الصقل.

الاستنتاجات والتوصيات

١١٨- أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

التوجيه والإدارة والتنسيق عموماً للمشورة والخدمات القانونية المقدمة إلى الأمم المتحدة ككل

هدف المنظمة

ينبغي قراءة النص كما يلي: "مساعدة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في تعزيز احترام سيادة القانون".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينبغي قراءة النص كما يلي: "إسداء المشورة القانونية النوعية في الوقت المناسب مما يؤدي إلى تيسير أداء مهام الأجهزة الرئيسية والفرعية للأمم المتحدة وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك النظام القانوني للأمم المتحدة".

مؤشرات الإنجاز

يحذف مؤشر الإنجاز (ب).

الاستراتيجية

الفقرة ٦-٩

ينبغي قراءة الجملة الأولى على النحو التالي: "ومن الأهداف الأخرى لهذا البرنامج الفرعي مساعدة المحكمتين الدوليتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، بوصفهما من الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة، على أن يتفق عملهما مع ميثاق الأمم المتحدة ولوائحها وقواعدها وسياساتها، وأن تعمل هاتان المحكمتان كجهازين قضائيين في حدود نظاميهما الأساسيين".

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات القانونية العامة المقدمة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها
الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (أ) يضاف ما يلي: "والتقليل إلى أدنى حد من عدد المنازعات والصعوبات القانونية الأخرى".

الاستراتيجية

الفقرة ٦-١٠

ينبغي قراءة البند الفرعي (ب) كما يلي: "(ب) إسداء المشورة في تفسير مواد معينة من الميثاق، وما تتخذه الجمعية العامة من قرارات ومقررات، وما تضعه من أنظمة وقواعد، وغير ذلك مما تصدره الأمانة العامة من منشورات إدارية، وكذلك الولايات الخاصة بالبرامج والأنشطة التي تشارك فيها أجهزة وهيئات الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ٣

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

هدف المنظمة

ينبغي قراءة النص كما يلي: "تيسير التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر الإنجاز التالي: ”(ب) ٣“ المقترحات والتدابير المتخذة بالتعاون مع الجامعات وغيرها من المؤسسات، حسب الاقتضاء، التي تستهدف تقليص حجم المنشورات غير المنجزة لمرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة والحولية القانونية للأمم المتحدة“.

البرنامج الفرعي ٤

قانون البحار وشؤون المحيطات

هدف المنظمة

ينبغي قراءة النص كما يلي: ”تعزيز قبول وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على الصعيد العالمي“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينبغي قراءة الإنجاز المتوقع (أ) كما يلي: ”(أ) تحسين الاتساق والانتظام في تطبيق الاتفاقية والاتفاقات المتصلة بها“.

مؤشرات الإنجاز

ينبغي قراءة الإنجاز (أ) ٢“ كما يلي: ”زيادة مشاركة الدول الأعضاء في الاجتماعات المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، وخاصة في اجتماعات العملية الاستشارية غير الرسمية“.

البرنامج الفرعي ٥

تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً

هدف المنظمة

يستعاض عن لفظة ”كفالة“ بعبارة ”تيسير وتشجيع“

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف في بداية الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) عبارة ”الإسهام في“

البرنامج الفرعي ٦

حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها

هدف المنظمة

ينبغي قراءة النص كما يلي: "تيسير زيادة الوعي على نطاق واسع بالمعاهدات الدولية المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينبغي أن يكون نص الإنجاز المتوقع (ب) كما يلي: "(ب) تعزيز توسيع نطاق مشاركة الدول في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف".

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١١٩- نظرت اللجنة في جلساتها ١٤ و ١٥، المعقودتين يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه، في البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.7)).

١٢٠- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٧ ورد على الأسئلة التي طُرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٢١- أُعرب عن الدعم الشديد للبرنامج وأهدافه وبرامجه الفرعية، وأُعرب عن رأي مفاده أن سرود البرنامج شاملة.

١٢٢- ولوحظ أيضا أن التوجه العام يقدم استعراضا عاما جيدا ومتوازنا لبرنامج الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الإطار العام للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الذي وفرته المؤتمرات التي عقدها الأمم المتحدة في التسعينات، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وتوافق آراء مونتييري، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأشار مع التقدير إلى ذكر المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في جميع أجزاء البرنامج وبخاصة في البرنامج الفرعي ١، وقدم اقتراح بأن يتم التعبير عن الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني في التنمية. وجرى التشديد على الدور الهام الذي يمكن لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تقوم به لتيسير المبادرات الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، وتشجيع التنمية البشرية والاجتماعية، مثل الصندوق الإنساني الدولي ومشروع "انعدام الجوع".

١٢٣- وأعرب عن الاتفاق بشأن تأكيد البرنامج على متابعة الاستعراض الرفيع المستوى الذي سيجري عام ٢٠٠٥ للتقدم المحرز في ما يتعلق بإعلان الألفية، مع التركيز الخاص على مسألة تنفيذه. وحظي بالثناء النهج المتعدد التخصصات الذي تتبعه الإدارة في تصميم وتنفيذ أنشطتها.

١٢٤- وطُرح سؤال في ما يتعلق بضرورة إجراء مزيد من التقييم لكمية ونوعية المنشورات التي تصدرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتم الإقرار بأهمية وفائدة برنامج التعاون التقني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت ذاته، أعرب عن رأي مفاده أنه من المتوقع إجراء استعراض على صعيد المنظومة لأنشطة التعاون التقني بغية تحقيق أقصى قدر من التفاعل وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد ممكن. ومن شأن هذا الاستعراض أن يسمح بإجراء تحليل أشمل للقيمة المضافة لأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الإدارة. وأعرب عن آراء مفادها أنه من الممكن تحسين بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، بينما أعرب عن الترحيب بوضع مؤشرات أخرى. وأعرب أيضا عن رأي فحواه أن مؤشرات عدة برامج فرعية تركز أكثر من اللازم على عدد القرارات والمقررات والتوصيات.

١٢٥- وأعرب عن التأييد لتعزيز ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الإصلاحات الشاملة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أنه من الضروري تبسيط أنشطة المنظمة واتباع نهج الإدارة الفعالة.

١٢٦- وطُرح سؤال عن الكيفية التي يتسنى بها تعزيز دوري التوجيه والتنسيق الشاملين اللذين يقوم بهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والكيفية التي يمكن بها للبرنامج أن يعزز قدرته على دعم أنشطة المجلس أثناء مرحلة التعمير بعد انتهاء الصراع. وتم التأكيد على أهمية تعزيز تنسيق جميع أوجه التعاون حاليا بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ووكالات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية الأخرى.

١٢٧- وجرى التأكيد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية للبرنامج ٧.

١٢٨- وأعرب عن الارتياح حيال مساهمة البرنامج الفرعي في تحسين قدرة الدول الأعضاء على إعادة تقييم سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي بهدف إعطاء مسألتي إيجاد فرص للعمل والتخفيف من حدة الفقر مكانة مركزية في أهداف السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إدراج موضوع القضاء على الجوع ضمن هدف البرنامج الفرعي ٣. واقترح إدراج إنجاز متوقع مستقل يتعلق بقضايا الشعوب الأصلية ضمن البرنامج الفرعي ٣.

١٢٩- وُطِّلِبَ وضع تعريف لعبارة "الأشخاص الذين يعيشون في ظل حالات الصراع" وأعرب عن رأي مفاده أنه لم تسند إلى البرنامج الفرعي ٣ أي مهمة للعمل بشأن موضوع الأشخاص الذين يعيشون في ظل حالات الصراع.

١٣٠- وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يراعي البرنامج الفرعي بشكل أكبر عملية العولمة، وفي هذا الصدد ينبغي ذكر ما تقوم به اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة من أعمال.

١٣١- وينبغي أن تُذكر في استراتيجية البرنامج الفرعي ٣ مسؤولية دعم لجنة التنمية الاجتماعية، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، واللجنة المخصصة لإعداد اتفاقية دولية شاملة متكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

١٣٢- وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، أثناء إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والنظر فيها الاعتبار اللازم لمتابعة الحدث الهام خلال فترة السنتين الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥، وأن تُخصص لهذا الغرض الموارد المالية والبشرية الضرورية، مع الإبقاء على مستوى الميزانية.

١٣٣- وطُرح سؤال عن الطريقة التي يتم بها قياس مدى ارتياح الدول الأعضاء في ما يتعلق بنوعية الدعم المقدم إلى لجنة التنمية المستدامة وسائر العمليات الحكومية الدولية المعنية. وُطِّلِبَ إيضاح بشأن الإشارة إلى تعزيز التعاون مع الفئات الرئيسية، وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي توسيع نطاق الإنجاز المتوقع (ب) في إطار البرنامج الفرعي ٤ ليشمل إلى جانب الطاقة والماء إنتاجهما واستهلاكهما بصورة مستدامة. وتم التأكيد على أهمية تطبيق خطة جوهانسنبرغ للتنفيذ على الصعيد الإقليمي، وُطِّلِبَ إدراج طرائق التنفيذ في الإطار الاستراتيجي. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي وضع إنجاز متوقع مستقل خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار البرنامج الفرعي ٤.

١٣٤- وُطِّلِبَ إيضاح بشأن الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية لتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في إطار الإنجاز المتوقع (ج) من البرنامج الفرعي ٥. وأشير إلى ضرورة تصنيف المنشورات الإحصائية للبيانات حسب العمر والجنس، حيثما يكون ذلك ممكنا. وتم التأكيد على أهمية زيادة قدرة الشعبة الإحصائية على جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالدول الأعضاء والإبلاغ عنها. وأوصي بزيادة المعلومات عن الكيفية التي تستخدم بها نواتج الشعبة من قبل سائر الشعب، وآليات التنسيق مع المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي والمؤسسات الإقليمية الأخرى. واقترح زيادة توضيح التعبير عن عمل البرنامج الفرعي ٥ بشأن الأسماء الجغرافية.

١٣٥- وأعرب عن رأي فحواه أنه ينبغي للبرنامج الفرعي أن يتعاون مع الكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في جمع وتحليل المعلومات القطرية عن حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراعات.

١٣٦- وطلب تقديم سرد أوضح للطريقة التي سيقاس بها أثر أنشطة البرنامج الفرعي ٨ وقيمتها المضافة.

١٣٧- وتم الترحيب بتوجّه البرنامج الفرعي ١٠، الذي اعتُبر ضمن مجالات البرنامج ذات الأهمية الحيوية. واقترح استخدام النسب المئوية والأثر بدلا من الأرقام المطلقة كمؤشرات للإنجاز.

١٣٨- وجرى التأكيد على أهمية تهيئة بيئة مواتية من خلال تعزيز الحكم الصالح. وأعرب عن رأي مفاده أنه ليست لدى البرنامج الفرعي الموارد اللازمة للقيام بأنشطة بناء القدرات على الصعيد القطري. ولوحظ أيضا أنه ينبغي إبراز الأعمال المنجزة في مجال التعاون الضريبي الدولي بشكل ملائم في البرنامج الفرعي ١٠. وقُدمت مقترحات لإضافة إشارات إلى مبادرات وطنية ودون إقليمية حديثة محددة ومرتبطة بعملية تمويل التنمية في الإطار الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي.

١٣٩- وأعرب عن رأي مفاده أنه بالرغم من ضرورة قيام المجتمع الدولي ببذل جهود متضافرة واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية، ورغم أن ضمان مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية مهم بالتأكيد، فإن التركيز يتم حاليا بشكل مفرط على زيادة كمية المساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ما لا يساعد بالضرورة على تحقيق الإنجاز المتوقع (ب) من البرنامج الفرعي ١٠. وفي هذا السياق، تم التشديد على أهمية تنمية القدرات. كما لوحظ، على نحو ما جرى تأكيده في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، إنه ليس من المهم حشد واستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، بل أيضا الموارد المحلية في البلدان النامية، والاستثمار الأجنبي المباشر والموارد الخاصة بصورة مطردة، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي اللازم للتخفيف من حدة الفقر.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٠- وجهت اللجنة الانتباه إلى أهمية التعاون والتنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والوكالات والصناديق والبرامج وأجهزة الأمانة العامة الأخرى، خاصة اللجان الإقليمية.

١٤١- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٧-١

تضاف عبارة "القضاء على الفقر" بعد عبارة "النمو الاقتصادي المطرد".

الفقرة ٧-٣

يكون نص الجملة الثالثة كما يلي: "وهو ثانياً يستعرض القضايا والسياسات الإنمائية تعميقاً لفهم المجتمع الدولي للتحديات العالمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ولمساعدة الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أنسب الاستجابات للتصدي لهذه التحديات".

الفقرة ٧-٥

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "القضاء على الفقر" بعبارة "القضاء على الفقر والجوع".

البرنامج الفرعي ١

دعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تُضاف في نهاية الإنجاز (ج) عبارة "، على نحو ما يأذن به المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

مؤشرات الإنجاز

تُضاف في نهاية المؤشر (ب) "٢" عبارة: "وفقاً للمقررات المتخذة مؤخراً".

تُضاف في نهاية المؤشر (ج) عبارة "، على نحو ما يأذن به المجلس الاقتصادي والاجتماعي".

الاستراتيجية

الفقرة ٧-٧

تُضاف في نهاية الفقرة الفرعية (ج) عبارة: "، على نحو ما يأذن به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاستراتيجيات الإنمائية الرامية إلى معالجة البعد الإنمائي لحالات ما بعد انتهاء الصراع".

تُضاف الفقرة الفرعية الجديدة (هـ) ونصها فيما يلي: "(هـ) الاستخدام الأفضل للمشاورات المنتظمة التي نصت عليها الفقرة ٤٣ من مرفق قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥١ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، بما في ذلك المشاورات بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وسيقدم الأمين العام الدعم لتلك الاجتماعات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك تقديم معلومات خطية إلى الدول الأعضاء عن طريق رؤساء المجموعات الإقليمية".

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

مؤشرات الإنجاز

يُضاف في نهاية المؤشر (هـ) '٢' ما يلي: "مع الاحترام الكامل لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، على أن يؤخذ في الاعتبار أن المرأة من بعض البلدان ممثلة تمثيلاً ناقصاً".

البرنامج الفرعي ٣

السياسات الاجتماعية والتنمية

هدف المنظمة

تُحذف عبارة "الأشخاص الذين يعيشون في ظل حالات الصراع".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينبغي أن ينص الإنجاز (ب) على ما يلي: "(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ برامج وسياسات اجتماعية فعالة، وبخاصة في مجال إدماج المسنين والمعوقين والأسرة والشباب في المجتمع".

يُستعاض عن الإنجاز (ج) بالفقرة ٧-١٧ (ج)، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١)، لتصبح على النحو التالي: "تحسين الفهم

والوعي لدى الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن القضايا المستجدة في ميدان التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الجنسانية، ولا سيما عن طريق زيادة فرص وصول الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية والأفراد في التوقيت المناسب إلى البحوث والتحليلات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاجتماعية.

الاستراتيجية

الفقرة ٧-٩

في الفقرة الفرعية (أ) يستعاض عن عبارة: "العمل على زيادة الوعي ودعم تنفيذ الولايات المنصوص عليها في الوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، لا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة ومؤتمر القمة للألفية" بما يلي: "العمل على زيادة الوعي ودعم المتابعة والتنفيذ المتكاملين، في حدود التوجه العام الذي أتاحه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، للتعهدات المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة".

يُستعاض عن الفقرة (د) بما يلي: "إذكاء وعي المجتمع المدني وتيسير ما يقدمه ذلك المجتمع من دعم لأعمال الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية".

البرنامج الفرعي ٤

التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز

تُضاف في نهاية المؤشر (ب) "٢" العبارة التالية: "، بما فيها الشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة والهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة".

تُضاف في نهاية المؤشر (د) بعد عبارة "الفئات الرئيسية" عبارة "وعدد المشاركين الذين يحضرون دورات اللجنة".

الاستراتيجية

الفقرة ٧-١٠

يُستعاض عن الفقرة الفرعية (ب) بما يلي: ” (ب) تقديم الدعم الفني والفعال، بما في ذلك وضع وتحليل خيارات السياسات العامة، للعمليات الحكومية الدولية، وبخاصة للجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك اجتماعات التنفيذ الإقليمية التي تعقدها اللجان الإقليمية بالتعاون مع أمانة اللجنة“.

البرنامج الفرعي ٥

الإحصاءات

هدف المنظمة

يُستعاض عن عبارة ”للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وعلى وجه التحديد الأهداف الإنمائية للألفية“؛ بعبارة ”الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ وفي الاتفاقات الدولية المبرمة منذئذ“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض في الإنجاز (أ) عن عبارة ”الأهداف والمقاصد الواردة في إعلان الألفية“ بعبارة ”الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ وفي الاتفاقات الدولية المبرمة منذئذ“.

تُضاف في نهاية الإنجاز (هـ) بعد عبارة ”الأنشطة ... ورسم الخرائط“ عبارة ”توحيد الأسماء الجغرافية“.

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) ^٢ يستعاض عن عبارة ”الأهداف والمقاصد الواردة في إعلان الألفية“ بعبارة ”الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ وفي الاتفاقات الدولية المبرمة منذئذ“.

يُضاف تحت المؤشر (أ) مؤشر جديد نصه فيما يلي: ”٣“ زيادة عدد البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بحالة انتقالية، التي تقدم بيانات أكمل لمنشورات الشعبة الإحصائية“.

الاستراتيجية

الفقرة ٧-١١

تُضاف في الفقرة الفرعية (و) بعد عبارة "أعمال المساحة الحديثة" عبارة "توحيد الأسماء الجغرافية".

البرنامج الفرعي ٦

السكان

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تُضاف في الإنجاز (ج) بعد عبارة "تحسين إمكانيات الاطلاع على المعلومات السكانية" عبارة "في الوقت المناسب".

مؤشرات الإنجاز

تُحذف عبارة "ومدى وثاقفة صلة" من الإنجاز (ب).

البرنامج الفرعي ٧

الاتجاهات والقضايا والسياسات المتعلقة بالتنمية العالمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

لا ينطبق هذا التصويب على النص العربي.

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض في المؤشر (ب) عن عبارة "عدد البيانات والمناقشات الرسمية" بعبارة "عدد المقررات التي اتخذتها".

البرنامج الفرعي ٨

الإدارة العامة والشؤون المالية والتنمية

الاستراتيجية

الفقرة ٧-١٤

يُستعاض في الفقرة الفرعية (أ) عن لفظة "نُهَج" بلفظتي "طُرُق فهم".

البرنامج الفرعي ١٠

تمويل التنمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يحذف الإنجاز (ب).

تُضاف بعد عبارة "منظمات ومبادرات التنمية والتمويل والتجارة" الواردة في الإنجاز (د) عبارة "بما في ذلك على الصعيد الإقليمي".

مؤشرات الإنجاز

يعدل المؤشر (أ) ليصبح نصه كما يلي: "عدد المساهمات المقدمة من جميع الأطراف المعنية المشاركة في عملية تمويل التنمية للتقييم السنوي لما تم تنفيذه من توافق آراء مونتيري".

يحذف المؤشر (ب).

في المؤشر (د) تضاف بعد لفظة "المؤسسات" عبارة "بما في ذلك على الصعيد الإقليمي".

البرنامج ٨

أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٤٢- في الجلسة ١٧، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.8)).

١٤٣- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٨ ورد على الأسئلة التي طُرحت خلال نظر اللجنة في هذا البرنامج.

المناقشة

١٤٤- أعرب عن التأييد للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تعبئة وتنسيق الدعم الدولي من أجل تنفيذ برامج العمل الثلاثة، وشجّع المكتب على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بغية تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

١٤٥- وأعرب عن رأي مفاده أن الهدف ذا الأولوية للمكتب ينبغي أن ينصب على تقليص عدد أقل البلدان نمواً، وتقليل احتياجات المجموعات الثلاث من البلدان تقليلاً حقيقياً. وساد اعتقاد بأنه ينبغي إيلاء اهتمام متزايد لشواغل أقل البلدان نمواً، وأشار في هذا الصدد إلى أن ولاية البرنامج تشمل ضمان تعبئة جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة والتنسيق فيما بينها بشكل كامل بغية تيسير التنفيذ المنسق لبرامج العمل الثلاثة.

١٤٦- وأعرب عن القلق إزاء تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وحُث المكتب على زيادة دوره التنسيق في هذا الصدد.

١٤٧- وارتئ أنه من الضروري تعزيز الآلية التي ستتعاون من خلالها البلدان المجاورة للبلدان غير الساحلية النامية في تنفيذ برنامج عمل الماتي.

١٤٨- وأثيرت مسألة المساعدة التي يقدمها المكتب إلى أقل البلدان نمواً أثناء عملية إخراجها من فئة أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن المكتب ليس مسؤولاً بشكل مباشر عن مساعدة أقل البلدان نمواً في الخروج من هذه الفئة ولكن يتركز دوره في التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة المعنية من أجل ضمان انتقال البلدان بسلاسة أثناء عملية خروجها من هذه الفئة.

١٤٩- وأكد بعض أعضاء اللجنة أنه ينبغي تزويد المكتب بالموارد الكافية لتمكينه من الاضطلاع بولايته في ضمان التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل الماتي وتعزيز تعاونه وتنسيقه مع منظمات الأمم المتحدة وسائر المنظمات ذات الصلة، وخاصة تلك المشاركة في الأنشطة التنفيذية على أرض الواقع في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

١٥٠- وأعرب عن رأي مفاده أنه توجد بالنسبة لكل برنامج عمل مؤشرات محددة للإنجاز وإنجازات متوقعة يمكن قياسها، وأن الإطار المنطقي الوارد يقدم بيانات خط أساس يعتد بها يمكن أن يقاس بناء عليها أداء المكتب. وفي الوقت نفسه، أعرب عن رأي فحواه أنه عند استخدام المؤشرات ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى الجوانب النوعية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥١- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

بعد الفقرة ٨-٣، تضاف فقرة جديدة نصها كما يلي:

”٨-٤ وقد صُمم برنامج عمل المكتب عموماً بحيث يدور حول ثلاثة برامج فرعية مستقلة ومتكاملة هي: البرنامج الفرعي ١، أقل البلدان نمواً، والبرنامج الفرعي ٢، البلدان غير الساحلية النامية، والبرنامج الفرعي ٣، الدول الجزرية الصغيرة النامية .

يُحذف الإطار الذي يتضمن سجل أداء البرنامج والعنوان “الاستراتيجية”.

الفقرة ٨-٤

يعاد ترقيم الفقرة ٨-٤ لتصبح الفقرة ٨-٥، وتضاف في نهايتها الفقرة الفرعية الجديدة التالية: ”(ي) الاتصال بجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.“

البرنامج الفرعي الجديد ١

يضاف البرنامج الفرعي الجديد التالي:

”البرنامج الفرعي ١

أقل البلدان نمواً

”هدف المنظمة: تحسين نوعية حياة شعوب أقل البلدان نمواً عن طريق تعزيز قدراتها على بناء مستقبل أفضل لنفسها وتنمية بلادها.

”الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

”(أ) تعزيز الوعي بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وزيادة الدعم والموارد الموفرين لأقل البلدان نمواً على الصعيد العالمي

”(ب) تركيز الدعوة وبناء الشراكات مع جميع الشركاء في التنمية لصالح أقل البلدان نمواً

”(ج) تعزيز التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف لزيادة تعميم برنامج عمل بروكسل في صميم برامجها

”مؤشرات الإنجاز

”١٠ (أ) عدد الإعلانات والقرارات والمقرارات المتخذة على الصعيدين الدولي والإقليمي لصالح أقل البلدان نمواً

”١١ (ب) المشاركة الفعالة من جانب أقل البلدان نمواً في الاستعراض العالمي عن طريق زيادة المشاركة في الهيئات الحكومية الدولية والبيانات المقدمة إليها

”١٢ (ج) زيادة تدفق الموارد الخارجية إلى أقل البلدان نمواً وتخفيف أعباء ديونها وتمتعها بالأفضليات التجارية

”١٣ (د) زيادة عدد كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف الأخرى التي تعمم برنامج عمل بروكسل في صميم أنشطة هيئات إدارتها وتقدم تقارير عن ذلك

”١٤ (هـ) زيادة الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء قدرات الآليات الوطنية لتنفيذ برنامج عمل بروكسل

”١٥ (و) زيادة المشاركة الفعالة لنظام المنسقين المقيمين ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ برنامج عمل بروكسل على الصعيد الوطني

”١٦ (ز) زيادة عدد الأنشطة المشتركة التي تشمل الفرق العاملة وحلقات العمل والحلقات الدراسية وحلقات النقاش والإحاطات والمنشورات

بعد البرنامج الفرعي الجديد ١، يضاف العنوان التالي ”الاستراتيجية“، وتضاف الفقرة الجديدة التالية:

”٨-٦ من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستركز الاستراتيجية التي تتبعها وحدة أقل البلدان نمواً على ما يلي:

”(أ) تعزيز تنفيذ برنامج عمل بروكسل من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية على السواء؛

”(ب) زيادة الدعم المقدم من أوساط المانحين من أجل مشاركة أقل البلدان النامية مشاركة فعالة وكاملة في العمليات الحكومية الدولية؛

” (ج) زيادة الصلات القائمة مع وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية من أجل تعميم برنامج عمل بروكسل في صميم أنشطتها“.

البرنامج الفرعي الجديد ٢

يضاف بعد الفقرة ٨-٦ البرنامج الفرعي الجديد التالي:

”البرنامج الفرعي ٢

البلدان غير الساحلية النامية

”هدف المنظمة: ضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي؛ تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية النامية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

”الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

” (أ) إقامة آليات تنسيقية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي

” (ب) زيادة المساعدة المنسقة المقدمة لتنفيذ إجراءات محددة في المجالات ذات الأولوية الخمسة المنصوص عليها في برنامج عمل ألماتي

”مؤشرات الانجاز

” (أ) ١٠ زيادة عدد آليات المتابعة والتنسيق المنشأة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والدولية

” ٢٠ زيادة عدد الإجراءات المحددة، من قبيل توحيد وتبسيط إجراءات عبور الحدود، المتخذة من جانب منظمات الأمم المتحدة فضلا عن بلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة

” (ب) زيادة عدد البرامج المشتركة لتعزيز تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاستخدام الكفء لها.

بعد البرنامج الفرعي الجديد ٢، يضاف العنوان التالي ”الاستراتيجية“، وتضاف الفقرة الجديدة التالية:

٧-٨ من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستركز الاستراتيجية التي تتبعها وحدة البلدان غير الساحلية النامية على ما يلي:

”(أ) دعم بناء شراكات من أجل تنفيذ برنامج عمل المآقي عن طريق إنشاء آليات تنسيقية لتنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والعالمية؛

”(ب) تحسين الصلات بين سائر أجزاء منظومة الأمم المتحدة ومراكز التنسيق في كل منظمة على حدة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية الأخرى وتعزيز تعاون منظومة الأمم المتحدة وتنسيقها معها، وخاصة تلك المشاركة في الأنشطة التنفيذية المنفذة في الميدان في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

”(ج) رصد وتنسيق تنفيذ إجراءات ومبادرات معينة ترمي إلى إقامة شبكات للنقل العابر تتسم بالكفاءة في البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية“.

”البرنامج الفرعي الجديد ٣

بعد الفقرة ٧-٨ ، يضاف البرنامج الفرعي الجديد التالي:

”البرنامج الفرعي ٣

الدول الجزرية الصغيرة النامية

”هدف المنظمة: الدعوة إلى تعبئة الدعم الدولي لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والمساعدة في ذلك

”الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

”تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل

”مؤشرات الإنجاز

”عدد منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والجهات المانحة التي تركز بشكل خاص على قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية“

بعد البرنامج الفرعي ٣، يضاف العنوان التالي "الاستراتيجية" وتضاف
الفقرة الجديدة التالية:

"٨-٨ من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه، ستركز الاستراتيجية
التي تتبعها وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على ما يلي:

"(أ) الدعوة لتعبئة الموارد المالية والتقنية لدعم تنفيذ برنامج
العمل؛

"(ب) التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة وسائر
المنظمات الدولية، ومن بينها المنظمات الإقليمية وأوساط المانحين والمجتمع
المدني، لضمان التعميم السليم في أنشطتها للأولويات التي حددتها
الجمعية العامة".

الولايات التشريعية

يستعاض عن الولايات التشريعية بما يلي:

قرارات الجمعية العامة

٢/٥٥ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

البرنامج الفرعي ١

أقل البلدان نموا

قرارات الجمعية العامة

٢٧٩/٥٥ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

٢٢٧/٥٦ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٢٧٦/٥٧ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٢٢٨/٥٨ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٣/٢٠٠٢ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

١٧/٢٠٠٣ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٢٠/٢٠٠١ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

البرنامج الفرعي ٢

البلدان غير الساحلية النامية

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٥٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها
البلدان النامية غير الساحلية

٢٠١/٥٨ برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية
غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل
العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر
النامية

البرنامج الفرعي ٣

الدول الجزرية الصغيرة النامية

قرارات الجمعية العامة

١٩٨/٥٦ مواصلة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٦٢/٥٧ مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية

٢١٣/٥٨ مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول
الجزرية الصغيرة النامية

البرنامج ٩

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٥٢- نظرت اللجنة في جلستها ٢١، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه، في البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.9)).

١٥٣- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٥٤- أعرب عن تأييد قوى للبرنامج كما أعرب عن تقدير للدور الذي قام به حتى الآن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والمساهمات التي أسهم بها في الفترة القصيرة للغاية التي مرت على إنشائه.

١٥٥- وأعرب عن قلق من أن الوضع في أفريقيا لا يزال يتطلب دعماً قوياً من المجتمع الدولي لكي يتم بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين. ورغم الإعراب عن تقدير للمساعدة والدعم المقدمين من منظومة الأمم المتحدة، فقد أشير إلى أنه يلزم للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يبذلا مزيداً من الجهود نظراً للتدهور الذي ظهر في اتجاه المؤشرات المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأكدت أهمية البرنامج ٩ فضلاً عن الصلة بين الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية.

١٥٦- وأعرب عن رأي مفاده أن أوجه الترابط بين هذا البرنامج وبرنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نمواً ينبغي أن تتحدد وفقاً للقرارات القائمة.

١٥٧- وأعرب عن ضرورة تكثيف الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي بما فيه منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

١٥٨- وأعرب عن رأي مفاده أنه يتعين الإشارة بشكل واف في البرنامج ٩ من الإطار الاستراتيجي إلى ولاية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المتعلقة باستعراض التنفيذ المنسق لنتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة وبتقديم تقارير عن ذلك. وينبغي أن تُبرز بشكل أفضل في البرنامج الفرعي ١ المسؤولية الملقاة على عاتق المكتب في ما يتصل بتنسيق إعداد التقارير بشأن أفريقيا.

١٥٩- وارتى أنه ينبغي للبرنامج ٩ من الإطار الاستراتيجي المقترح أن يتضمن إشارة إلى الفريق الاستشاري الذي شكله الأمين العام والمعني بالدعم الدولي المقدم إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٦٠- وأعرب عن تقدير لعملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، التي يشارك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في تنظيمها، باعتبارها أداة لدعم التنمية في أفريقيا بصفة عامة، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بصفة خاصة. ووردت إشارات إلى مبادرات أخرى تركز على تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من بينها مؤتمر المنظمات دون الإقليمية الآسيوية - الأفريقية، وإعلان هافانا وبرنامج عملها، وإعلان وإطار عمل مراكش. ووردت إشارة إلى التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارهما عنصرين أساسيين من عناصر التعاون بين بلدان الجنوب. وأثيرت تساؤلات بشأن المؤشر المقترح في ما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يقتصر تسجيل مؤشرات المنتديات على تلك المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٦١- وساد بصفة عامة اعتراف بأن من الصعب وضع مؤشرات يمكن قياسها في إطار البرنامج ٩ نظراً لطبيعة الولاية التي ينطوي عليها الأمر؛ وقدمت لذلك عدة مقترحات متعلقة بمؤشرات يمكن قياسها، إلا أن اللجنة أعربت عن أملها في إمكان صقل المؤشرات وتحسينها بحيث تبين بشكل أفضل الإجراءات والنتائج والفوائد المتحققة.

١٦٢- وأعرب عن رأي يقول إن الإشارة إلى مؤشرات الإنجاز المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحت البرنامج الفرعي ١ ينبغي ألا تقتصر على هيكله وأمانته بل ينبغي أن تمتد إلى إعداد السياسات والبرامج المتصلة بالمجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة.

١٦٣- وأكدت أهمية التعاون بشكل وثيق في تنفيذ البرنامج مع مؤسسات بريتون وودز والاتلاف العالمي من أجل أفريقيا.

١٦٤- وأعرب عن تقدير كبير للدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي لجهود منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفي المشاورات الإقليمية باعتبار ذلك يمثل آلية فعالة للتنسيق في ما بين الوكالات. وحظيت بالتقدير المشاريع والبرامج المحددة التي أعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مختلف المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة. وشجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تطوير البرمجة المشتركة وزيادة الأنشطة والبرامج الإقليمية المشتركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

١٦٥- وأعرب عن ضرورة زيادة التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، الأمر الذي ينبغي إدراجه كجزء من الاستراتيجية المتعلقة بالبرنامج الفرعي ٢. وينبغي أيضا إدراج تقييم للإنجازات التي حققتها هذه المنظمات.

١٦٦- ويعد تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على المستوى القطري أمرا حاسما بالنسبة للبلدان الأفريقية وشعوبها وكذلك على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ونتيجة لذلك، اقترح أن يتم في البرنامج الفرعي ٢ تناول دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم التنفيذ على المستوى القطري بشكل واف.

١٦٧- وحظيت أهمية البرنامج الفرعي ٣ بالاعتراف كوسيلة لتعبئة الوعي والدعم الدوليين من أجل تنمية أفريقيا من خلال الشبكة القائمة لإدارة شؤون الإعلام ووسائط الإعلام، وأكدت بالتالي ضرورة التعاون بين إدارة شؤون الإعلام ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا من أجل تحقيق الهدف العام المتعلق بالدعوة على نطاق عالمي لدعم تنمية أفريقيا. وأوصي لذلك باستخدام إذاعة الأمم المتحدة وأنباء الأمم المتحدة فضلا عن وسائط الإعلام الدولية والأفريقية غير التابعة للأمم المتحدة كمؤشرات محتملة للإنجاز.

النتائج والتوصيات

١٦٨- أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

يستعاض على طول النص عن الإشارة إلى عبارة "التنمية الأفريقية" بعبارة "تنمية أفريقيا".

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم على الصعيد العالمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

مؤشرات الإنجاز

تحت مؤشر الإنجاز (أ) يضاف مؤشر جديد فيما يلي نصه: "٥" زيادة عدد التوصيات المنفذة الواردة في قرارات الجمعية العامة بشأن تنمية أفريقيا من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا".

وفي المؤشر (أ) '٤' يستعاض عن عبارة "التنمية الأفريقية في برامجها الإنمائية" بعبارة "تنمية أفريقيا في برامجها للمساعدة الإنمائية".

وينقح المؤشر (د) '٢' ليكون: "زيادة عدد منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات القطاع الخاص الأهلية، المشتركة في دعم تنفيذ الشراكة الجديدة".

الاستراتيجية

الفقرة ٨-٩

يستعاض عن عبارة "الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا" بعبارة "الائتلاف العالمي من أجل أفريقيا ومنتدى الشراكة الخاص بأفريقيا".

البرنامج الفرعي ٢

التنسيق والدعم على الصعيد الإقليمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم المؤشر (أ) لكي يصبح (أ) '١'.

يضاف مؤشر جديد (أ) '٢' نصه كالتالي: "عدد البرامج المتداخلة التي تم دمجها".

يعاد ترقيم المؤشر (ب) ليصبح (ب) '١'.

يضاف المؤشر الجديد (ب) '٢' فيما يلي نصه: "زيادة عدد البرامج والمشاريع المنفذة في إطار مذكرات التفاهم هذه".

يعاد ترقيم المؤشر (ج) ليصبح (ج) '١'.

يضاف المؤشر الجديد (ج) '٢' فيما يلي نصه: "زيادة النسبة المئوية للبلدان التي تعرب عن رضائها عن الدعم الإقليمي ودون الإقليمي الموفر دعماً لتنفيذ الشراكة الجديدة في الميدان".

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

١٦٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٧، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه، في البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog. 10)).

١٧٠- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة فيه.

المنافسة

١٧١- أعرب عن التأييد لبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وتم التشديد على دور الأونكتاد بوصفه الكيان الرئيسي التابع للأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. وأشار إلى ضرورة تكثيف التعاون فيما بين الأونكتاد ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وجرى التأكيد على إدماج البلدان النامية بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي، وكذلك على وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق.

١٧٢- وأقر بأهمية أنشطة المساعدة التقنية وفائدتها، وكذلك بالطلب المتزايد على هذه الخدمات.

١٧٣- ورحب بالجهود المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية لأفريقيا وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وتم حث الأونكتاد على إعطاء الأولوية لمشكلة الديون في البلدان النامية. وأشار إلى أن الأونكتاد قادر على مساعدة البلدان في إدارة ديونها من خلال برنامجها المتعلق بنظام إدارة الديون والتحليل المالي. وأعرب عن رأي مفاده أن شواغل البلدان النامية ينبغي أن تحظى باهتمام خاص.

١٧٤- وطُرح سؤال بشأن حالة استعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين من قبل الفرقة العاملة التابعة للأونكتاد والمعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. وأوضح ممثل الأمين العام أن الفرقة العاملة قد اجتمعت قبل عقد الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، وذلك لاستعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين المتعلقة بالبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (البرامج الفرعية من ١ إلى ٥). وبما أنه تعذر على الفرقة العاملة إنجاز أعمالها بسبب مسائل عالقة في عملية سان باولو التفاوضية، فقد اتفقت على الاجتماع مرة أخرى بعد المؤتمر، في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، لوضع الصيغة النهائية للاستعراض استناداً إلى النتائج النهائية للمؤتمر. وستحال نتائج استعراض الفرقة العاملة بعد ذلك إلى اللجنة وفقاً للإجراءات المعمول بها. وبخصوص البرنامج الفرعي ٦، من المعلوم أن الفريق الاستشاري المشترك استعرض هذا البرنامج الفرعي في أيار/مايو ٢٠٠٤، وأوصى بإدراج إشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية في التوجه العام للبرنامج الفرعي.

١٧٥- ورأى البعض ضرورة الإشارة في الإطار الاستراتيجي إلى مسألة التنسيق مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً

والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية اللجان الإقليمية. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه من الضروري مواصلة تعزيز الهدف المتمثل في مساعدة البلدان على مواجهة التحديات التي تنطوي عليها التجارة والاستثمار.

١٧٦- وأشار إلى أنه يمكن تحسين الهدف المدرج في إطار البرنامج الفرعي ١ من خلال إشارة إلى جهود الأونكتاد للتخفيف من الأثر السلبي للعملة. وذكر أيضا أنه ينبغي إدراج إشارة إلى البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ضمن البرنامج الفرعي نفسه.

١٧٧- وأعرب عن رأي مفاده أن للأونكتاد دورا في عملية إخراج أقل البلدان نموا من وضعها ذلك، وبأنه من الممكن إدراج إشارة إلى تعزيز قدرات تلك البلدان في إطار البرنامج الفرعي ٥.

١٧٨- وأشيد بعمل الأونكتاد لإعداد التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا. وأعرب عن رأي مفاده أن هذا التقرير ينبغي أن يصدر سنويا، نظرا لاعتباره مفيدا للغاية ولأنه يساعد أقل البلدان نموا على مجابهة مشاكلها بصورة أفضل.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٩- أوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، في الإطار الاستراتيجي المقترح للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، على ضوء التوصيات الصادرة عن الفرقة العاملة التابعة للأونكتاد المعنية بالخطوة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية والأربعين المستأنفة.

١٨٠- وأوصت اللجنة أيضا بأن تحيل الجمعية العامة البرنامج ١٠: التجارة والتنمية من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى اللجنة الثانية لاستعراضه واتخاذ إجراء بشأنه، وتقديمه لاحقا إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه ضمن الإطار الاستراتيجي الشامل المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحت البند المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج ١١

البيئة

١٨١- نظرت اللجنة في جلستها ١٦، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه، في البرنامج ١١، البيئة، من الخططة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/59/6 (Prog.11)).

١٨٢- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١١، وأبلغ اللجنة بأن هناك درجة عالية من الاستمرارية بين الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١)، مع بعض التعديلات. وتعكس هذه التعديلات تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين. وبالإضافة إلى ذلك، تم التشديد بصورة أكبر على التنفيذ وخاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وعلى تلبية احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما يرمي برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى تحسين قدرته العلمية بغية توفير تقييمات بيئية دقيقة لتوفير مقررات السياسة العامة. كما رد الممثل على الاستفسارات التي أثارت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٨٣- أعرب عن التأييد للبرنامج ١١، وعن رأي مفاده بأن سرود البرنامج جاءت نتيجة مشاورات مكثفة أجريت مع لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. وأثنى على ما اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أعمال من خلال إسهامه في مواجهة التحديات البيئية، وخاصة في أفريقيا.

١٨٤- وأعرب عن آراء مفادها بأن بالإمكان تحسين بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، وأن مؤشرات الإنجاز ينبغي أن تكون نوعية بالإضافة إلى كونها كمية، وأنه ينبغي الأخذ بمؤشرات إنجاز نوعية. كما تم الإعراب عن رأي مفاده أن مؤشرات إنجاز البرنامج ليست نوعية ولا قابلة للقياس.

١٨٥- وأعرب عن رأي فحواه أنه بدون الإحلال بنتائج المفاوضات التي ستبدأ قريباً في الفريق العامل الحكومي الدولي الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بوضع خطة استراتيجية حكومية دولية من أجل الدعم التكنولوجي وبناء القدرات، فإنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل أنشطة بناء القدرات بكل نشاط.

١٨٦- وأعرب عن التقدير للدور الأكبر الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التكامل بين أهداف تخفيف حدة الفقر للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصلات التي تربطها بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً واستمرارية البرنامج.

١٨٧- وأعرب أيضا عن الرأي بأن مفهوم الأمن البشري المشار إليه في الإنجاز المتوقع (أ) من البرنامج الفرعي ١ هو مفهوم لم تقره أي هيئة حكومية دولية. وتم الإعراب عن رأي آخر مفاده أنه ينبغي إدراج الكوارث البيئية والتأهب البيئي في البرنامج الفرعي ١.

١٨٨- وطرحت أسئلة حول معنى مصطلح "الأفرقة الرئيسية" الوارد في الفقرتين ١١-١٢ و ١٦-١١ ومصطلح "القطاع العام والخاص" في الإنجاز المتوقع (أ) و "السلطات المحلية والوطنية" في مؤشر الإنجاز (أ) من البرنامج الفرعي ٤. وأعرب عن التأييد لاستجابة المجتمع الدولي للصناعات غير الملوثة المشار إليها في البرنامج الفرعي ٤. كما أعرب عن آراء مفادها أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حكومي دولي بشأن مبادرة الميثاق العالمي وأنه ينبغي تحسين الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بما يعكس التطور التكنولوجي في البرنامج الفرعي ٤.

١٨٩- وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي الإشارة إلى المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالامتثال والإنفاذ في البرنامج الفرعي ٦. كما أعرب عن رأي فحواه أنه من أجل تفاعلي الازدواجية واستعمال الموارد بصورة تتسم بالكفاءة، ينبغي تنسيق المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسائل البيئية العالمية تنسيقا جيدا. وقيل إنه بالرغم من ورود إشارة في البرنامج الفرعي ٦ إلى برامج واتفاقيات البحار الإقليمية، فإن ذكر الجبال الإقليمية لم يرد في البرنامج الفرعي ٦.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٠- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١١، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١١-١٠

تضاف لفظة "البيئة" في الجملة الثانية بعد عبارة "ودون الإقليمية".

البرنامج الفرعي ١

التقييم البيئي والانهيار المبكر

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز (أ) يستعاض عن عبارة "وأمن الإنسان" بعبارة "وبقاء الأفراد وكرامتهم ومعيشتهم".

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

هدف المنظمة

تضاف عبارة "والتكنولوجيات" بعد عبارة "والاستراتيجيات".

الإنجازات المتوقعة

في الإنجاز (أ)، تضاف لفظة "موارد" بعد لفظة "لإدارة"؛

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) '١' تضاف لفظة "موارد" في الفقرة (أ) '٢' بعد لفظة "لإدارة"؛

في المؤشر (ج) '٢'، تحذف لفظة "ساريتين" الواردة بعد عبارة "اتفاقيتنا روتردام واستكهولم" ويصبح نص الفقرة كما يلي: اتفاقيتنا روتردام واستكهولم اللتان يجري التقيّد بهما على نطاق واسع.

البرنامج الفرعي ٥

التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي

الفقرة ١١-١٩

تضاف عبارة "والأقاليمي" في الفقرة الفرعية (أ) بعد لفظة "الإقليمي".

البرنامج الفرعي ٦

الاتفاقيات البيئية

مؤشرات الإنجاز

مؤشر الإنجاز (هـ)، لا ينطبق التعديل المطلوب على النص العربي.

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٠

تعديل الفقرة الفرعية (أ) بحيث يصبح نصها كما يلي "دعم التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتعزيز تنفيذها وإنفاذها مع إيلاء الأولوية

للاتفاقات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومراعاة احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع مراعاة المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها“.

وفي الفقرة الفرعية (هـ) يستعاض عن عبارة ”اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط العمل“ بعبارة ”اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط العمل واتفاقات الجبال الإقليمية“.

البرنامج الفرعي ٧

الاتصالات والإعلام

مؤشر الإنجاز

في المؤشر (ب)، تحذف لفظة ”الطوعية“ الواردة بعد لفظة ”المبادرات“.

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

١٩١- في الجلسة ١٦، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/59/6 (Prog.12)).

١٩٢- وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج ١٢، وأبلغ اللجنة بأن المضمون ما زال أساساً كما هو في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١)، بصيغتها المنقحة، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة على أهداف البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤ لكي تعكس الولايات الجديدة، وأهمها مستمد من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. كما رد الممثل على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٩٣- أُعرب عن التأييد للبرنامج ١٢، وأُشيد ببرنامج العمل. كما أُشيد بمساهمة موئل الأمم المتحدة في توجيه الانتباه العالمي إلى آفة التشرد، وهي حالة تنكب بها جميع المجتمعات، الغنية والفقيرة على السواء. وأُعرب عن الدعم للعمل الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة في محاربة الفقر في الحضر، فضلاً عن الحملتين المتعلقتين بضمان الحيازة والحكم الرشيد.

١٩٤- وأعرب عن رأي مفاده أنه، كما يحدث في البرامج الأخرى، لم تتضمن المناقشة الصلات بين البرنامج ١٢ والمنظمات الأخرى. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي لموئل الأمم المتحدة أن يواصل جهوده لتجنب ازدواجية الأنشطة عن طريق دمج التغييرات وتحديد الأولويات البرنامجية. وأعرب عن القلق من أن المنتدى الحضري العالمي، وهو مناسبة هامة في جدول موئل الأمم المتحدة، لم يُدرج في الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

١٩٥- وأعرب عن القلق بشأن ما إذا كان سيتم مواجهة التحديات المتمثلة في استمرار تدهور المأوى والمستوطنات البشرية، ولا سيما التحديات المستعصية المتمثلة في عدم كفاية الإسكان، والبطالة، وسوء الأحوال الصحية وضعف الهياكل الأساسية، وهي التحديات التي تتطلب مزيداً من التنسيق والاستجابة الفعالة للتصدي لظاهرة الأحياء الفقيرة وهدف تحقيق تحسن ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠. وأعرب عن الدعم لجهود موئل الأمم المتحدة لمساندة تبادل المعلومات وإقامة الشراكات فيما بين الشركاء من البلدان النامية ممن يتصدون للتحديات التي تشكّلها الأحياء الفقيرة.

١٩٦- وعلى غرار ما حدث في البرامج الأخرى التي تم استعراضها، أعرب عن القلق بشأن كيفية قياس مؤشرات الإنجاز. وأشار إلى أهمية وضرة المؤشر (ب) '٣' في إطار البرنامج الفرعي ٢، رصد جدول أعمال الموئل؛ ومن ثم أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يكون متوائماً مع البرنامج الفرعي ٣ وأن يساهم في تحقيق هدف تعزيز صياغة وتنفيذ السياسات، والاستراتيجيات، والبرامج وتنمية القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي على أساس إقليمي.

١٩٧- وأشيد بمشاركة مؤسسة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تعبئة الموارد وتعزيز الشراكات من أجل تحسين المستوطنات البشرية لصالح الفقراء وذوي الدخل المنخفض، في حين أعرب عن القلق فيما يتعلق بتمويل البرنامج على أساس أكثر استقراراً.

١٩٨- وأعرب عن التقدير لتبادل المعلومات وإقامة الشراكات فيما بين شركاء التنمية، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص في بناء القدرات، وإيجاد فرص عمل، وتحسين مستوى الأحياء الفقيرة، وهو ما اعتُبر أمراً أساسياً لأنشطة الارتقاء بالأحياء الفقيرة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٩- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٢-٤

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

”وفي إطار تنفيذ خطة عمله، يعمل مؤئل الأمم المتحدة مباشرة مع الحكومات وشركاء جدول أعمال المؤئل الآخرين، بما في ذلك البرامج والوكالات التالية، كل في إطار ولايته: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية“.

البرنامج ١٣

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية

٢٠٠- نظرت اللجنة في جلستها ١٥، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه، في البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات: منع الجريمة والعدالة الجنائية من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.13)).

٢٠١- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١٣ ورد على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المنافسة

٢٠٢- أعرب عن التأييد للخطوة البرنامجية لفترة السنتين في إطار البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، منع الجريمة والعدالة الجنائية وكذلك عن الدعم لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٠٣- وأثنى على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للجهود التي يبذلها بشأن تعميم المنظور الجنساني، وإذكاء الوعي الجماهيري والعمل مع المجتمع المدني. وعُلّقت أهمية كبيرة على مشكلة الاتجار بالبشر.

٢٠٤- وأعرب عن التقدير للإصلاح التنظيمي الذي يجري في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والأولوية المعتمدة لتنفيذ عمليات فعالة.

٢٠٥- وأعرب عن القلق بشأن التأثير السلبي على تنفيذ البرنامج نتيجة لاعتماده بشدة على موارد خارجة عن الميزانية. وفي هذا الصدد، أكدت الوفود على ضرورة اتباع نهج عالمي بشأن تأثير طريقة تمويل البرامج المختلفة على قدرتها على تنفيذ جميع البرامج والأنشطة المكلفة بها.

٢٠٦- وأعرب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى شن حملة إعلامية معنية بالأطفال والشباب تحت عنوان "الاستراتيجية" للبرنامج الفرعي ١، البحث والتحليل والدعوة. كما أشار إلى عدم الإشارة بوضوح في إطار البرنامج الفرعي إلى الجرائم الأخرى المرتكبة على المستوى الإقليمي.

٢٠٧- وأعرب عن رأي فحواه أن بعض الإنجازات المتوقعة في البرنامج ومؤشرات الإنجاز مبهمة ويمكن تحسينها. كما أعرب أيضا عن رأي يفيد أن مؤشرات الإنجاز ينبغي أن تكون نوعية وكمية على السواء.

٢٠٨- وأعرب عن القلق إزاء استخدام عبارة "الأمن البشري".

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠٩- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات: منع الجريمة والعدالة الجنائية من الخطوة البرنامجية المقترحة لفترة سنتين، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٣-١

يستعاض عن الجملة الخامسة بما يلي: "من المهم أيضا تحرير الأفراد من عتق السلوك 'الهمجي' من أجل حماية بقائهم وكرامتهم ورزقهم".

فقرة جديدة

تضاف الفقرة الجديدة ١٣-٢ نصها كما يلي: "الإجراءات المتخذة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، والنشاط الإجرامي العالمي والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره تعتبر مسؤولية مشتركة ومتبادلة يجب التصدي لها في إطار متعدد الأطراف وتقتضي اتباع نهج متكامل ومتوازن"، ويعاد ترقيم جميع الفقرات اللاحقة وفقا لذلك.

الفقرة ١٣-٢

في البند (أ) تحذف عبارة "الصكوك القانونية الدولية" ويستعاض عنها بعبارة "الصكوك القانونية العالمية".

ينقل البند (د) بحيث يلي البند (أ) ويعاد ترقيم البنود اللاحقة ويضاف البند التالي: "(هـ) إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة العاشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٥٩، المرفق)، وخطط العمل المتصلة به (قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٦١، المرفق) وكذلك التوصيات الناتجة عن مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية (المقرر عقده في بانكوك في نيسان/أبريل ٢٠٠٥)".

الفقرة ١٣-٣

في الفقرة الفرعية (أ)، تحذف عبارة "مسألتي المخدرات والجريمة" ويستعاض عنها بعبارة "مسائل المخدرات والجريمة والإرهاب".

في الفقرة الفرعية (ب) تضاف عبارة "ذات الصلة" قبل عبارة "الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وهيئات الإدارة".

في الفقرة الفرعية (ج) تضاف بعد عبارة "مشاريع التعاون التقني الميدانية الرامية إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء" عبارة "بناء على طلبها".

الفقرة ١٣-٤

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "الأمن البشري" ويستعاض عنها بعبارة "بقاء الأفراد وكرامتهم ورزقهم".

البرنامج الفرعي ١

البحث والتحليل والدعوة

هدف المنظمة

يعدل الهدف ليصبح نصه كما يلي: "زيادة المعرفة والفهم فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب، وزيادة الدعم المقدم للوقاية من المخدرات غير المشروعة والجريمة والإرهاب والحد منها".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يعدل الإنجاز (أ) ليصبح نصه كما يلي: "ازدياد استخدام المجتمع الدولي لقاعدة الأدلة من أجل التصدي لمشاكل المخدرات والجريمة والإرهاب".

يعدل الإنجاز (ب) ليصبح نصه كما يلي: "زيادة المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء والرامية إلى تحسين نوعية مختبرات الفحص الجنائي لتحليل المخدرات على الصعيد الوطني".

يعدل الإنجاز (ج) ليصبح نصه كما يلي: "زيادة الدعم المقدم إلى الأنشطة الوطنية لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية".

يعدل الإنجاز (د) ليصبح نصه كما يلي: "ازدياد الوعي العام بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بجميع صوره ومظاهره وبمعايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

يضاف الإنجاز الجديد (هـ) ونصه كما يلي: "(هـ) زيادة جمع الأمانة العامة للبيانات المتعلقة بمشاكل المخدرات والجريمة والإرهاب وتحليلها، بغرض تعزيز قاعدة الأدلة لاستخدامها في برامج وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من قِبَل المجتمع الدولي".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ب) في النص العربي، تُدرج عبارة "بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بناءً على طلبها" بعد كلمة "القدرات" وتضاف عبارة "في الحالات المتعلقة بالمخدرات" في نهاية الجملة.

يحذف المؤشر (د) "٢" ويستعاض عنه بما يلي: "٢" ارتفاع عدد المخططات التي تذيب معلومات عن المخدرات والجريمة والإرهاب".

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد (هـ) ونصه كما يلي: "زيادة توافر البيانات الصحيحة والمبنية على الأدلة واستخدامها لدعم العمل الموجه لمكافحة مشاكل المخدرات والجريمة والإرهاب".

البرنامج الفرعي ٢

تقديم الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقييد بالمعاهدات

هدف المنظمة

يعدل الهدف ليصبح نصه كما يلي: "تيسير وضع السياسات بشأن المسائل ذات الصلة بمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقيتان الجديدتان وهما اتفاقية مكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقمة بالأمم المتحدة، والامتنال لأحكام تلك الصكوك بالإضافة إلى تطبيق معايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (أ) تُدرج عبارة: "ومؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات السارية الملحقمة بها" بعد عبارة "لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية".

يعدل الإنجاز (ب) ليصبح نصه كما يلي: "(ب) ارتفاع عدد البلدان التي تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقمة بها والصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب بجميع صورته ومظاهره وتنفذ تلك الاتفاقيات".

يعدل الإنجاز (ج) ليصبح نصه كما يلي: ”(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على الامتثال لأحكام المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات والجريمة ومنع الإرهاب بجميع صوره ومظاهره، بالإضافة إلى تطبيق معايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية“.

يضاف الإنجاز المتوقع الجديد (د) ونصه كما يلي: ”(د) تعزيز التعاون القضائي بين البلدان وخاصة في مجال المسائل المتعلقة بتسليم الجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة“.

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) (١) تُدرج عبارة ”ومؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات السارية الملحق بها“ بعد عبارة ”لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية“

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد (أ) ”٣“ ليصبح نصه كما يلي: ”٣“ نسبة التقارير المقدمة في الموعد المحدد إلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية“

يضاف المؤشر الجديد (أ) ”٤“ ونصه كما يلي: ”٤“ نسبة أعضاء الهيئات الحكومية الدولية الذين يعربون عن رضاهم التام عن نوعية خدمات الأمانة الفنية المقدمة لهم ودقة مواعيدها“

يُحذف المؤشر (ب) ”١“ ويستعاض عنه بما يلي: ”١“ عدد الدول الأعضاء الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصدقة عليها والتي تنفذها اعتماداً على المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة“

يُحذف المؤشر (ب) ”٢“ ويستعاض عنه بما يلي: ”٢“ عدد الدول الأعضاء الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولاتها والمصدقة عليها والتي تنفذها اعتماداً على المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة“

يُحذف المؤشر (ب) ”٣“ ويستعاض عنه بما يلي: ”٣“ عدد الدول الأعضاء الموقعة على الصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله

ومظاهره والمصدقة عليها والمنفذة لها اعتمادا على المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة“

يضاف المؤشر الجديد (د) ونصه كما يلي: ”(د) ازدياد عدد البلدان التي تدخل في اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة وتستفيد منها“

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-٧

في البند (د) تضاف عبارة ”والبروتوكولات السارية الملحقة بها“ بعد عبارة ”اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية“

البرنامج الفرعي ٣

المساعدة والمشورة في المسائل التقنية

هدف المنظمة

يعدل الهدف ليصبح نصه كما يلي: ”التقليص المستمر لتعاطي المخدرات، وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، والفساد، والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وغير ذلك من أشكال الجريمة عبر الوطنية، ومساعدة الدول الأعضاء، التي تطلب ذلك، فيما يتعلق بمنع ومعالجة تعاطي المخدرات وفيما يتعلق بمسائل العدالة الجنائية المحلية بما في ذلك إصلاح العدالة الجنائية.“

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تعديل الإنجازات (أ) و (ب) و (ج) لتصبح كما يلي:

”(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات واستراتيجيات وإجراءات تتسق مع اتفاقيات مكافحة المخدرات والإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المكرسة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية في المجالات الرئيسية الستة التالية: خفض الطلب على المخدرات؛ وإنتاج المنشطات

الإمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها؛ ومراقبة السلائف؛ والتعاون القضائي؛ وغسل الأموال؛ والقضاء على المحاصيل غير المشروعة

” (ب) تعزيز قدرة الحكومات على الحد من الأشكال الرئيسية للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، في إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

” (ج) تعزيز قدرة الحكومات على الحد من أشكال الفساد الرئيسية في إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة“.

يضاف الإنجاز الجديد (د) ونصه كما يلي: ” (د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تنفيذ الاتفاقيات العالمية والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب“.

يضاف الإنجاز الجديد (هـ) ونصه كما يلي: ” (هـ) تعزيز قدرة الحكومات، بناء على طلبها، على متابعة إصلاح العدالة الجنائية وفقا لمعايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية“.

مؤشرات الإنجاز

يضاف المؤشر الجديد (أ) ’٤‘ ونصه كما يلي: ” ’٤‘ ارتفاع عدد البلدان التي تقدم تقارير عن إجابات محددة في مجال مراقبة السلائف، بما في ذلك التعاون في العمليات الدولية لمكافحة تحويل السلائف الكيماوية لإنتاج المخدرات غير المشروعة“، ويعاد ترقيم المؤشرات اللاحقة وفقا لذلك.

يضاف المؤشر الجديد (ب) ’٣‘ ونصه كما يلي: ” ’٣‘ ارتفاع عدد البلدان التي تمتثل بالكامل للقواعد الدولية وتساهم في مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الإقليمي“، ويعاد ترقيم المؤشرات اللاحقة وفقا لذلك.

يضاف المؤشر الجديد (ج) ’٤‘ ونصه كما يلي: ” ’٤‘ ارتفاع عدد البلدان التي تنفذ العناصر الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد“.

يضاف المؤشر الجديد (د) ونصه كما يلي: ” (د) ارتفاع عدد البلدان التي تنفذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية المتعلقة بالإرهاب“.

يضاف المؤشر الجديد (هـ) ونصه كما يلي: ”(هـ) ارتفاع عدد البلدان التي تطبق معايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية“.

الولايات التشريعية

الاتفاقيات

تضاف الصكوك القانونية العالمية الإثنى عشر المعنية بالإرهاب التالية إلى قائمة الولايات:

اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية والمعاقبة عليها (١٩٧٣)

الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (١٩٧٩)

الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (١٩٩٧)

الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩)

الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات (١٩٦٣)

اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (١٩٧٠)

اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (١٩٧١)

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (١٩٨٠)

البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي المكمل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (١٩٨٨)

اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (١٩٨٨)

البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري (١٩٨٨)

اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها (١٩٩١)

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٢١٠- نظرت اللجنة، في جلستها ١١، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه، في البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.14)).

٢١١- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١٤ وأجاب على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢١٢- لقي استحسانا عرض برنامج العمل الدقيق والمفصل والشامل. كما حظي بالترحيب تركيز البرنامج ١٤ على المداخلات الحاسمة الرامية إلى التصدي للظروف الراهنة في أفريقيا ووضع البلدان الأفريقية على طريق التنمية المستدامة. غير أن رأيا آخر أعرب عن شكه في أهمية الخطة البرنامجية لفترة السنتين واقترح مواصلة استعراضها في دورة مستأنفة للجنة.

٢١٣- وأعرب عن الارتياح إزاء التقدم الذي أحرزته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مواءمة الهدف العام لبرنامجها مع أهداف وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين. ولوحظ مع التقدير أن الاستعراض الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعد اعتماد الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا قد أدى إلى إعادة هيكلة البرنامج بدمج البرامج الفرعية وتقديم برنامج جديد، اتسمت عناصره بالترابط والتكامل، مما أسفر أيضا عن إعادة توجيه عمل البرنامج لكي يعكس أهداف الشراكة. وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستقوم بدور رئيسي في إنجاز جدول أعمال الشراكة.

٢١٤- كما أعرب عن رأي مفاده أنه في التوجه العام، ينبغي أن يورد في الفقرة ١٤-٤ (ج) و (و) على النحو الملأئم تعميم كل عناصر التنمية المستدامة في أفريقيا، بما فيها المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية في السياسات الوطنية.

٢١٥- وأعرب عن رأي مفاده أنه على الرغم من أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عهدت إليها ولاية إضافية هامة جدا تتمثل في الإشراف على التنسيق والتعاون المتعلقين بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا فيما بين كيانات الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، من

المهم أيضا أن تتعاون اللجنة مع المنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الوطنية. ورُحِبَ بالجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق بين الأولويات العالمية والإقليمية وتفاذي الازدواجية. كما تم التأكيد على ضرورة إيلاء المزيد من العناية للتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مع اللجان الإقليمية الأخرى، في حين أعرب عن رأي يدعو إلى ضرورة ذكر مختلف شركاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفقرة ١٤-٨.

٢١٦- وأعرب عن رأي مفاده أن بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة مفرطة في اتساعها وطموحها وأنها صيغت بطريقة تتجاوز قدرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولذا ينبغي تعديلها لكي تكون أكثر وضوحا وواقعية وتحديدا.

٢١٧- وأعرب عن رأي مفاده أن مؤشرات الإنجاز مفرطة في عموميتها وتجريدها وأنها تفتقر إلى أهداف وخط أساس ومقاييس أداء ملموسة، ولا تربطها أي صلة بتقرير الأداء البرنامجي لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أو بالميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وينبغي تعديلها لتكون أكثر دقة واتساقا مع نطاق الإنجازات المتوقعة والاستراتيجيات. وطرح سؤال بشأن بعض التحديات التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ الميزنة القائمة على أساس النتائج.

٢١٨- وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ما لم توفر الموارد الأساسية للشراكة فإن البرنامج برمته لن ينفذ بفعالية. وتم التأكيد على أن العمل الفعال المضطلع به من أجل مواجهة التحدي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وداء السل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى يشكل عنصرا أساسيا في عمل اللجنة. وقوبل بالترحيب التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشؤون الحكم في أفريقيا في عدة برامج فرعية. وأعرب عن رأي يدعو إلى أن تذكر في البرنامج نتائج الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في نيويورك.

٢١٩- وأعرب عن رأي مفاده أنه إذا كان التأكيد الرئيسي قد انصب على الحد من الفقر، فإن البرنامج ينبغي أن يركز أيضا على تعبئة الموارد والاستثمار المباشر.

٢٢٠- وأعرب عن رأي مفاده أنه في إطار البرنامج الفرعي ٢، وتحت أهداف المنظمة ينبغي الاستعاضة عن عبارة "تحسين إدارة السلسلة المترابطة للأمن الغذائي، والسكان، والمستوطنات البشرية، والموارد البشرية، والبيئة" بعبارة "التنمية المستدامة بما فيها تنمية الموارد البشرية". وأعرب عن رأي مفاده أن الاستراتيجيات ومؤشرات الإنجاز المندرجة تحت هذا البرنامج الفرعي يمكن أن تشير أيضا إلى تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاجتماعات تنفيذية إقليمية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما أعرب عن الرأي بأن

الإنجازات المتوقعة في إطار البرنامج الفرعي ٢ ينبغي تعديلها لتشمل إشارة إلى تسخير العلم والتكنولوجيا الوارد في الفقرة ١٤-١٠ (ج) من الاستراتيجية.

٢٢١- وأعرب أيضا عن رأي فحواه أنه في إطار البرنامج الفرعي ٥، ينبغي أن تدرج في الاستراتيجية، إلى جانب النقل الجوي، إشارة إلى مجالات أخرى في قطاع النقل لا تقل أهمية.

٢٢٢- وأعرب عن رأي مفاده أنه في إطار البرنامج الفرعي ٦، ينبغي أن تعبّر الاستراتيجية أيضا عن الدور الهام الذي يقوم به المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية والتنمية في مساعدة الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية في مجال تنفيذ الشراكة، ووضع إطارها المتعلقة بالسياسة الجنسانية، وتعميم مراعاة البعد الجنساني في سياساتها وبرامجها.

٢٢٣- وتم التأكيد على دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أعمال لجنة السلم والتنمية التي أنيطت بها مهمة ضمان مشاركة المرأة في محادثات السلام وفي كافة آليات إدارة النزاعات وحفظ السلام، وشجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة التركيز على هذا المجال.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢٤- أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

يستعاض في البرنامج كله عن عبارة "الأهداف الإنمائية للألفية" بعبارة "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين"؛

أوصت اللجنة أيضا بأن تراعي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذها للبرنامج ١٤ الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية في أفريقيا.

البرنامج الفرعي ١

تيسير تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (ب) يستعاض عن عبارة "الأهداف الإنمائية للألفية" بعبارة "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين؛"

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ب) تضاف بعد عبارة "تضعها المكاتب الإحصائية الوطنية" عبارة "التي نفذت لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج المؤتمر الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين".

البرنامج الفرعي ٢

تعزيز التنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف عبارة "العلم والتكنولوجيا" بعد عبارة "الأمن الغذائي".

الاستراتيجية

الفقرة ١٤-١١

تضاف في نهاية الفقرة عبارة "وتنظيم اجتماعات تنفيذية إقليمية متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة".

البرنامج الفرعي ٤

تسخير المعلومات لأغراض التنمية

هدف المنظمة

يستعاض عن لفظة "توفير" بعبارة "مواصلة تعزيز".

البرنامج الفرعي ٦

تشجيع النهوض بالمرأة

الفقرة ١٤-١٥

في نهاية الفقرة الفرعية (ج)، تضاف عبارة "وحل التزايدات وعمليات السلام".

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

٢٢٥- نظرت اللجنة، خلال جلسيتها ١١ و ١٢، المعقودتين في ١٦ حزيران/يونيه، في البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.15)).

٢٢٦- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١٥ وأجاب على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٢٧- أعرب عن التأييد للخطة البرنامجية لفترة السنتين في إطار البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وأدلي برأي مفاده أن البرنامج ذو أهمية كبرى. وأعرب عن الترحيب بتفعيل هيكل البرنامج، فضلا عن هيكل المؤتمرات.

٢٢٨- وأعرب عن التقدير للمشاورات الحكومية الدولية المستفيضة التي عقدت في إطار التحضير للإطار الاستراتيجي. وأدلي بآراء مؤداها أن الإطار يعكس ولايات اللجنة على نحو دقيق ومختصر. ولوحظ بارتياح أن الوثيقة تتسم بالشمول والتعمق والواقعية وسهولة التناول. كما لوحظ إحراز تقدم كبير في الإدارة القائمة على النتائج.

٢٢٩- وأعرب عن التأييد للأولويات المواضيعية الثلاث وهي: الحد من الفقر، وإدارة أثر العولمة، ومعالجة القضايا الاجتماعية المستجدة.

٢٣٠- وأشار إلى الدور المهم الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بالنظر إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحوي أكبر عدد من الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى الفقر. وأثني على اللجنة لما تضطلع به من دور في

تيسير الاتفاق المتعلق بالطريق الرئيسي الآسيوي، أو "طريق الحرير" الجديد الذي يربط آسيا بأوروبا.

٢٣١- ورحب بمشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة اللجنة، وشجعت اللجنة على إقامة آليات مناسبة لجعل مشاركة تلك المنظمات مثمرة وبناءة أكثر.

٢٣٢- ولوحظ أن اللجنة اضطلعت بجهود لتفادي التداخل وتنسيق أنشطتها مع أنشطة الهيئات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما بين الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومجلس التعاون الاقتصادي، وأمانة جماعة المحيط الهادئ، على النحو المذكور في الفقرة ١٥-١٤. وأعرب عن الرأي بأنه يوجد، فيما يبدو، تشابه بين الإنجازين المتوقعين (أ) و (ب) في إطار البرنامج الفرعي ٢. كما أعرب عن آراء مؤداها أنه ينبغي للجنة أن تواصل سعيها من أجل تنسيق وتحديد الأدوار. وأعرب عن الأمل في أن يوقع عدد أكبر من البلدان على الاتفاق المتعلق بالطريق الرئيسي الآسيوي وفي أن يساهم في تعزيز النقل في المنطقة، على النحو المعبر عنه في القرار ٤/٦٠ الذي اتخذته اللجنة في دورتها الستين التي عقدت في شنغهاي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٢٣٣- وارتئي أنه من الضروري إقامة تنسيق كاف بين الوكالات والمنظمات القائمة العاملة في مجال المعلومات والاتصالات ومن بينها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات السلكية واللاسلكية. وذكر أيضا أن الأنشطة الواردة في إطار هذا البرنامج الفرعي ينبغي أن تنفذ مع إيلاء الاعتبار الواجب لمناقشات الخبراء في هذه الميادين وآرائهم.

٢٣٤- وأعرب عن القلق لاستخدام مصطلح "أمن الإنسان"، بالنظر إلى أن هذه العبارة لا تزال قيد المناقشة في الجمعية العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٣٥- أقرت اللجنة بأهمية البرامج الرائدة وتبادل المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات في تعزيز أثر أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٣٦- وأوصت اللجنة بالتقيد بقواعد واضحة فيما يتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة اللجنة، كما هو الشأن بالنسبة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٣٧- وأقرت اللجنة بأن من المهم لدى تطبيق "نهج قائم على الحقوق" مراعاة طبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتعين بلوغها تدريجيا، في حدود قدرات الموارد الوطنية وبمساعدة من حيث التعاون الدولي.

٢٣٨- وأقرت اللجنة بزيادة التنسيق بين أنشطة اللجنة وأنشطة هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى وشجعت على استمرار الشراكات لتعزيز أثرها وتجنب أي ازدواجية محتملة.

٢٣٩- وسلّمت اللجنة بالدور الذي يؤديه مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا في تنفيذ البرنامج الفرعي ٧، المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الفضاء.

٢٤٠- وأقرت اللجنة بأن إدراج الإشارة إلى "أمن الإنسان" في البرنامج لا يعني ضمنا قبول الجمعية العامة لهذا المفهوم. وشددت اللجنة في هذا الصدد على أنه لم يتخذ قرار في هذا الصدد وعلى أن هذه الإشارة، كما ترد في قرار اتخذته اللجنة في دورتها الستين، لا تنطبق إلا على البرنامج ١٥.

٢٤١- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٥-٣

في نهاية الفقرة تضاف عبارة "على النحو الذي تعترف به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ".

الفقرة ١٥-٩

تُحذف الجملة الأولى ويستعاض عنها بما يلي: "وستعمم عبر البرامج الفرعية ذات الصلة، كمسألة ذات أولوية، الأبعاد الجنسانية والنهج القائم على الحقوق، فضلا عن النهج القائم على التنمية بالنسبة للمعوقين".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-١١

في الجملة الأخيرة يستعاض عن عبارة "مركز التنسيق الإقليمي لأعمال البحث والتطوير المتعلقة بمحاصيل الحبوب الخشنة والبقليات والجذريات والدرنيات في المناطق المدارية الرطبة في آسيا والمحيط الهادئ" بعبارة "مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال تنمية المحاصيل الثانوية في آسيا والمحيط الهادئ".

البرنامج الفرعي ٢

الإحصاءات

هدف المنظمة

في نهاية الجملة تضاف عبارة "بناء على طلب الأعضاء والأعضاء المنتسبين".

البرنامج الفرعي ٥

النقل والسياحة

الفقرة ١٥-٢٣

يستعاض عن الفقرة الفرعية (ب) بما يلي: "(ب) العمل، بناء على طلب الأعضاء والأعضاء المنتسبين، على تقديم المساعدة لتحسين القدرة على الصعيد الوطني من أجل رصد مسائل النقل والسياحة وتحليلها بانتظام، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبالأخص في أقل البلدان نمواً، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

ويستعاض عن الفقرة الفرعية (هـ) بما يلي: "(هـ) تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة على نطاق أوسع، وفقاً للقواعد والإجراءات، في الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفي تنفيذ السياسات والمقررات".

البرنامج الفرعي ٦

البيئة والتنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تحت الإنجاز (أ) تحذف لفظة "تكامل".

الاستراتيجية

الفقرة ١٥-٢٥

في الفقرة الفرعية (أ)، بعد عبارة "خطة جوهانسبرغ للتنفيذ" تحذف العبارة الواردة حتى نهاية الفقرة.

يستعاض عن الفقرة الفرعية (ج) بما يلي: "(ج) مساعدة الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في رصد الاتجاهات البيئية بانتظام وتنفيذ الاتفاقات البيئية العالمية، وأي متطلبات إبلاغ أخرى".

يستعاض عن الفقرة الفرعية (هـ) بما يلي: "(هـ) دعم الترتيبات التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجالات الطاقة وموارد المياه والحماية البيئية".

الولايات التشريعية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

يضاف إلى قائمة القرارات ما يلي:

١/٦٠ إعلان شنغهاي

٣/٦٠ عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار تنفيذ مشاريعها للتعاون التقني

البرنامج الفرعي ١

الفقر والتنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

يضاف إلى قائمة القرارات ما يلي:

٥/٦٠ مركز التخفيف من وطأة الفقر من خلال تنمية المحاصيل الثانوية في آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ٣

تنمية بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

يضاف إلى قائمة القرارات ما يلي:

٦/٦٠ تنشيط مركز عمليات المحيط الهادئ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة

٧/٦٠ جدول أعمال التنمية الحضرية في المحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ٥

النقل والسياحة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

يضاف إلى قائمة القرارات ما يلي:

٤/٦٠ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطريق الرئيسي الآسيوي

البرنامج الفرعي ٨

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية المستمرة والمستجدة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

يضاف إلى قائمة القرارات ما يلي:

٢/٦٠ النداء الإقليمي من أجل اتخاذ إجراءات لتعزيز بناء القدرات في مجال

الصحة العامة

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية في أوروبا

٢٤٢- في جلستها ١٢، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.16)).

٢٤٣- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١٦ وأجاب على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المنافشة

٢٤٤- أعرب عن التأييد لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما قرار اللجنة بتكليف فريق من الخبراء المستقلين بإعداد تقرير شامل عن حالتها تقدم إلى الدورة السنوية الستين للجنة التي ستعقد في مطلع عام ٢٠٠٥. وأعرب عن الرأي بأن التوصيات الصادرة عن الاستعراض الخارجي ينبغي أن تدمج في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا.

٢٤٥- وحظيت بالترحيب الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا للعمل على نحو أوثق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف إدماج عناصر أي مذكرة تفاهم في المستقبل بين كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا.

٢٤٦- ولوحظ أن تنمية ودمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في سياق عملية التوسيع المتواصلة للاتحاد الأوروبي، لا تزال تعتبر الجانب الرئيسي في خطة عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا المقترحة. وأعرب عن الرأي بأن اللجنة تسلم بالاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي ولا تزال تعزز مساعدتها ودعمها إلى هذه المجموعة.

٢٤٧- وأعرب عن الرأي بأنه بالنسبة للبرنامج الفرعي ٢، النقل، فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المنطقة، وخاصة البلدان النامية غير الساحلية، قد استفادت من الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأعرب كذلك عن الرأي بضرورة الإشارة إلى نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا.

٢٤٨- وطُرح سؤال عن سبب عدم الإشارة في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره الاقتصادي على أوروبا. وأعرب عن الرأي كذلك بأن مكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز لا يزال يشكل أحد الأهداف الطويلة الأجل بالنسبة للأمم المتحدة فضلاً عن كونه أحد الأهداف الإنمائية للألفية وينبغي إدماجه في الإطار الاستراتيجي للبرنامج.

٢٤٩- وطُرحت أسئلة عن معنى البعد البيئي للأمن في المنطقة.

٢٥٠- وأعرب عن الدعم لتعاون اللجنة الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا مع مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين وللمساعدة التي تقدمها في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية. وأعرب كذلك عن الدعم لتعزيز المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية كجزء من بناء القدرات والمساعدة الفنية.

٢٥١- واعُتُرف بالأهمية المستمرة لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الطاقة المستدامة في المنطقة. وأوصي باستمرار منح هذه الأنشطة دعماً كبيراً، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالفحم والطاقة الحرارية والكهرباء، فضلاً عن الأعمال في مجال الغاز وكفاءة الطاقة وسائر الأنشطة التي تركز على تحقيق النتائج.

٢٥٢- وشجعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على التعاون عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل مواصلة تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات لتحسين تخطيط المدن، وخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الناشئة حديثاً. واعتبرت إدارة الأراضي لبنة أساسية في التنمية الاقتصادية، وشجعت اللجنة على تنويع أنشطتها بحيث لا تقتصر على إدارة السجلات العقارية بل لتشمل أفضل الممارسات في إدارة المحاكم الخاصة بالنظر في المسائل المتعلقة بالمتلكات الخاصة/المتلكات التجارية لتبسيط حل النزاعات المتعلقة بالأراضي والمتلكات.

النتائج والتوصيات

٢٥٣- أشارت اللجنة إلى التوصية الواردة في الفقرتين ٣٣٧ و ٣٣٨ من تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين^(٧)، ورحبت في ذلك السياق بقرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا بطلب تقديم تقرير عن حالتها بهدف وضع توصيات لتحديد ما هي التغيرات التي يلزم إدخالها على دور وولاية ومهام اللجنة في ضوء التغيرات التي طرأت على الهيكل المؤسسي الأوروبي منذ إنشاء اللجنة منذ ما يقارب ٦٠ عاماً.

٢٥٤- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهناً بإجراء التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

البيئة

الفقرة ١٦-٩

في نهاية الفقرة تضاف الجملة الجديدة التالية: "وسَيُصْطَلَع بهذه الأنشطة بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة تعمل في المنطقة".

البرنامج الفرعي ٢

النقل

الفقرة ١٦-١١

تضاف في نهاية الجملة قبل الأخيرة عبارة: "وخاصة في البلدان النامية غير الساحلية كمتابعة لبرنامج عمل ألماتي".

البرنامج الفرعي ٤

التحليل الاقتصادي

الاستراتيجية

الفقرة ١٦-١٧

في نهاية الفقرة تضاف الجملة الجديدة التالية: "في الاضطلاع بهذا العمل، ستقوم الشعبة بمهامها لكفالة عدم ازدواجية عملها مع الأعمال التي تقوم بها منظمات أخرى، وأن توفر قيمة مضافة واضحة، مع التركيز على المناطق دون الإقليمية للجنة التي لا تغطيها منظمات أخرى".

البرنامج الفرعي ٧

الأخشاب

الاستراتيجية

الفقرة ١٦-٢٣

بعد الجملة الأولى تضاف الجملة الجديدة التالية: "سينفذ العمل بالتزامن مع أنشطة منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ذات الصلة".

البرنامج ١٧

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٥٥- نظرت اللجنة، في جلستها ١٢، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه، في البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/59/6 (Prog. 17)).

٢٥٦- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١٧، وأبرز الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي التكامل والتجارة، وتعزيز الهياكل الإنتاجية للمنطقة، وتحقيق الإنصاف والتماسك الاجتماعيين، والمهجرة الدولية، والتنمية المستدامة. وأشار الممثل أيضا إلى التقدم المحرز في مجال التنسيق فيما بين اللجان الإقليمية مؤخرا، ورد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٥٧- أعرب عن التأييد القوي للبرنامج ١٧، الذي أشيد بإسهاماته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما أشيد بعمل اللجنة كمركز امتياز، وأعرب عن رأي مفاده أن تكرار استخدام عبارة "أصحاب المصلحة" للإشارة إلى المستفيدين من خدمات هذه اللجنة وإسهاماتها يعبر عن التزام اللجنة الراسخ إزاء بلدان المنطقة والطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة المشتركة في عملية تنمية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما تم التشديد على الأهمية القصوى للجنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٥٨- ورأى البعض ضرورة تعزيز دور اللجان الإقليمية في متابعة الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية المتفق عليها دوليا وفي نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية التي تعقد برعاية الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٩٢، وكذلك باعتبارها أفضل الهيئات موقعا في منظومة الأمم المتحدة لمواءمة الاهتمامات الوطنية والقضايا العالمية على الصعيد الإقليمي. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن اللجنة ينبغي أن تعزز مكاتبها الوطنية ودورها في وضع تدابير لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة. وتم التشديد على أهمية تعزيز التنسيق فيما بين اللجان الإقليمية. ودُعيت اللجنة كذلك إلى الإفادة بالكامل من المنتديات والآليات القائمة لتعزيز الحوار المباشر مع ممثلي الدول الأعضاء في مقر الأمم المتحدة.

٢٥٩- وذهب البعض إلى أنه كان من الضروري التركيز أكثر في التوجه العام للبرنامج، على نتائج مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية ومتابعته، ولا سيما ما يخص القضاء على الجوع والفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين واعتماد أنماط للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالإطار المنطقي للبرنامج، قيل إنه ينبغي السعي لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الاستراتيجيات، والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وقيل أيضا إنه كان من الضروري أن تتضمن الفقرة ١٧-٤ إشارة خاصة إلى البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٦٠- وبخصوص البرنامج الفرعي ١، دعت اللجنة إلى مواصلة إسهاماتها في تعزيز التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وإيلاء مزيد من الاهتمام إلى الأثر الناجم عن تكاثر اتفاقات التكامل الثنائية في المنطقة في سياق نزعة الانفتاح الإقليمي. وأعرب عن الانشغال إزاء مشكلة ظاهرة في ترجمة الهدف المحدد في البرنامج الفرعي ١ إلى الإسبانية، إذ ينبغي تعديله للتعبير عن النية في مواءمة صلات الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي وتحسينها.

٢٦١- وأعرب عن رأي مفاده أن القضاء على الفقر ينبغي أن يضاف بوصفه الغاية النهائية للهدف المحدد في البرنامج الفرعي ٤، وأشيد أيضا بالأهمية الخاصة التي يشكّلها البرنامج الفرعي بالنسبة لبلدان المنطقة. وأعرب عن القلق حيال النهج القائم على الحقوق إزاء التنمية، المذكور في استراتيجية البرنامج الفرعي ٤. ودعت الآراء التي أعرب عنها فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ إلى إيجاد توازن أكبر بين المسائل الجنسانية والأسرية، والاستفادة من العبر المستخلصة والعمل الجاري في إطار البرنامج الفرعي لتحقيق المساواة الاجتماعية وإنصاف المرأة في بلدان المنطقة.

٢٦٢- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي التركيز أكثر على المحجرة الدولية بعد توضيح الأولويات الذي أجرته الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقيل أيضا إن اللجنة ينبغي أن تحسن نشر المعلومات عن تنظيم وعقد دورات دراسية لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لتمكين جميع بلدان المنطقة من الاستفادة منها. وبخصوص البرنامج الفرعي ٨، تم التشديد على ضرورة تحسين التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٢٦٣- وأعرب عن التأييد للبرنامج الفرعي ١٢ ولأنشطة المتابعة التي تقودها اللجنة لاستعراض برنامج العمل بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في حين ذهب البعض إلى أنه كان من الضروري أن يتضمن البرنامج الفرعي إشارة خاصة إلى برنامج العمل. وأعربت عدة وفود عن تأييدها القوي للطلب الداعي إلى إعطاء الأولوية لعمل اللجنة الاقتصادية في إطار البرنامج الفرعي ١٢ بخصوص آثار جائحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز في منطقة البحر الكاريبي وتعزيزه، من خلال اتخاذ إجراءات مشتركة وتكثيف التعاون مع الوكالات الأخرى المعنية بهذا الموضوع بالتحديد. وقيل إن من الضروري تحسين الصلات والتوازن بين الاستراتيجيات والأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في البرنامج ككل.

٢٦٤- وأعرب عدد من الوفود عن تأييده للمبادرة المتعلقة بوضع برنامج فرعي جديد يخصص لتنفيذ الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الجنوبية، وذلك استناداً إلى تجارب مشاهة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. ورأى البعض أن البرنامج الفرعي ينبغي أن يشمل في نهاية المطاف عملية التكامل بين السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة دول الإنديز وكذلك المبادرات الوطنية للقضاء على الجوع، والصندوق الإنساني الدولي، واتباع نهج مشتركة إزاء المسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وتنسيق الجهود لمكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات والإدارة المشتركة لغابة الأمازون.

٢٦٥- ودعا العديد من الوفود اللجنة إلى أداء دور نشط في عملية تحقيق الاستقرار في هايتي لإبراز البعد الإقليمي لجهود الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المسألة ذات الأهمية القصوى بالنسبة للمنطقة. وأعرب أحد الوفود، باسم مجموعة أصدقاء هايتي، عن رأي مفاده أن اللجنة ينبغي أن تقدم مدخلات لبرنامج المجلس الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأجل المتعلق بهايتي، والذي تشارك فيه عن كثب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتمثل هذه المنطقة فيه الجماعة الكاريبية.

٢٦٦- ودعا البعض إلى التركيز أكثر على تشجيع وتيسير تقاسم أفضل الممارسات والعبر المستخلصة فيما بين الجهات الفاعلة في أوساط الأعمال والقطاع الخاص وسلطات الإدارة العمومية، بدلاً من الدعوة إلى عقد اجتماعات للخبراء والأكاديميين. كما دعت اللجنة إلى بذل مزيد من الجهود لمساعدة بلدان المنطقة في مكافحة الفساد والتركيز على أن تستخدم الإدارات الوطنية موارد القطاع العام استخداماً كفواً.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦٧- لاحظت اللجنة مع التقدير الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار البرنامج ١٧، الذي يأخذ في الاعتبار الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وضرورة دعم مبادرات بلدان المنطقة من أجل تحقيق الأهداف المتصلة بتحسين الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتنمية البشرية والاجتماعية، والتكامل الإقليمي، وتقوية النظم التجارية بغية تحقيق المساواة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وأبرزت اللجنة أهمية المنظور الإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ تلك

الأهداف، وأكدت ضرورة تعزيز البرامج والأنشطة التي تضطلع بها المقار والبرامج الفرعية والمكاتب الإقليمية فيما يتعلق بدعم توثيق الصلات بين التكتلات التجارية دون الإقليمية، والقضاء على الفقر والجوع، وتحسين هياكل الصرف الصحي. وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا

٢٦٨- نظرت اللجنة في جلستها ١٥، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه، في البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة (A/59/6 (Prog.18)).

٢٦٩- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١٨، وأجاب على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٧٠- أعرب عن دعم للبرنامج المنسق تنسيقاً جيداً والحسن، الذي يستهدف تعزيز التكامل الإقليمي. كما أعرب عن الرضاء بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المصاغة بوضوح.

٢٧١- ولوحظ أن البرنامج يمثل تماماً للولايات التشريعية القائمة. وأعرب عن رأي مؤداه أن البرنامج، رغم التزامه بالتنمية المستدامة للمنطقة وتضمنه مسائل هامة مثل التعاون الاقتصادي، والفجوة الرقمية والنهوض بالمرأة، إلا أنه ينبغي أن يزود بموارد كافية.

٢٧٢- وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج يقدم تحليلات لأوجه التفاوت والتضارب القائمة في المنطقة، ويمكنه تقديم مساعدة قيمة لتحسين الأوضاع فيها.

٢٧٣- ولوحظ أن توثيق التنسيق والتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى وسائر كيانات الأمم المتحدة من شأنه أن يسهل تحقيق أهداف البرنامج. وتم التأكيد على أن جهود تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة والتعاون والشراكة الدوليين ستسهم في التنمية المستدامة ومراعاة التنوع في المنطقة، وأن على اللجنة المشاركة في هذه العملية.

٢٧٤- وأعرب عن الارتياح لصدور جميع منشورات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ باللغة العربية أيضا، وشجّع على مواصلة هذه الممارسة.

٢٧٥- وأبدي رأي فحواه أن الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز ينبغي تحديدها بصورة أوضح. ولوحظ أيضا أن بعض المؤشرات يمكن تفسيرها على أنها تقيس إنجازات الدول الأعضاء بدلا من إنجازات أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. وقيل أيضا إن بعض أجزاء الاستراتيجيات غامضة جدا، وخاصة الأجزاء المتعلقة بغياب الأمن ومؤسسات المجتمع المدني.

٢٧٦- وأعرب عن الأمل في أن تلعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا دورا رائدا في المنطقة في الإعداد للمرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٢٧٧- وأشار إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق لا تضم أي عضو من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، مما يجعل من الصعب المشاركة بشكل مناسب. وأعرب عن الأمل في أن يأخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذلك بعين الاعتبار أثناء عملية الانتخاب المقبلة لأعضاء اللجنة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٧٨- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٨-١:

في الجملة الأولى تضاف لفظة "العادلة" بعد عبارة "في تعزيز التنمية الكاملة".

الفقرة ١٨-٣:

تضاف الجملة التالية قبل الجملة الأخيرة: "ينبغي تركيز الاهتمام على التكامل الإقليمي العربي ودراسة الآليات التي من شأنها تنشيط هذا التكامل وعلى استعراض الهيكل التنظيمي القائم للأمانة من أجل خدمة التكامل العربي على أفضل وجه".

الفقرة ١٨-٤:

يصبح نص الجملة الأولى كما يلي: "وإجمالاً، يهدف البرنامج إلى تعزيز النتائج الناجحة في بلدان غرب آسيا في المجالات الرئيسية للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين".

في نص الجملة الثانية بعد عبارة "تهدف بوجه خاص" يستعاض عن النص الحالي بما يلي: "بناء على طلب البلدان الأعضاء، إلى تعزيز تنمية القدرات للمساعدة على بناء توافق الآراء والتفاوض على الاتفاقات في المتديات العالمية والإقليمية، وإلى المساعدة على صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج والتدابير وتنفيذها ورصدها، وإنشاء الآليات ذات الصلة وإدارتها".

وفي نهاية الفقرة تحذف عبارة "بناء الشراكات"، ويضاف النص التالي: "ومساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة المتطلبات المتعددة الأبعاد للعلومة عن طريق تعزيز القدرة التنافسية، استناداً إلى الكفاءة الاقتصادية واكتساب المهارات التكنولوجية الضرورية وإسداء المشورة إلى البلدان الأعضاء بشأن إدماج البعدين الإنساني والاجتماعي للتنمية في سياساتها عن طريق التركيز على بناء القدرات فيما يتعلق بالموارد البشرية؛ واقترح آليات يمكن من خلالها تحديد المواصفات والسمات المطلوبة في الموارد البشرية، والتي تسمح للبلدان الأعضاء أن تصبح القوة الدافعة وراء التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

الفقرة ١٨-٥:

في نهاية الجملة الأخيرة تحذف عبارة "وللمشاركة في المبادرات الخاصة".

البرنامج الفرعي ١

السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية لأغراض التنمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تحت الإنجاز (ج)، يستعاض عن عبارة "في المنطقة" بعبارة "بين البلدان الأعضاء"، ويضاف الإنجاز المتوقع الجديد التالي: "(د) زيادة استخدام البلدان الأعضاء لأدوات وتقنيات تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاعات الإنتاج".

مؤشرات الإنجاز

يضاف المؤشر الجديد التالي: " (د) عدد البلدان التي تعتمد مبادرات جديدة في مجال التكنولوجيا والإدارة لتعزيز القدرة التنافسية وزيادة استدامة وكفاءة استخدام هذه التكنولوجيا".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٧:

يستعاض عن الجمل الثلاث الأولى من الفقرة بما يلي: " تعاني منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا من ندرة الموارد المائية ومن استخدامها غير الرشيد. ويظهر ذلك بوضوح في أنماط الاستهلاك التذيري لا سيما في القطاع الزراعي. وتعاين المنطقة أيضا من نزاعات على حقوق تقاسم موارد المياه. ومن جهة أخرى، شجعت غزارة الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري في بعض البلدان الأعضاء على أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة التي تؤثر سلبا على البيئة. بالإضافة إلى كون نصيب المناطق الريفية من خدمات الطاقة محدودا".

الفقرة ١٨-٨:

يُضاف النص التالي في نهاية الجملة قبل الأخيرة: " وكذلك تحسين الروابط بين التكنولوجيا والتنمية القطاعية، لغرض تسخير الجهود التي تبذلهافرادى البلدان الأعضاء لتحسين قدراتها التنافسية وتحويل الابتكارات إلى وسيلة فعالة للتنمية. وستبذل الجهود لمساعدة البلدان الأعضاء على سد الفجوات في التسلسل الرأسي و/أو على إدخال صناعات ذات تقنيات عالية تستند إلى المعرفة، عن طريق تعزيز تنمية قطاعي الإنتاج والخدمات لغرض بلوغ الحد الأقصى من القيمة المضافة والقدرة التنافسية والاستدامة لاقتصادات البلدان الأعضاء والمنطقة. وستحدد التدابير اللازمة لتيسير بناء القدرات من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية لنواتج الخدمات والنواتج الصناعية والزراعية وملاءمتها للبيئة".

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

هدف المنظمة

بعد عبارة "السياسات الاجتماعية الوطنية" تحذف لفظة "و" وتضاف عبارة تراعي خصائص المنطقة وثقافتها، وكذلك تعزيز".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة:

يُستعاض عن الإنجاز (أ) بما يلي: "أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على إعداد سياسات وبرامج اجتماعية متكاملة تراعي خصائص المنطقة وثقافتها".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٩:

في الجملة الأولى تُحذف عبارة "وانعدام أمن الملكية" وفي الجملة الثانية وبعد عبارة "وكتيرا ما تصاغ هذه السياسات وتتفد"، تُضاف عبارة "في بعض البلدان الأعضاء".

البرنامج الفرعي ٣

التحليل الاقتصادي وتوقعات التنمية الإقليمية

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-١١:

في نهاية الجملة الأخيرة يضاف النص التالي "الحوافز والعقبات التي تحول دون المشاركة في نظام التجارة المتعددة الأطراف".

البرنامج الفرعي ٤

التكامل الإقليمي والاستجابة للعولمة

هدف المنظمة

"بعد عبارة "تعزيز التكامل الإقليمي" تضاف عبارة: "فيما بين البلدان الأعضاء عن طريق تسهيل تدفقات السلع والمعلومات والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة:

يستعاض عن الإنجاز المتوقع (ج) بالنص التالي: " (ج) مشاركة أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف " ويضاف الإنجاز التالي: " (د) زيادة تيسير تدفقات السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود فيما بين البلدان الأعضاء ".

مؤشرات الإنجاز

يضاف المؤشر التالي: " (د) عدد البلدان التي تقبل و/أو تعتمد مخططات المواءمة المقترحة من اللجنة من أجل تيسير التدفق عبر الحدود للسلع والأشخاص ورؤوس الأموال ".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-١٣:

في نهاية الجملة الأولى بعد عبارة "التكامل الإقليمي" تضاف عبارة "فيما بين الدول الأعضاء، ويستعاض عن الجملة الثالثة بالنص التالي: "وهناك عقبتان رئيسيتان أمام التكامل الإقليمي والدولي وتزايد المنافسة هما تخلف قطاع النقل والعقبات والحواجز التي تحول دون المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف".

الفقرة ١٨-١٤:

يُضاف النص التالي بعد الجملة الثالثة، "وعلى تحديد العقبات والحواجز التي تحول دون المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وعلى تنظيم حملات توعية بشأن دور منطقة التجارة الحرة العربية وغيرها من الاتفاقات الشائبة".

البرنامج الفرعي ٥

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-١٦:

في نهاية الجملة الأولى تضاف عبارة "فيما بين الدول الأعضاء".

البرنامج الفرعي ٦

الاستفادة من الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط وصنع القرار

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يصبح نص الإنجاز المتوقع (ب) كما يلي: "(ب) تعزيز مهارات المسؤولين عن الإحصاءات الوطنية لإنتاج إحصاءات ومؤشرات اجتماعية موزعة حسب نوع الجنس في مجالات متخصصة مثل السكان والتعليم والبطالة والأنظمة الإحصائية والبيانات الأخرى المطلوبة لقياس التقدم المحرز على طريق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولرصد تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الكبرى".

مؤشرات الإنجاز

يسنقح مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح "(أ) ١" ويضاف النص التالي: "٢" زيادة استخدام الإحصاءات والمؤشرات القطاعية، خاصة فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء ومؤشرات وإحصاءات في المجالات الجديدة".

وفي نهاية المؤشر (ب) "١" يضاف النص التالي: "في المجالات المتخصصة الأخرى"

البرنامج الفرعي ٧

النهوض بالمرأة وتمكينها

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٢٠:

تُحذف الجملة الرابعة

البرنامج ١٩

حقوق الإنسان

٢٧٩- نظرت اللجنة في جلستها ١٣ المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه، في البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين. (A/59/6 (Prog.19)).

٢٨٠- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ١٩، ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المنافشة

- ٢٨١- أعرب عن التأييد للخطوة البرنامجية لفترة السنتين الواردة في إطار البرنامج ١٩، حقوق الإنسان. وأشار إلى أن الخطه كانت شاملة وأن الأهداف والاستراتيجية واضحة.
- ٢٨٢- وأعرب عن مدى أهمية أعمال حقوق الإنسان عالميا. وأوليت الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- ٢٨٣- واستفسرت عدة وفود عما إذا كانت أي هيئة حكومية دولية قد نظرت في الوثيقة للموافقة عليها. وأوضح ممثل الأمين العام أن الإطار الاستراتيجي قد عرض على لجنة حقوق الإنسان غير أنه لم يتخذ أي قرار رسمي.
- ٢٨٤- وأعرب عن وجهة نظر مفادها أن الإطار الاستراتيجي المقترح ينبغي أن يوضع بطريقة تتفق مع الخطه المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥^(١). وطرح أسئلة عن التغييرات الكبيرة التي أدخلت على محتوى التوجه العام. وأعرب عن رأي مفاده أن الخطه البرنامجية لفترة السنتين اعتمدت اعتمادا شديدا على الرصد. ولوحظ أن مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح لا تشكل ولايات تشريعية.
- ٢٨٥- ولوحظ أن ذكر المجتمع المدني لم يرد في أي من البرامج الفرعية. وأشار بعين الرضا إلى التقدم الذي أحرز في مجال المعايير والصكوك العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ٢٨٦- وأعرب عن الارتياح إزاء التنظيم، لا سيما تنظيم البرنامج الفرعي ٤. وأعرب عن رأي مفاده أن الإنجازات المتوقعة تستوفي الشروط بأكملها. كما أعرب عن رأي آخر مفاده أن ثمة ثغرة بين الأهداف والإنجازات المتوقعة الواردة في البرنامج الفرعي ٤ وأنه يلزم تمكين الصلة العضوية القائمة بين هذين العنصرين.
- ٢٨٧- وأعرب عن التأييد لإنشاء فرع للإجراءات الخاصة.
- ٢٨٨- وأعرب عن مدى أهمية إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة. وذكر أنه من المهم واللازم إصلاح نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وترشيده، من خلال عدة طرق من بينها تبسيط إجراءات الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان وتحسينها بشكل عام، وذلك لزيادة فعاليتها العامة وتعزيزها. وأعرب عن رأي مفاده أن النظام الحالي يلقي عبئا شديدا على كاهل الدول الأطراف في المعاهدات وأنه ينبغي مواصلة جهود الترشيح هذه من خلال إجراء مناقشات فيما بين هذه الدول واستنادا إلى توافق آرائها.

٢٨٩- وأعرب عن التأييد للأعمال التي يضطلع بها فرع الأنشطة والبرامج، لا سيما في مجال الخدمات الاستشارية والتعاون التقني. وقيل إن الإنجاز المتوقع (أ) والاستراتيجية (أ) الواردين في إطار البرنامج الفرعي ٣ متمثلان تقريبا، وأنه يلزم صقل هذين العنصرين.

٢٩٠- وتم التشديد على احترام سيادة الدول الأعضاء، بخاصة في ما يتعلق بتنفيذ البرنامج الفرعي ٤.

٢٩١- وشددت اللجنة على ضرورة مواصلة الحفاظ على الإرادة السياسية والزمخ على كل من الصعيد الوطني، والإقليمي والدولي من أجل تنفيذ ما تتمخض عنه مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية من نتائج، وأشارت إلى أهمية تعزيز التحرك على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي لتحقيق هذا الغرض.

٢٩٢- وأكدت اللجنة على ضرورة مشاركة جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المعنية في أعمال متابعة المؤتمرات الرئيسية، وطلبت إلى الوكالات المختصة والمنظمات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم، كل منها في نطاق ولايتها، بتعزيز وتعديل أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل بحيث تأخذ متابعة أعمال هذه المؤتمرات في الاعتبار.

٢٩٣- كما شددت اللجنة على الأهمية الفائقة لوضع نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية على قدم المساواة مع النتائج التي تمخضت عنها مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية السابقة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الإنسان.

٢٩٤- ولاحظت اللجنة مع القلق البالغ أن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٣ (E/CN.4/2003/111) ولعام ٢٠٠٤ (E/CN.4/2004/L.11/Add.6)، المرفق الأول)، على التوالي، يبرزان بوضوح، بالنسبة لتكوين المفوضية الجغرافي ومهام موظفيها، أن إحدى المناطق قطعا ممثلة تمثيلا مفرطا وأن هذا الخلل قد تفاقم. وطلبت اللجنة من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتعيين موظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا خاصة البلدان النامية، في الوظائف الشاغرة الحالية وفي وظائف إضافية يتم إنشاؤها في المفوضية وطلبت أيضا أن يولى هذا الأمر اهتمام خاص، من أجل كفالة التوزيع الجغرافي العادل، مع إيلاء أولوية خاصة لتعيين موظفين في الوظائف الرفيعة المستوى ووظائف الفئة الفنية ولتعيين نساء.

٢٩٥- وفي ما يلي التعديلات التي اقترح إدخالها على البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧:

التوجه العام

فقرة ١٩-١

يحذف من الجملة الثانية ما يلي: "وكذلك من الاقتراحات المقدمة من الأمين العام من أجل تعزيز الأمم المتحدة (انظر A/57/387 و Corr.1) ومن قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢".

الفقرة ١٩-٣

تنقح الجملة الثالثة لتصبح كما يلي: "سيتم التشديد على هدفها المتمثل في تعزيز التعاون الدولي في سبيل حماية حقوق الإنسان".

في الجملة الرابعة، تحذف عبارة: "وتلبية احتياجات المستضعفين من الحماية" و يستعاض عن عبارة "وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى" بعبارة "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة".

الفقرة ١٩-٤

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "وكذلك" بعبارة "بما في ذلك"، وتحذف عبارة: "عن طريق حفز وتنسيق الأنشطة عبر منظومة الأمم المتحدة بأكملها".

وفي الجملة الثالثة، تحذف عبارة: "ووفقا لتقرير الأمين العام عن الإصلاح لعام ٢٠٠٢".

البرنامج الفرعي ١

الحق في التنمية والبحث والتحليل

ألف - الحق في التنمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن نص الإنجاز (أ) بالنص التالي: "تعزيز الدعم المقدم للهيئات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان من أجل دمج الحق في التنمية في الأنشطة التي تضطلع بها في مجال حقوق الإنسان".

أو

يستعاض عن نص الإنجاز (أ) بالنص التالي: "توسيع نطاق دمج و/أو إدراج مسألة تعزيز وحماية الحق في التنمية الذي يرمي إلى الأعمال الكامل للحق في التنمية بخاصة في جميع برامج حقوق الإنسان وبرامج العمل ذات الصلة الخاصة بإدارات الأمم المتحدة و/أو مكاتبها أو وكالاتها المتخصصة والمنظمات والمنتديات الدولية الرئيسية المعنية بهذه المسألة".

يستعاض عن نص الإنجاز (ب) بالنص التالي: "(ب) إذكاء الوعي بالحق في التنمية ومعرفته وفهمه".

مؤشرات الإنجاز

يحذف المؤشر (أ) '١' ويستعاض عن نص المؤشر (أ) '٢' بالنص التالي: "(أ) زيادة الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان، التي تشمل مسائل الحق في التنمية".

أو

يستعاض عن نصوص المؤشرات (أ) '١' و '٢' و (ب) بالفقرات ١٩-٧ (أ) و (ب) و (ج) على التوالي من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١)، وذلك على النحو التالي:

"(أ) '١' بقدر ما أدمج الحق في التنمية في برامج عمل إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها، ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى، مع توفير مجموعات من النماذج للخطوات الملموسة التي يمكن أن تؤخذ في هذا الشأن.

" '٢' بقدر ما تم الاضطلاع به من الولايات ذات الصلة بالحق في التنمية التي أسندت إلى الأمانة العامة بما في ذلك عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تنظمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والوارد في القرارات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة، بما فيها قرارها ٢/٥٥ المتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وقرارها ٩٥/٥٦ المتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، وفي القرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان.

"(ب) بقدر ما ساهمت به أنشطة مفوضية حقوق الإنسان في زيادة مستوى المعارف والوعي والفهم بغية التعجيل بالإعمال التام للحق في التنمية، وفقا للإعلان المتعلق بالحق في التنمية".

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٦

يستعاض عن عبارة "مع مراعاة المعايير الخاصة بحقوق الإنسان والقرارات المتخذة من الهيئات المعنية بوضع السياسات" بما يلي: "وفقاً للإعلان المتعلق بالحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ٤١/١٢٨، المرفق) والولايات اللاحقة وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وذلك بغرض تيسير الإجراءات التي ستتخذها الهيئات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والمؤسسات الإنمائية والمالية الدولية والمنظمات غير الحكومية".

تنقح الفقرة الفرعية (أ) لتصبح كما يلي: "(أ) وضع الحق في التنمية في صميم الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان"

أو

تنقح الفقرة الفرعية (أ) لتصبح كما يلي: "جعل تطبيق الحق في التنمية جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، بما يكفل إعمال الحق في التنمية في جميع برامج حقوق الإنسان من جانب الوكالات المتخصصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة.

تُحذف الفقرتان الفرعيتان (ج) و(د) ويعاد ترقيم الفقرة الفرعية (هـ) لتصبح (ج).
تضاف فقرة فرعية جديدة (د)، نصها في ما يلي: "(د) تعزيز تنفيذ الحق في التنمية على الصعيد الوطني من خلال التنسيق مع مسؤولين تعيّنهم الدول".

تضاف فقرة فرعية جديدة (هـ) نصها في ما يلي: "(هـ) تبيان العقوبات التي تحول على الصعيدين الوطني والدولي، دون تنفيذ الحق في التنمية وتعزيز الوعي بفحوى الحق في التنمية وأهميته، عبر عدة طرق من بينها الأنشطة الإعلامية والتثقيفية".

أو

يستعاض في الفقرة الفرعية (ج) عن عبارة "الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان" بعبارة "الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية".

أو

تنقح الفقرة الفرعية (ج) لتصبح كما يلي: ”(ج) مواصلة فهم وتطوير المنهجيات من أجل تعزيز إدماج الحق في التنمية في الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات والأجهزة المعنية بحقوق الإنسان“.

تنقح الفقرة الفرعية (د) لتصبح كما يلي: ”(د) المساهمة في تعزيز قدرة هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية على مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء وتمتين قدراتها الوطنية في مجال الحق في التنمية“.

باء - البحث والتحليل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (أ) تضاف عبارة ”والأطفال“ بعد لفظة ”المرأة“، وتضاف بعد عبارة ”بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“ عبارة ”العمال المهاجرين“.

يضاف الإنجاز الجديد (ج) وينص على ما يلي: ”(ج) إذكاء الوعي وتعزيز المعرفة بجميع حقوق الإنسان وفهمها، بما في ذلك الحق في التنمية“.

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ب) يضاف بعد عبارة ”وما يتصل بذلك من تعصب“ ما يلي ”بما في ذلك تعزيز الدعم المقدم إلى الآليات المعنية بهذه المسائل والتي أنشئت بموجب قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب زيادة عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تنظمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة والمجلس ولجنة حقوق الإنسان، أو بالتعاون مع المفوضية“.

يضاف المؤشر الجديد (ج) وينص على ما يلي:

”(ج) ١“ عدد متزايد من زائري موقع المفوضية على الشبكة“

”٢“ عدد المنشورات الجديدة التي تصدرها المفوضية وتوزيعها وتقييم مستخدميها مدى جودتها وفائدتها“.

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٧

تنقح الفقرة الفرعية (أ) ليصبح نصها كالتالي:

”دعم ترابط وتكافل جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، من خلال تقديم الدعم للولايات القائمة، والمساهمة في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وأشكال التمييز الجديدة، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية والحد من الفقر، وتعزيز الاعتراف، على الصعيدين الوطني والدولي، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية، والمعوقين، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمهاجرين وضحايا الاتجار“.

تنقح الفقرة الفرعية (ج) لتصبح كما يلي: ”(ج) توسيع نطاق الدعم الذي يقدم إلى الآليات التي أنشئت لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ولتنفيذ التدابير التي تقترحها الأجهزة الحكومية الدولية المعنية بهذه المسائل إلى جانب إدراج التدابير التي ينبغي اتخاذها بهذا الشأن في الخدمات الاستشارية والتدريبية المقدمة إلى البلدان، بناء على طلبها“.

البرنامج الفرعي ٢

دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها

هدف المنظمة

ينقح نص الهدف ليصبح كما يلي: ”دعم هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان وتيسير ما تجريه من مداولات من خلال ضمان وتعزيز أدائها لمهامها على نحو فعال“.

أو

يُدمج البرنامج الفرعيان ٢ و ٤

أو

يُدرج برنامج فرعي جديد يتضمن الأهداف التالية:

”(أ) تعزيز قدرة البلدان النامية على الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها،

”(ب) رفع مستوى الوعي بالإطار الدولي لحقوق الإنسان من خلال عقد حلقات دراسية وحلقات عمل والقيام بحملات إعلامية في البلدان النامية،

”(ج) تدريب السلطات الإدارية على القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان وانتداب الموظفين المعيّنين من البلدان النامية في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

”(د) زيادة القدرة الفنية للبلدان النامية من خلال توفير الهياكل الأساسية والخدمات الحيوية (الحواسيب والبرامجيات وقواعد البيانات) وإعداد برامج تدريب وطنية جامعة في مجال قانون حقوق الإنسان“.

مؤشرات الإنجاز

في نهاية المؤشر (ج)، يضاف ما يلي: ”وبقدر ما تقدم التقارير التي تعدّها الأمانة العامة وفقاً لقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان في الوقت المحدد، تقيداً بقاعدة الأسابيع الستة التي ينبغي إصدار الوثائق في غضونّها، لكي تنظر فيها الأجهزة التي تعالج مسائل حقوق الإنسان“.

يعاد ترقيم المؤشر (ج) ليصبح (ج) ١، ويضاف المؤشر الجديد (ج) ٢، وينص على ما يلي: ”٢“ جودة الخدمات التي تقدمها المفوضية ومدى الالتزام بموعد تقديمها“.

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٨

في الفقرة الفرعية (ب)، تضاف بعد عبارة ”الإجراءات القائمة“ عبارة ”بالتشاور مع الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان“.

في الفقرة الفرعية (د)، تضاف بعد عبارة ”تقليص حجم الوثائق المقدمة من المفوضية إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء“ عبارة ”حسب الاقتضاء، ووفقاً للمبادئ التوجيهية للأجهزة الحكومية الدولية المعنية“.

البرنامج الفرعي ٣

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

يتم دمج البرنامج الفرعي ٤ في البرنامج الفرعي ٣

أو

هدف المنظمة

ينقح نص الهدف ليصبح كما يلي: "مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في تمكين خططها الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد القطري".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجازات (أ) و (ب) و (ج) و (د) بالنصوص التالية:

"(أ) تزويد الدولة المعنية، بناء على طلبها، وحيث يقتضي الأمر، بناء على طلب منظمات حقوق الإنسان الإقليمية، بالخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية والمالية، بغرض دعم الإجراءات والبرامج التي تنفذ في مجال حقوق الإنسان

"(ب) الاضطلاع بالولايات المسندة إلى المفوضية في قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان لدعم آليات رصد حقوق الإنسان، مثل المقررين والممثلين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة المكلفة بولايات من قبل هيئات صنع السياسات

(ج) تعزيز الوعي والمعرفة بجميع حقوق الإنسان وفهمها، بما فيها الحق في التنمية".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) بنصوص المؤشرات التالية:

"(أ) عدد الطلبات التي تلقتها ولبيتها المفوضية من الدول الأعضاء، وحيثما اقتضى الأمر، من المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان، في ما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية والمالية، بغرض دعم الإجراءات والبرامج التي تنفذ في مجال حقوق الإنسان.

"(ب) عدد الحلقات الدراسية وحلقات العمل وحلقات التدريب التي عقدتها المفوضية أو دعمتها وعدد الأشخاص الذين تلقوا التدريب وعدد المشتركين في الحلقات الدراسية وحلقات العمل وعدد الزمالات الدراسية التي منحت، فضلا عن بيانات بشأن توزيعها الجغرافي ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف البرنامج الفرعي.

"(ج) مدى سرعة تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني في الوقت المناسب وجدواها وأهميتها".

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-٩

ينقح نص الفقرة الفرعية (أ) ليصبح كما يلي: ”(أ) العمل، في الأنشطة الميدانية، على كفاءة فعالية البعثات الميدانية والحضور الميداني لها من خلال الإبقاء على الصلات مع الحكومات والقطاعات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها، عن طريق دعم وتطوير هذه الأنشطة من خلال وضع برامج ومواد تدريبية للموظفين الميدانيين العاملين في ميدان حقوق الإنسان وتدريب العناصر المعنية في عمليات الأمم المتحدة الميدانية على مسائل حقوق الإنسان“.

ينقح نص الفقرة الفرعية (ب) ليصبح كما يلي: ”(ب) تقديم المشورة والدعم إلى مشاريع محددة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال برامج التعاون التقني التي ترمي إلى تطوير الهياكل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وبرامج التثقيف المتعلقة بحقوق الإنسان وخطط العمل الوطنية الشاملة. وتقدم هذه المساعدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، من خلال مشاريع التعاون التقني، وحسب الاقتضاء، عن طريق المكاتب الميدانية“.

في الفقرة الفرعية (ج)، تضاف بعد لفظة ”تعزيز“ عبارة ”حيث يقتضي الأمر“.

الفقرة الفرعية (د) متصلة بالبرنامج الفرعي ٤.

تضاف الفقرة الفرعية الجديدة (هـ) وتنص على ما يلي: ”رفع مستوى الوعي وتعميم المعارف المتخصصة عن حقوق الإنسان من خلال تنظيم الحلقات التدريبية، والحلقات الدراسية وحلقات العمل، وإصدار طائفة واسعة من المواد التعليمية والتدريبية والإعلامية“.

البرنامج الفرعي ٤

دعم الإجراءات المواضيعية لتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان

يُدمج البرنامج الفرعي ٤ مع البرنامج الفرعي ٣

هدف المنظمة

ينقح نص الهدف ليصبح كما يلي: ”كفاءة الفعالية لعمل آليات رصد حقوق الإنسان عن طريق مؤازرة المقررين والممثلين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة المكلفة بولايات من قبل هيئات صنع السياسات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ومؤشرات الإنجاز

تُحذف جميع الإنجازات والمؤشرات.

الاستراتيجية

الفقرة ١٩-١٠

ينقح نص الفقرة الفرعية (أ) ليصبح كما يلي: ”(أ) تقديم المساعدة إلى المقررين والممثلين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة المكلفة بولايات من قبل هيئات صنع السياسات، بعدة وسائل من بينها إعداد المعلومات المتعلقة بحالات الانتهاكات المزعومة التي ستستعرض وتقدم الدعم إلى البعثات والاجتماعات“.

في الفقرة الفرعية (ب) تضاف بعد عبارة ”قدرتهم على تقديم التقارير“ عبارة ”حسب الاقتضاء“ وتضاف في نهاية الفقرة الفرعية العبارة ”بناء على طلب الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لجنة حقوق الإنسان“.

في الفقرة الفرعية (د): تُحذف العبارة ”ولاسيما فيما بين شركائها“.

تُحذف الفقرة الفرعية (هـ).

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٦- توصي اللجنة الجمعية العامة بإحالة البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى اللجنة الثالثة لكي تستعرضه وتتخذ إجراء بشأنه، ولكي يقدم لاحقا إلى اللجنة الخامسة لتنظر فيه، في سياق الإطار الاستراتيجي العام المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار البند المعنون ”تخطيط البرامج“ من جدول الأعمال.

البرنامج ٢٠

توفير الحماية والمساعدة للاجئين

٢٩٧- نظرت اللجنة في جلستها ١٦، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه، في البرنامج ٢٠، توفير الحماية والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6 (Prog.20)).

٢٩٨- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٢٠ وأجاب على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٩٩- أعرب عن الدعم القوي للبرنامج وللمجموعة الأنشطة المضطلع بها، وخاصة تلك التي تحاول التقليل من تحركات السكان وتقديم حلول دائمة لها. وفي ذلك الصدد، أعرب أيضا عن التأييد لوضع إطار عمل لإيجاد حلول دائمة، يهدف إلى ضمان اتباع نهج متكامل تجاه الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل وإعادة التعمير.

٣٠٠- ولوحظ أن الأهداف المحددة في البرنامج هامة بالنسبة للنجاح الفعال لمهمة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وحظي أيضا بالتأييد تركيز البرنامج على الاحتياجات والقدرات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال والمسنين. وتم حث المفوضية على تنفيذ التوصيات المنبثقة من عمليات التقييم الأخيرة بشأن النساء والأطفال والخدمات المجتمعية في العمليات الميدانية.

٣٠١- وتم تأكيد أهمية عمل المفوضية لصالح المشردين داخليا. واعترف بأن "التشريد القسري للبشر" هو مصطلح أكثر عمومية يشمل اللاجئين والمشردين داخليا.

٣٠٢- ونوقشت مسألة الإدماج المحلي وكذلك مفهوم الاعتماد على الذات الذي يغطي أهدافا أوسع من الإدماج المحلي بالنظر إلى أنه يراعي أيضا مسألة كرامة اللاجئين. وتم تسليط الضوء على احترام كرامة الإنسان بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٠٣- ولوحظ التغيير الشامل الذي طرأ على توجه الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالمقارنة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وكذلك التركيز على الحماية. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي توجيه البرنامج بدرجة أكبر نحو مسألة الإعادة إلى الوطن.

٣٠٤- وأعرب عن القلق إزاء عدم وجود ما يكفي من موظفي الحماية الميدانية لدى المفوضية. وجرى التأكيد على أهمية التخطيط للطوارئ وعلى الدور الحاسم للتنسيق بين الجهات الفاعلة في الميدان. وطرح سؤال يتعلق بالإجراءات التي تتخذها المفوضية في حالة لجوء اللاجئين إلى استخدام العنف. وجاء الرد على ذلك موضحا أن اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين تسمح بطرد أي لاجئ حفاظا على الأمن الوطني أو النظام العام (المادة ٣٢). وذكر أنه قد تم عمل كل ما يمكن عمله لتأكيد الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين.

٣٠٥- وحظي بالترحيب بدء تنفيذ نظام التسجيل الموحد الجديد "موجز المشاريع" في صيف عام ٢٠٠٤ وكذلك الخطوات الأولى التي اتخذت لتنفيذ نظام جديد لمتابعة الإدارة المالية وإدارة الإمدادات.

٣٠٦- وأعرب عن القلق من عدم وجود اتفاق موحد بشأن تفسير مبادرة الاتفاقية المكملّة. وذكر أن النظام القانوني للاجئين نظام دولي، وأن خطر وضع اتفاقات متعددة الأطراف يتمثل في تجزئة المبدأ العالمي. وجرى إيضاح أن الاتفاقية المكملّة هي آلية عملية تشمل مجموعة من التدخلات (الوقاية، والمساعدة، إلخ) للوصول إلى حلول دائمة للاجئين. وسلط الضوء على وجوب تطبيق جميع الدول للمعايير الدولية بشأن معاملة اللاجئين وخاصة بالنسبة لعودة اللاجئين.

٣٠٧- وأعرب عن رأي مفاده أن الإطار المنطقي يمكن توسيعه من خلال إدماج مؤشرات الإنجاز على المستوى الإقليمي وكذلك من خلال إدراج إشارة إلى مستوى تشريع الإطار الذي وضعته المفوضية من أجل التوصل إلى حلول دائمة. واقترح أيضا إعادة إدخال عناصر من الإطار المنطقي للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠٨- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٠، توفير الحماية والمساعدة للاجئين، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٠-٢

في الجملة الثالثة، تضاف عبارة "بالتعاون مع منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ" (انظر القرار ١٨٣/٥٨) "بعد عبارة "تقدم المفوضية المساعدة الإنسانية والحماية للمشردين داخليا (انظر القرار ١١٦/٤٨)".

الفقرة ٢٠-٥

في الفقرة الفرعية (أ) تضاف عبارة "بما في ذلك، وعند الاقتضاء" قبل عبارة "بالتعاون مع الدول والمنظمات الأخرى".

في الفقرة ٢٠-٥ (هـ) تضاف عبارة "من برنامج حمايتها و" بعد عبارة "بجميع جوانبها".

البرنامج الفرعي ١

الحماية الدولية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز (ج) بالإنجاز التالي: "تعزيز حماية اللاجئين واللاجئين الأطفال".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد "ج" ٣: زيادة عدد موظفي المفوضية المدربين على الاستجابة للسياسات المتعلقة بنوع الجنس والأطفال.

في نهاية مؤشر الإنجاز (هـ) ١ يضاف ما يلي: "، إلى بلدان الإقامة في إطار برامج الإعادة إلى الوطن".

في مؤشر الإنجاز (هـ) ٢ يستعاض عن عبارة "الذين يعاد توطينهم في بلدان ثالثة" في نهاية الفقرة، بعبارة: "أو الذين أمكن إيجاد حلول دائمة لهم".

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (هـ) - ٣ بما يلي: "٣" زيادة عدد الجهات الفاعلة التي تعنى بالأنشطة الرامية إلى تشجيع العائدين على الاعتماد على الذات وتقديم الدعم إلى البلدان المضيفة وبلدان المنشأ من أجل تعزيز الحلول الدائمة".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٠-٧

تضاف في الجملة الأخيرة عبارة "بما في ذلك، وعند الاقتضاء" قبل عبارة "في شكل الاتفاقات المكملة للاتفاقية".

البرنامج الفرعي ٢

المساعدة

هدف المنظمة

تضاف عبارة "وحتى يحين الوقت الذي يكون فيه المستفيدون قد تمت إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية بنجاح، أو أتيحت لهم حلول دائمة أخرى مع إيلاء " بعد عبارة "منذ نشوء أي حالة طوارئ".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف الإنجاز المتوقع الجديد (د) ونصه في ما يلي: "(د) زيادة تحسين مستويات المفوضية من حيث الاستعداد لحالات الطوارئ والتخطيط للطوارئ".

يضاف الإنجاز المتوقع الجديد (هـ) ونصه في ما يلي: "(هـ) إحراز تقدم في تعزيز القدرات المحلية على مواجهة حالات تدفق اللاجئين".

يضاف الإنجاز المتوقع الجديد (و) ونصه في ما يلي: "(و) تعزيز التعاون العملي لتقديم مساعدات أفضل إلى الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية من خلال توفير التبرعات الكافية من المجتمع الدولي، بروح تتسم بتقاسم الأعباء والتضامن الدولي".

مؤشرات الإنجاز

تحت المؤشر (أ) '١٩'، يستعاض عن عبارة "في مخيمات اللاجئين" بعبارة "التي تقيمها المفوضية، فضلا عن التحسينات الأخرى التي يمكن قياسها والتي أقيمت بمساعدة من المفوضية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للاجئين".

ينبغي أن يكون نص المؤشر (ب) كما يلي: "حصول زيادة في عدد المبادرات المتسقة لوكالات الأمم المتحدة المعنية الرامية إلى تلبية احتياجات اللاجئين أو العائدين والمجتمعات المجاورة".

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد (د) ونصه كما يلي: "(د) عدد ترتيبات وخطط الاستعداد لحالات الطوارئ الموضوعية استجابة لحالات الطوارئ المحتملة المتعلقة باللاجئين".

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد (هـ) ونصه كما يلي: ”(هـ) عدد البلدان التي تساعدها المفوضية في تعزيز قدرتها على مواجهة حالات تدفق اللاجئين“.

يضاف المؤشر الجديد (و) ونصه كما يلي:

”(و) ١٠ عدد الوكالات الحكومية المشاركة في دعم البلدان التي تستضيف/تعيد إدماج اللاجئين وفقا لاستراتيجية المفوض السامي المتعلقة بالإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير

” ٢٠ تحقيق زيادة كافية في مستوى التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي

” ٣٠ عدد اللاجئين الذين جرت مساعدتهم وإعادة توطينهم إلى الوطن، أو الذين أمكن إيجاد حلول دائمة لهم، حسب الاقتضاء“.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٠-٩

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة ”الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والعائدين“ بعبارة ”الاعتماد على الذات لدى العائدين وكلمة أمكن، لدى اللاجئين“.

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة ”سيكون إطار العمل هذا هو الدليل الذي تسترشد به أنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية لكفالة أن تكون هذه الأنشطة“ بعبارة ”وسيهدف إطار العمل إلى ضمان أنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية“.

وفي البند ١٠ تضاف عبارة ”والإنسانية“ بعد عبارة ”ترويج المساعدة الإنمائية“.

في البند ٣٠، يستعاض عن النص الحالي بما يلي: ”٣٠ بتطبيق استراتيجية مناسبة للتنمية في المناطق التي يكون فيها الإدماج المحلي للاجئين مقبولا للبلدان المضيفة“.

في الجملة الأخيرة، تحذف عبارة ”وبالقيام، على الصعيد القطري، بالأعمال اللازمة لإدراج القضايا المتعلقة باللاجئين في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية“ وتضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة ”وتبثبتا لعودة الذين شردوا قسرا إلى مجتمعاتهم الأصلية، ستواصل المفوضية كفالة الربط من عدة

أوجه بين المساعدة الإنسانية والجهود الإنمائية الأوسع نطاقاً. وستقوم المفوضية عند وضعها للبرامج في ذلك الصدد، بالعمل على نحو وثيق مع الكيانات الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية لكفالة اتباع نهج شامل في تخطيط البرامج.

٣٠٩- أكدت اللجنة على أن المساعدة المشار إليها في الفقرة ٢٠-٩ لا بد وأن تكون مساعدة إضافية في كل الحالات، وألا يترتب عليها تحويل أي نوع من أنواع المساعدات الأخرى المقدمة إلى البلد المضيف على المستوى الشائي أو المتعدد الأطراف على حد سواء.

البرنامج ٢١

اللاجئون الفلسطينيون

٣١٠- نظرت اللجنة في جلستها ١٣، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه، في البرنامج ٢١، اللاجئين الفلسطينيين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog. 21)).

٣١١- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٢١، وأجاب على الاستفسارات التي أثارت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣١٢- تم الإعراب عن مدى أهمية حل القضية الفلسطينية وتسوية مسألة الشرق الأوسط بالطريقة السلمية.

٣١٣- كما أعرب عن تأييد الخطة البرنامجية لفترة السنتين الواردة في إطار البرنامج ٢١، اللاجئين الفلسطينيين، مع التنويه بالجودة العالية لعمل البرنامج. وأشار إلى الدور الجوهرى الذي تؤديه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في مجال تقديم المساعدات إلى ٤,١ مليون لاجئ فلسطيني مسجلين وفي تعزيز الاستقرار في تلك المنطقة المضطربة. وأشيد أيضاً بالدور الذي تؤديه الأونروا في مجال تمكين البشر، بخاصة في ضوء النقص المالى الشديد والأوضاع الصعبة السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار بالتقدير إلى الدعم القيم الذي تقدمه البلدان التي تستضيف اللاجئين. وأعرب عن رأي مفاده أن وجود الأونروا مؤقت بطبيعته، في انتظار حل القضية الفلسطينية حلاً نهائياً. وطرحت أسئلة بشأن تعريف عبارة "من يحق له ذلك من اللاجئين" المشار إليها في الفقرة ٢١-٤ من البرنامج والإنجاز المتوقع (أ) الوارد في إطار البرنامج الفرعي ٣.

٣١٤- وأثيرت تساؤلات بشأن مدى كفاية الأموال واحتمال حدوث تراجع في تنفيذ البرنامج بفعل تدني المساهمات. وتم تشجيع الأونروا على توسيع قاعدة الجهات المانحة لها، لا سيما في أوساط البلدان العربية. وتم حث جميع البلدان القادرة على المساهمة على القيام بذلك عن طريق تقديم مساهمات مالية أو عينية إلى الأونروا لتتمكن هذه الوكالة التي تعاني بشكل دائم من نقص التمويل من تغطية جميع تكاليف برامجها العادية والطارئة.

٣١٥- وأعرب عن الرأي بأن الأونروا تعمل وفقا لميزانية تركز على النتائج، وأن مؤشرات الإنجاز هي أكثر تحديدا ومقبولة جدا. وأشار إلى الجملة الأخيرة من الفقرة ٢١-٣ من البرنامج التي تنص على ما يلي: "أما إذا استؤنفت محادثات السلام وأفضت إلى تسوية، فقد يُطلب إلى الوكالة الاضطلاع بمهام جديدة". وطرح سؤال عن كيفية الربط بين خطة الوكالة الاستراتيجية الخمسية (٢٠٠٤-٢٠٠٨) المشار إليها في الفقرة ٢١-٥ من البرنامج وبين الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المطروحة قيد النظر حاليا.

٣١٦- وأعرب عن تأييد البرنامج التعليمي، بخاصة الجهود المبذولة لتدريس ثقافة تقوم على السلام والحوار. كما أشيد بالبرنامج الذي تضطلع به في مجال الصحة، وكذلك بالخدمات الغوثية والاجتماعية التي تقدمها، وبخاصة ما تقدمه إلى الأطفال والمعوقين. وتم تشجيع البرنامج الذي تضطلع به في مجال المشاريع المتناهية الصغر، لا سيما ما يخص منها للنساء.

٣١٧- كما أعرب عن القلق لأن البرنامج لم يعكس جميع الولايات التشريعية التي كلفت بها الأونروا، فضلا عن التأكيد على أنه كان ينبغي أن يرد في البرنامج قرار الجمعية العامة ٣٣٣١ بء (د - ٢٩) على النحو الذي ورد به في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١).

النتائج والتوصيات

٣١٨- أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢١، اللاجئين الفلسطينيين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢١-٣:

تُحذف الجملة الأخيرة.

الفقرة ٢١-٥:

تصبح الجملة ما قبل الأخيرة كما يلي: "وفي كل مجال من مجالات البرامج الفرعية، بما في ذلك التعليم العام والتعليم/التدريب الفني والمهني، والرعاية الصحية للأمهات والأطفال، والوقاية من الأمراض، وتخفيف حدة الفقر والائتمانات المتناهية الصغر، سعت الوكالة لأن تحقق البرامج نتائج متوافقة مع الأهداف والالتزامات التي حددتها منظومة الأمم المتحدة، كالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين".

يضاف في نهاية الجملة الختامية ما يلي: "في مجالات عملياتها الخمسة بما في ذلك: خدمات التعليم، والخدمات الصحية، والخدمات الغوثية والاجتماعية، وبرامج توليد الدخل، مع مواصلة الاضطلاع بمشاريع لتحسين الهياكل الأساسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية".

البرنامج الفرعي ١

التعليم

هدف المنظمة

في الهدف، يستعاض عن عبارة "اللاجئين الفلسطينيين من الأطفال والشباب" بعبارة "اللاجئين الفلسطينيين وخاصة الأطفال والشباب" الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينقح الإنجاز المتوقع (أ) ليصبح كما يلي: "(أ) تحسين نوعية التعليم الذي يحصل عليه السكان اللاجئون الفلسطينيون في جميع المستويات مع مواصلة توسيع نطاقه".

الاستراتيجية

الفقرة ٢١-٦

تضاف الفقرة الفرعية (و) ونصها في ما يلي: "(و) تقديم الخدمات التعليمية إلى اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق مع احتياجات اللاجئين ومع هويتهم وإرثهم الثقافي ومعايير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة".

البرنامج الفرعي ٢

الصحة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف ما يلي في نهاية الإنجاز (ج) "وتحسين مرافق المياه المأمونة داخل المباني".

يضاف الإنجاز الجديد (هـ) ونصه في ما يلي: " (هـ) خفض الاضطرابات الناشئة عن التغذية".

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح (أ) '١' ويضاف مؤشر الإنجاز الجديد التالي: "٢" النسبة المئوية للحوامل المسجلات في مراكز الرعاية الصحية".

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) ليصبح (ج) '١' ويضاف مؤشر الإنجاز الجديد التالي: "٢" عدد المخيمات المزودة بمياه مأمونة داخل المباني".

يضاف المؤشر الجديد التالي:

"(هـ) '١' الحد من انتشار حالات فقر الدم السائدة في أوساط الحوامل والأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدارس

"(٢) الحد من انتشار حالات سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدارس".

الاستراتيجية

الفقرة ٢١-٧

تضاف الفقرة الفرعية الجديدة التالية: "(هـ) تحسين كفاءة توزيع المعونة الغذائية".

الولايات التشريعية

تضاف الولاية التالية:

قرار الجمعية العامة ٣٣٣١ بء (د-٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤.

البرنامج ٢٢

المساعدة الإنسانية

٣١٩- نظرت اللجنة في الجلستين ٢٠ و ٢١ المعقودتين في ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه، في البرنامج ٢٢، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 Page 22 و Corr.1).

٣٢٠- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٢١- أعرب عن التأييد والتقدير الشديدين للدور الرئيسي الذي يؤديه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنفيذ المهام الصعبة والمعقدة. وأعرب أيضا عن التأييد للغرض العام للبرنامج. ورئي أنه ينبغي الإشادة بما يبذله المكتب من جهود لكفالة استجابة المجتمع الدولي، في الوقت المناسب وبصورة متماسكة ومنسقة، لحالات الكوارث والطوارئ، وتعزيز التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتيسير عملية الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مرحلة التأهيل والتنمية.

٣٢٢- وذهب أحد الآراء إلى أن البيئة الإنسانية تغيرت تغيرا كبيرا. وتم التسليم بأن عددا من الكوارث والصراعات أصبح أكثر حدة واتساعا وتعقيدا.

٣٢٣- وتم الترحيب بفكرة بناء قدرات الدول الأعضاء للمساعدة على معالجة المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. وحظي أيضا بترحيب الدعم المقترح لإنشاء قدرة تخطيط فعالة لإدارة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإعمار والتنمية. واعتُبرت المرحلة الانتقالية ذات أهمية جوهرية من أجل الحفاظ في المدى الأطول على الأعمال الجيدة التي حققها المجتمع الدولي.

٣٢٤- وأعرب عن القلق إزاء التضخم الحاصل في عدد الجهات الفاعلة في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية في السنوات الأخيرة على نحو يجعل التنسيق فيما بينها يكتسب مزيدا من الأهمية ويغدو أكثر صعوبة. ولوحظ أن عملية التنسيق لا تزال تواجه صعوبات، وخاصة في الميدان، وتم الترحيب بجهود التنسيق المكثفة التي بذلت في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتم أيضا التأكيد بصورة أشد على توثيق التنسيق بين المؤسسات الإقليمية فضلا عن دعم عملية بناء القدرات.

٣٢٥- ورئي أنه، رغم إيراد مسألة أمن وسلامة موظفي المعونة الإنسانية في الولايات التشريعية المتضمنة في قرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٨، فلم ترد أي إشارة خاصة إلى كيفية معالجة البرنامج لهذه المسألة.

٣٢٦- وأبرزت أهمية نشر الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات بصورة استباقية بغية زيادة القدرات في البلدان المعرضة للكوارث.

٣٢٧- واعتُبر أن بعض الأهداف والاستراتيجيات مقبول من الجميع رغم طابعه العمومي.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٢٨- سلمت اللجنة بأن التنفيذ الفعال لولاية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ينطوي على المهام الجاري الاضطلاع بها في المقرر. ومن بين هذه المهام تنسيق المساعدة الإنسانية، وتطوير السياسات في مجال الأنشطة الإنسانية، والدعوة إلى تقديم المساعدة الإنسانية، وتحليل المعلومات ونشرها، والدعم الميداني، وإدارة الآليات المشتركة بين الوكالات والإدارات ذات الصلة. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الستين توصيات بشأن كيفية كفالة تصريف المهام الرئيسية حاليا في المقرر.

٣٢٩- وأوصت اللجنة بأن تبين بصورة أشمل مسألة المشردين داخليا في المقترحات البرنامجية، نظرا لأن منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ يتحمل في هذا الصدد المسؤولية عموما داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٣٠- وشددت اللجنة على أهمية نشر الدروس المكتسبة وأفضل الممارسات بصورة استباقية بغية زيادة قدرة البلدان المعرضة للكوارث على الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها والتعافي منها.

٣٣١- وأوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ٢٢، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٢-٢

يضاف النص التالي إلى نهاية الفقرة: "تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ أنشطة تخفيف آثار الكوارث على عاتق أمانة الاستراتيجية الدولية للتخفيف من الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيما تشمل مسؤولية الانتقال من

مرحلة الإغاثة إلى مرحلة إعادة التأهيل والتنمية أيضا المنظمات المشاركة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

البرنامج الفرعي ١

السياسات العامة والتحليل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يعاد ترقيم الإنجاز المتوقع (ب) ليصبح (ج) ويضاف الإنجاز الجديد التالي (ب): "تحسين قدرة منسقي الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية وتحسين ما يضعونه من حلول تتعلق بالسياسات من أجل حماية المدنيين".

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ب) '١' ليصبح (ج) '١' وتضاف عبارة "ومنهجيات العمل الإنساني" بين "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات" و "التي".

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ب) '٢' ليصبح (ج) '٢' وتعاد صياغة المؤشر على النحو التالي: "عدد الاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات المتفق عليها في الميدان"

يضاف مؤشرا الإنجاز الجديداً التاليان:

"(ب) '١' وضع مبادئ توجيهية لحماية المدنيين

" '٢' زيادة عدد منسقي الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية المدربين على مسائل حماية المدنيين".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٤

يستعاض عن الجملة "على أساس حقوق الإنسان والقانون الدولي والمبادئ الإنسانية" بجملة "على أساس القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية، بما في ذلك المبادئ المعترف بها في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وحقوق الإنسان"

البرنامج الفرعي ٢

تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "للكالات التنفيذية المشتركة" بعبارة "جميع الوكالات التنفيذية المشتركة التابعة للأمم المتحدة".

يضاف الإنجاز الجديد التالي: "(هـ) المبادرة في الوقت المناسب إلى حشد وتنسيق المساعدة الإنسانية لمصلحة البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ)، تضاف عبارة "في الميدان كما في المقر" بعد عبارة "آليات تنسيق".

في المؤشر (ب)، تضاف إلى نهاية الجملة عبارة "وتحسين مرونة التمويل، عن طريق تدابير من بينها خفض المخصصات".

ويضاف الإنجاز الجديد التالي: "(هـ) تقدم المساعدة الدولية للبلد المتضرر في غضون ٤٨ ساعة من صدور تقرير الحالة ونداء طلب الأموال".

البرنامج ٢٣

الإعلام

٣٣٢- نظرت اللجنة في جلستها ١٨، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه، في البرنامج ٢٣، الإعلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.23)).

٣٣٣- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٢٣، ورد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٣٤- رحبت اللجنة بعرض السرد البرنامجي للبرنامج ٢٣. وأعرب عن التقدير للجهود التي بذلتها إدارة شؤون الإعلام. وأقرت اللجنة بالدور الهام الذي تضطلع به مراكز الأمم المتحدة للإعلام، وشجعت الإدارة على مواصلة أداء دورها الهام من أجل سد الفجوة في مجال الاتصالات السلوكية واللاسلكية في كل من المناطق التي تعمل فيها. وأعرب عن الانشغال

لتزايد استخدام النصوص المعالجة رقمياً، الأمر الذي يجعل النصوص المطبوعة متقدمة. وشجعت اللجنة أيضاً الإدارة على مواصلة استخدام البث الإذاعي، لأن ذلك لا يزال هو الوسيلة المتبعة لبلوغ الأغلبية العظمى من الناس، ولا سيما في البلدان النامية.

٣٣٥- وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي زيادة تعزيز الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، خاصة في الإشارة إلى الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥^(١). كما طرح سؤال بخصوص كفاءة المعاملة المتساوية للغات الرسمية الست بهدف تحقيق تعدد اللغات على الموقع على الإنترنت وفي وثائق الأمم المتحدة.

٣٣٦- وطُلب توضيح دلالة المصطلحين "مجموعة المكتبات الموحدة" و "الإذاعات الرئيسية". وأقرت اللجنة بالجهود التي بذلتها الإدارة وبالتقدم الذي أحرزته في مجال وسائل الإعلام الحديثة. غير أن اللجنة عبرت عن انشغالها فيما يتعلق بالفجوة الرقمية القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما في بلدان أفريقيا والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية، حيث لا تستخدم الإنترنت على نطاق واسع، وحيث تعتبر الحاجة إلى سد هذه الفجوة ذات أهمية قصوى.

٣٣٧- وفي ما يلي التعديلات التي اقترح إدخالها على البرنامج ٢٣، الإعلام، في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧:

التوجه العام

الفقرة ٢٣-١

في نهاية الجملة الأولى بعد عبارة "تحقيق أكبر تأثير على الجمهور" يضاف ما يلي: "ولا سيما عن طريق ضمان المعاملة الكاملة والمتساوية لجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على صعيد جميع الأنشطة التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام، وإتاحة نصوص جميع الوثائق العامة الجديدة بجميع اللغات الرسمية الست، والمواد الإعلامية الخاصة بالأمم المتحدة، من خلال موقع الأمم المتحدة على الإنترنت بشكل يومي، وإتاحتها للدول الأعضاء دون تأخير".

في الجملة الأخيرة يستعاض عن عبارة "الجمعية العامة وهيئتها الفرعية" بعبارة "ولا سيما الولايات التشريعية المضمنة في هذه الخطة البرنامجية لفترة السنتين، فضلاً عن ولايات"، ويحذف حرف "و".

الفقرة الفرعية ٢٣-٢

يصح نص الجملة الثالثة كما يلي: ”وتعمل إدارة شؤون الإعلام، بوصفها الإدارة المسؤولة عن السياسات الإعلامية في الأمم المتحدة، بصورة وثيقة مع الإدارات الفنية العميلة في الأمانة العامة ومع غيرها من شركاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال فريق الأمم المتحدة للاتصالات، لتقديم برامج إعلامية فعالة ومحددة الأهداف تتعلق بالمجالات الرئيسية المذكورة أعلاه في إطار مشترك للاتصالات“.

تضاف بعد الجملة الثالثة الجملة الجديدة التالية: ”وتسعى الإدارة إلى مطابقة برامجها مع احتياجات الجمهور الذي تستهدفه على أساس تحسين الآليات التي تستخدم للحصول على ردود الفعل وآليات التقييم، بما فيها برنامجها السنوي لاستعراض الأثر“.

تضاف الجملة الجديدة التالية في نهاية الفقرة: ”وتقوم مكتبة داغ همرشولد بتيسير الحصول على المعلومات الخاصة بالأمم المتحدة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع غيرها من مكاتب الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال رئاستها للجنة التوجيهية للتحديث والإدارة المتكاملة لمكاتب الأمم المتحدة، وكذلك من خلال منتجاتها وخدماتها“.

فقرة جديدة

تضاف بعد الفقرة ٢٣-٢ الفقرة الجديدة التالي نصها ويعاد ترقيم الفقرات التي تلي وفقاً لذلك:

”٢٣-٣ وكما جاء في الفقرة ما قبل الأخيرة من منطوق قرار الجمعية العامة ١٠١/٥٨ بء، سيولى اهتمام خاص للمعاملة الكاملة والمتساوية لجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على صعيد أنشطة إدارة شؤون الإعلام، بما يضمن وضع نصوص جميع الوثائق الرسمية الجديدة بجميع اللغات الرسمية الست يومياً في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت وإتاحتها للدول الأعضاء دون تأخير. فضلاً عن ذلك، ستواصل إدارة شؤون الإعلام توخي وضع حد للتفاوت بين استخدام الانكليزية واللغات الرسمية الخمس الأخرى في المواد الإعلامية للأمم المتحدة.“

البرنامج الفرعي ١

خدمات الإعلام الاستراتيجية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز (ج) بما يلي: ”(ج) النجاح في التعاون مع الإدارات العملية على وضع استراتيجيات للاتصالات بشأن القضايا ذات الأولوية“ وتضاف الإنجازات الجديدة التالية:

- ”(د) تعزيز ثقافة الاتصال والتنسيق بين شركاء منظومة الأمم المتحدة
- ”(هـ) زيادة توعية الجماهير المستهدفة بالقضايا الموضوعية الرئيسية من خلال تنفيذ استراتيجيات للإعلام بشأن تلك القضايا
- ”(و) مواصلة التنظيم الإقليمي لمراكز الأمم المتحدة للإعلام.

مؤشرات الإنجاز

- يُحذف مؤشرا الإنجاز (ج) ’١‘ و ’٢‘ وتضاف المؤشرات الجديدة التالية:
- ”(ج) زيادة النسبة المئوية للإدارات العملية التي تشير إلى إقامة تعاون مُرض
- ”(د) زيادة عدد الأنشطة المشتركة و/أو المنسقة مع المنظمات الأعضاء في فريق الأمم المتحدة للاتصالات
- ”(هـ) إشارة زيادة النسبة المئوية للمتلقين المستهدفين إلى زيادة الوعي
- ”(و) زيادة عدد الأقاليم التي تخضع لعملية التنظيم الإقليمي.“

الاستراتيجية

الفقرة ٢٣-٦

يستعاض عن عبارة ”مراكز وخدمات الإعلام“ بعبارة ”مراكز الإعلام وعناصر الإعلام ومراكز ودوائر الإعلام الإقليمية“

الفقرة ٢٣-٧

تضاف العبارة التالية في نهاية الجملة الأولى: ”وعناصر الإعلام ومراكز ودوائر الإعلام الإقليمية“

الفقرة ٢٣-٨

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "بلغات محلية تعدها مراكز وخدمات الإعلام" بعبارة "بلغات محلية تعدها، حيثما أمكن، مراكز الأمم المتحدة للإعلام ومراكز ودوائر الإعلام الإقليمية"

تضاف في نهاية الفقرة عبارة "ومراكز الإعلام الإقليمية"

الفقرة ٢٣-٩

يستعاض عن عبارة "عنصر الإعلام في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام" بعبارة "عنصر الإعلام في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية وبعثات السلام التابعة للأمم المتحدة"

البرنامج الفرعي ٢

خدمات الأنباء

هدف المنظمة

تضاف في الهدف عبارة "، وعامة الجمهور" بعد عبارة "منافذ وسائل الإعلام".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف الإنجاز المتوقع الجديد التالي: "(ج) الارتياح لإتاحة معلومات و/أو خدمات لوسائل الإعلام، والوفود، وغيرهم من الجماهير والجهات القائمة بإعادة نشر المعلومات، وذلك في الوقت المناسب، وعلى نحو دقيق، وموضوعي ومتوازن".

مؤشرات الإنجاز

تحت مؤشر الإنجاز (أ) يضاف مؤشر الإنجاز الجديد التالي ويعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (أ) '٢' ليصبح (أ) '٣': "٢" زيادة عدد برامج الإذاعة الموجهة مباشرة إلى محطات البث، بحسب اللغة والمنطقة".

ويضاف مؤشر الإنجاز الجديد التالي: "(ج) زيادة النسبة المئوية للمستعملين الذين يعبرون عن الارتياح لإتاحة المعلومات و/أو الخدمات في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق، وموضوعي ومتوازن".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٣-١٠

يستعاض عن عبارة "مراكز الإعلام وخدمات الإعلام" بعبارة "مراكز الإعلام وعناصر الإعلام ومراكز ودوائر الإعلام الإقليمية"

البرنامج الفرعي ٣

خدمات المكتبة

هدف المنظمة

تضاف في الهدف عبارة "وعامة الجمهور" بعد عبارة "الأمانة العامة"

مؤشرات الإنجاز

تضاف لفظة "زيادة" في بداية المؤشر (أ) '٢'.

تضاف لفظة "زيادة" في بداية المؤشر (ب) ويستعاض عن عبارة "المشاريع المنسقة" بعبارة "المشاريع المنسقة المنجزة".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٣-١٤

تضاف العبارة التالية في نهاية الفقرة: "من خلال رياستها للجنة التوجيهية للتحديث والإدارة المتكاملة لمكتبات الأمم المتحدة".

الفقرة ٢٣-١٥

يستعاض في الحملة الأولى عن عبارة "المجموعات المطبوعة من وثائق الأمم المتحدة" بعبارة "الحاجة إلى النسخ المطبوعة من وثائق الأمم المتحدة".

الفقرة ٢٣-١٨

يستعاض في الحملة الأولى عن عبارة "المشاركة في مشاريع تعاونية" بعبارة "تنسيق مشاريع تعاونية".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات التوعية

مؤشرات الإنجاز

في نهاية المؤشر (ب) '٣' تضاف عبارة "تصنف بحسب اللغات الرسمية".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٢١

يستعاض في الجملة الأخيرة عن عبارة "الجماهير المستهدفة" بعبارة "الجماهير المستهدفة والجهات القائمة بإعادة نشر المعلومات".

الاستنتاجات والتوصيات

٣٣٨- توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تحيل البرنامج ٢٣، الإعلام، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى اللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) لكي تستعرضه وتتخذ إجراء بشأنه ولكي يقدم لاحقاً إلى اللجنة الخامسة كيما تنظر فيه في سياق الإطار الاستراتيجي العام للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في إطار البند المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

٣٣٩- نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة والعاشرة، المعقودتين في ١٥ حزيران/يونيه، في البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6 (Prog.24)).

٣٤٠- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٢٤ وأجاب على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٤١- أعرب عن تأييد عام للبرنامج المقترح. وأعرب عن رأي مؤداه أن الخطة البرنامجية المقترحة تتسم أكثر من البرنامج الحالي بمنظورها الاستراتيجي العملي المنحى، كما أن أهدافها أكثر تحديداً. ولوحظ ودُعم النهج الاستباقي الموجه صوب العملاء في تنفيذ تدابير

الأمين العام للإصلاح الإداري، الذي استخدم في صوغ الخطة البرنامجية، مع التركيز على مواصلة الحوار بشأن مسائل الإدارة وعلى إنفاذ مسؤولية مديري البرامج ومسؤولتهم. وفي الوقت نفسه، أشار إلى ضرورة أن يتضمن البرنامج مخططاً عاماً للتحديات الإدارية التي تواجهها المنظمة وتقييماً أفضل لمدى كفاية الإطار الاستراتيجي لمواجهة تلك التحديات. كما أشار إلى جهود إدارة الشؤون الإدارية لمواصلة تعزيز وتوسيع نطاق الخدمات العامة والمشاركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وأعرب أيضاً عن التأييد لتلك الجهود. وأعرب عن الرأي بأن الخطة البرنامجية المقترحة للمقار الإقليمية شديدة العمومية ولا تعبر بما فيه الكفاية عن المسائل التي تنفرد بها تلك المكاتب.

٣٤٢- ورُحِبَ بالجهود المبذولة لصقل الميزنة على أساس النتائج بوصفها أداة إدارية ذات إطار زمني أكثر إيجازاً ومحدد تحديداً واضحاً، وأُكِّدَ على وجوب أن تتواصل تلك الجهود باطراد. ولوحظ الاتساق في عرض الإطار المنطقي للبرنامج ككل. ومع ذلك كان هناك مَنْ يرى أن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز تتطلب مزيداً من التنقيح، وأن عدم تضمين البرنامج مؤشرات خطط الأساس والأداء المستهدف يجعل من الصعب على اللجنة تقييم درجة أهمية الإنجازات المتوقعة المقترحة. كما أشار إلى عدم وضوح العلاقة بين بعض الإنجازات المتوقعة المقترحة وما يقابلها من مؤشرات الإنجاز.

٣٤٣- وبخصوص البرنامج الفرعي ١، الخدمات الإدارية وإقامة العدل، رُحِبَ بالتدابير المتخذة لمواصلة تفويض السلطة فيما يتعلق بالمسائل الإدارية إلى مديري البرامج المحليين، غير أنه أشار إلى أن هذه العملية ينبغي أن تستمر ويزداد توسيع نطاقها بحيث تشمل عمليات حفظ السلام. وأشار أيضاً إلى أن أهداف عنصر الخدمات الإدارية في هذا البرنامج الفرعي يجب أن تكون أكثر تحديداً، مع التركيز على أوجه تحسين طرائق أداء العمل وعلى الكفاءة والإنتاجية، وأن استراتيجية البرنامج الفرعي ينبغي أن تتمحور حول تحليل احتياجات عملاء الإدارات والمكاتب بغية تعزيز الخدمات. وفيما يتعلق بعنصر إقامة العدل في هذا البرنامج الفرعي، أبدى رأي مفاده أن صياغة العنصر ربما كانت بحاجة إلى مزيد من التنقيح في ضوء النتائج المتوقعة للاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين للتقدم المحرز في تنفيذ قرارها ٣٠٧/٥٧.

٣٤٤- وبخصوص البرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، أعرب عن رأي مؤداه أن أهداف هذا البرنامج الفرعي ليست محددة بما فيه الكفاية وأن من الممكن تحسين صياغة بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وأشار أيضاً إلى أن اتفاق الجمعية العامة بشأن جدول الأنصبة المقررة أو اعتمادها له أمر تنوّل الجمعية مسؤوليته، وأن الإنجازات

المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المقترحة للعنصر (هـ) من هذا البرنامج الفرعي ينبغي أن تعاد صياغتها مع التركيز على الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق ونوعيتها بوصفها عاملين مهمين من عوامل دعم عملية صنع القرار التي تضطلع بها الدول الأعضاء بشأن جدول الأنصبة المقررة.

٣٤٥- وبخصوص البرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، شدد البعض على ضرورة زيادة صقل الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لكي تعبر تعبيرا أفضل عن أهداف واستراتيجية البرنامج الفرعي، ولزيادة توضيح الصلة بين الإنجازات والمؤشرات. وأبدي رأي مفاده أن تحسين عمل نظام تقييم الأداء ونظام غالاكسي (Galaxy) ينبغي أن يُدرج في قائمة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار هذا البرنامج الفرعي. وقيل أيضا إن التدابير الإدارية لتحفيز الموظفين ينبغي أن ترد في الخطة البرنامجية، مع مراعاة أن الموظفين هم الرصيد الأساسي للمنظمة. وأشار أيضا إلى أن البرنامج الفرعي ربما يتطلب مزيدا من التنقيح لإدراج أي ولايات جديدة قد تعتمد عليها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين أثناء نظرها في المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

٣٤٦- وبخصوص البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، أعرب عن التأييد لجهود الأمين العام المبذولة من أجل تعزيز تدابير الأمن والسلامة في المنظمة. وفي الوقت نفسه، شدد على ضرورة تحسين تنسيق الجهود بين الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأبدي رأي مفاده أن نتائج استعراض الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين لاقتراحات الأمين العام في سياق المرحلة الثانية لتعزيز أمن وسلامة عمليات الأمم المتحدة وموظفيها وأماكن عملها ينبغي أن تُدرج في الخطة البرنامجية. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أعرب عن القلق إزاء عدم برجمة تنسيق تلك الأنشطة بين الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في الخطة، وإزاء استمرار الوكالات في وضع نظم متماثلة ومتداخلة في مجال تكنولوجيا المعلومات. ومع الإقرار بالأهمية الحيوية التي ينطوي عليها تقيّد جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات بالمعايير الصادرة عن مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة، أُشير إلى أن الصلة بين الإنجاز المتوقع (أ) ومؤشر الإنجاز (أ) ليست واضحة بما فيه الكفاية.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٤٧- أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير إليها في دورتها الستين، ثم كل سنتين بعد ذلك، عن إسهام إدارة الشؤون الإدارية في تحسين الممارسات الإدارية في الأمانة العامة، بما في ذلك تدابير زيادة الكفاءة والإنتاجية.

٣٤٨- وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام وضع خطة محددة زمنياً للحد من الازدواج والتعقيد والبيروقراطية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة، بما في ذلك اعتماد نهج على نطاق الأمانة العامة ككل إزاء تبسيط تلك العمليات والإجراءات وتنفيذها آلياً، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الستين عن الخطة والتقدم المحرز في تنفيذها.

٣٤٩- وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام استحداث أدوات محسنة لتحديد تكلفة الأنشطة والنواتج وتقديم تقرير إلى الجمعية في دورتها الستين عن الخيارات المتاحة لتطبيق تقنيات حساب التكاليف مع الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية.

٣٥٠- وأوصت اللجنة بالنظر في مواصلة استعراض نظام تقييم الأداء وتحسينه.

٣٥١- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٤-٣

في الجملة الأولى، تضاف بعد عبارة "التي وضعها الأمين العام" عبارة "بما فيها التدابير التي توافق عليها الجمعية العامة".

ألف - المقرر

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية وإقامة العدل

(أ) الخدمات الإدارية

هدف المنظمة

تدرج بعد عبارة "الأمانة العامة" عبارة "كوسيلة لزيادة الفعالية والكفاءة والإنتاجية".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف الإنجاز الجديد (ج)، ونصه كما يلي: ”(ج) تحسين الأساليب والأدوات والتقنيات المستخدمة لتقييم الكفاءة والإنتاجية في الوظائف الرئيسية للإدارة والخدمات“

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد (ج)، ونصه كما يلي: ”(ج) عدد المقاييس وغيرها من الأساليب والأدوات المحسنة التي تستخدمها الأمانة العامة لتقييم الكفاءة والإنتاجية وتقديم تقارير بشأنها إلى الجمعية العامة“.

(ب) إقامة العدل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن عبارة ”يتسم بالاتساق“ بعبارة ”يتسم بالإنصاف والفعالية“ ويُرقَّم الإنجاز بوصفه الإنجاز (أ).

يضاف الإنجاز الجديد (ب) ونصه كما يلي: ”(ب) تدابير لكفالة مشاركة المديرين في الوقت المناسب في عملية إقامة العدل“

مؤشرات الإنجاز

يُرقَّم المؤشر بوصفه المؤشر (أ) ”١“ ويضاف المؤشر الجديد (أ) ”٢“ نصه كما يلي: ”٢“ زيادة النسبة المئوية للردود التي تعرب عن الرضا بخصوص ما يتسم به نظام العدالة الداخلية من إنصاف وفعالية“.

يضاف المؤشر الجديد (ب) ونصه كما يلي: ”(ب) حدوث نقصان ملموس في حالات تأخير أو تمديد النظر في القضايا نتيجة لعدم استجابة المديرين“.

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تخطيط البرامج والميزنة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد هو (ب) نصه كما يلي: "مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مدروسة تماما بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية العادية" وبعاد ترقيم الإنجاز الحالي (ب) ليصبح (ج).

مؤشرات الإنجاز

يضاف المؤشران الجديدان (ب) "١" و "٢"، ونصهما كما يلي:

"(ب) "١" حدوث زيادة في عدد الدول الأعضاء التي تعرب عن الرضا عن نوعية وثائق الميزانية"،

"٢" التقيد بنسبة ١٠٠ في المائة بالمواعيد النهائية لإصدار التقارير".

(ب) الخدمات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن عبارة "تعزيز قدرة" بلفظة "مساعدة".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (ب) "١"، يستعاض عن عبارة "النسبة المئوية لأعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة" بعبارة "عدد الدول الأعضاء".

(هـ) تحديد الاشتراكات وتجهيزها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يحذف الإنجاز (أ) وبعاد ترقيم الإنجازين المتبقين ليصبحا (أ) و (ب).

مؤشرات الإنجاز

يحذف مؤشر الإنجاز (أ) ويعاد ترقيم المؤشرات المتبقية لتصبح (أ) '١' و '٢' و (ب).

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

(ب) التطوير التنظيمي

مؤشرات الإنجاز

يحذف مؤشر الإنجاز (أ) '١'.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم

(ب) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاستراتيجية

الفقرة ٢٤-٢١

في نهاية الفقرة، تضاف الجملة التالية: "ستقيّم إمكانية القيام تدريجياً باعتماد منصات حاسوبية ذات معايير مفتوحة، بدلاً من البرمجيات المشمولة بحق الملكية، في الدوائر المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للمنظمة، بهدف تقييم فوائد الأخذ بنهج من هذا القبيل، من حيث تحسين الأمن والموثوقية وتخفيض الرسوم على التراخيص، وكذلك التكاليف الناشئة عن ذلك."

البرنامج ٢٥

الرقابة الداخلية

٣٥٢- نظرت اللجنة في جلستها ١٩ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه، في البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.25)).

٣٥٣- وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ٢٥ ورد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المنافشة

٣٥٤- أعرب عن التأييد للسرد الموجز للخطة البرنامجية وجودتها الرفيعة. وفضلا عن ذلك، أعرب عن التقدير لتركيز الاهتمام على جعل الأمم المتحدة تستند بدرجة أكبر إلى تحقيق النتائج.

٣٥٥- وأثيرت مسألة ما إذا كانت التدابير النوعية هي أكثر التدابير ملائمة لأنشطة الرقابة. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه تشاور مع شتى الهيئات الوطنية للرقابة ووجد أن الممارسات المعتمدة لديه متسقة مع ممارسات تلك الهيئات.

٣٥٦- وأعرب عن القلق إزاء التغيرات التي طرأت على التوجه العام للبرنامج وأهدافه. وفي هذا الصدد، أشار إلى ضرورة أن تعبر تلك العناصر عن ولايات المكتب بالكامل، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢١٨/٤٨ بء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٣٥٧- وذهب أحد الآراء إلى أن أهداف البرامج الفرعية الثلاثة تتجاوز نطاق الولايات ولا تشدد بما فيه الكفاية على المساءلة.

٣٥٨- وأثير شاغل يتعلق بعدم الإشارة إلى الدول الأعضاء في الإنجازات المتوقعة. بيد أنه لوحظ أن الإطار الاستراتيجي يتضمن إشارات إلى الدول الأعضاء في التوجه العام، وكذلك إلى الهيئات التشريعية في الإنجاز المتوقع (أ) من البرنامج الفرعي ١.

٣٥٩- وأثير تساؤل حول موضوع التشاور الإداري في النموذج التنظيمي الحالي. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن نواة صغيرة من الموظفين يدعمها خبراء يمكن أن تشكل نموذجا فعالا في هذا الصدد.

٣٦٠- وأثيرت مسألة تسليم الوثائق في حينها وضرورة توفير معلومات ذات جودة، فضلا عن أهمية التخفيف من المخاطر.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٦١- أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/59/6 (Prog.25)) في دورتها التاسعة والخمسين.

البرنامج ٢٦

الأنشطة المشتركة التمويل

٣٦٢- نظرت اللجنة في جلستها ١٤، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه، في البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/59/6 (Prog.26)).

٣٦٣- وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج ٢٦ وأجابوا على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٦٤- أعرب عن التأييد العام للبرنامج ٢٦ المقترح (المكونات ألف - دال). وتم الإقرار بقيمة وأهمية الأنشطة المقترحة في البرنامج ٢٦، مع التركيز بوجه خاص على الدور التنسيقي للأمم المتحدة في تعزيز التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف التي حددها الدول الأعضاء.

٣٦٥- وأعرب عن رأي مفاده أن نهج الميزنة القائمة على أساس النتائج المتبع في صياغة أهداف البرنامج واستراتيجيته راعى أن يكون تعريف الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز أكثر إيجازاً ووضوحاً. وأشار في الوقت ذاته إلى أن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز تحتاج إلى مزيد من التنقيح. وأفيد بأنه بسبب عدم وجود مؤشرات خط الأساس وأداء الهدف واجهت اللجنة صعوبة في تقييم أهمية وإمكانية قياس الإنجازات المتوقعة المقترحة ومؤشرات الإنجاز. وأشار كذلك إلى أن بعض مؤشرات الإنجازات قد وضعت لقياس مقدار العمل ولم تسمح بقياس نوعية النتائج المتحققة.

٣٦٦- وفيما يتعلق بالمكوّن ألف، لجنة الخدمة المدنية الدولية، من البرنامج ٢٦، رغم الإقرار بدور اللجنة في عملية صنع السياسات المتعلقة بمسائل الخدمة المدنية الدولية، ارتئي أن أهداف هذا المكوّن وإطاره المنطقي ينبغي أن تعكس أيضاً الدور التنسيقي للجمعية العامة. كما أعرب عن رأي مفاده أن التوجه العام والاستراتيجية لهذا المكوّن ينبغي أن يعبرا تعبيراً أكبر عن ما يواجهه النظام الموحد للأمم المتحدة من مسائل مستجدة ومشاكل تقع في نطاق صلاحية اللجنة، والتفاعل بين اللجنة والمنظمات المشاركة.

٣٦٧- وفيما يتعلق بالمكوّن باء، وحدة التفتيش المشتركة، من البرنامج ٢٦، فقد أعرب عن التأييد للبرنامج المقترح لوحدة التفتيش المشتركة وأثني على جهود الوحدة الرامية إلى إصلاح طرائق عملها وإجراءاتها. وفي الوقت نفسه، أبدي رأي مفاده أن عمل الوحدة ينبغي أن

يكون موجهها نحو تحقيق النتائج وأن تكون الإنجازات المتوقعة قابلة للقياس بالكامل. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن صياغة البرنامج المقترح في إطار المكون باء قد تحتاج إلى مزيد من الاستعراض والتنقيح في مرحلة لاحقة لتعكس نتائج إصلاح الوحدة، الأمر الذي ستضطلع به الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

٣٦٨- وفيما يتعلق بالمكوّن جيم، مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الوارد في البرنامج ٢٦، فرغم الإقرار بجهود المجلس في تنسيق منظومة الأمم المتحدة، رئي أن منحي البرنامج المقترح في إطار المكوّن جيم ينبغي أن يكون أكثر توجهها نحو اتباع نهج متكامل في معالجة التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المقترحات الرامية إلى اتخاذ تدابير لمنع نشوب الصراعات وحل المشاكل بعد انتهاء الصراعات، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المشاركة في تحسين أمن وسلامة الموظفين، وخاصة في الميدان. وأشار كذلك إلى أن الإنجازات المتوقعة يجب أن تتطرق إلى مدى كفاءة أنشطة المجلس وفعاليتها من حيث التكلفة. كما أعرب عن الرأي بأن الإنجازات المتوقعة المقترحة والاستراتيجية كانت مفرطة في عموميتها وطموحها، وأنه ينبغي أن تركز مجدداً على تحسين تبادل المعارف وفعالية الاستثمارات في التكنولوجيا من حيث التكلفة.

٣٦٩- وفيما يتعلق بالمكوّن دال، التدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات، الوارد في البرنامج ٢٦، فقد أعرب عن التأييد العام للجهود المتواصلة التي يبذلها منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة لتعزيز نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة في الميدان. وأشار إلى أن توجه وأهداف البرنامج في إطار المكوّن دال ينبغي أن تعكس بوضوح أكثر التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة والتغيرات التي طرأت على البيئة الأمنية وضرورة أن تسهم جميع المؤسسات المشاركة في نظام الإدارة الأمني على نحو فعال في تعزيز آليات الأمن في الميدان. وأعرب كذلك عن الرأي بأنه ينبغي إعادة صياغة الإنجازات المتوقعة المقترحة ومؤشرات الإنجاز بهدف تعزيز قدرة منسق شؤون الأمن على تحليل المخاطر واتخاذ استجابات سريعة. وارتئي أيضا أن البرنامج المقترح في إطار المكوّن دال قد يتطلب مزيداً من الاستعراض والتنقيح في ضوء نتائج نظر الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في مقترحات الأمين العام في سياق المرحلة الثانية لتعزيز أمن وسلامة عمليات وموظفي وأماكن الأمم المتحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٧٠- أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، على أساس الفهم بأن

المكونات ألف وباء ودال من البرنامج قد تنقح في ضوء أي قرار قد تتخذه الجمعية العامة بشأنها في دورتها التاسعة والخمسين.

٣٧١- وذكرت اللجنة أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٩ من قرارها ٢٨٦/٥٨، العودة إلى تناول مسألة إصلاح وحدة التفتيش المشتركة في دورتها التاسعة والخمسين، لاتخاذ أي إجراءات تلزم لتعزيز فعالية وحدة التفتيش المشتركة في تحقيق أهدافها.

٣٧٢- وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على ما ورد في البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

الفقرة ٢٦-٧

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، فضلاً عن كفالة متابعة متكاملة ومنسقة للمؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك" بعبارة "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة منذ عام ١٩٩٢ والاتفاقات الدولية المبرمة منذ ذلك الحين، و".

في الجملة الثالثة، تحذف عبارة "وإصلاح النظام الموحد".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ)، تضاف عبارة "والمشاريع ذات الأثر الاستراتيجي" بعد لفظة "البرامج".

دال - التقييم

١ - تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة

٣٧٣- نظرت اللجنة في جلسيتها الخامسة والسادسة، المعقودتين في ٨ و ٩ حزيران/يونيه، في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وتنفيذها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة (A/59/79).

٣٧٤- وقام ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بعرض التقرير والرد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المنافسة

٣٧٥- رحبت وفود عدة بالتقرير مشيرة إلى أنه تضمن استعراضا شاملا ومتعمقا ومفيدا. وأعربت بعض الوفود عن اطمئنانها للتعقيم الذي يؤكد المحافظة على قدرات المنظمة في مجال التعقيم عن طريق اتخاذ ترتيبات مؤسسية سليمة بصورة معقولة، وأشارت أيضا إلى أنه من الضروري إجراء تعقيم فعال لتحسين الصلة بين نتائج البرامج ومواردها. وأشار إلى أنه وعلى الرغم من أن التقرير يتضمن أفكارا تتسم بالحس السليم، فلربما كان مفردا في التفاؤل بشأن القدرات الموجودة لدعم التعقيم الذاتي، بالنظر إلى انخفاض مستوى الموارد والافتقار إلى الهياكل الأساسية المكرسة لذلك.

٣٧٦- وأعرب عن القلق إزاء عدم الامتثال للقواعد والأنظمة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التعقيم (ST/SGB/2000/8). كما أعربت الوفود عن اتفاقها مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن أقدمية مدير التعقيم تعتبر أمرا حاسما وأبرزت أهمية الإجراء ٢ بأنه ينبغي تشجيع كبار المديرين على القيام بدور رائد وأوصت بتنفيذه فورا.

٣٧٧- وأعربت الوفود عن شكها في القيمة الحقيقية والآثار العملية لسياسات الموارد البشرية للمنظمة الخاصة بتطبيق الشروط الخاصة بمهارات الرصد والتقييم عند استخدام وتعيين مديري البرامج في الرتبة ف - ٥ وما فوقها. وأعرب عن القلق من أن هذه الشروط يمكن أن تصبح عائقا آخر أمام توظيف المواهب الجديدة في المنظمة. وتم التأكيد على ضرورة النظر في هذه المسألة في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند المعنون "إدارة الموارد البشرية".

٣٧٨- كما تم الترحيب بالخطط الرامية إلى إصدار معجم شامل وكتيب باعتبارها خطوة من شأنها أن تكفل التوحيد في المنظمة. كما أشار إلى أنه لكي تقوم الأمانة العامة بتحسين إمكانياتها في مجال التعقيم، فإن الحاجة تدعو إلى تخصيص موارد كافية، وأدوات سهلة الاستعمال، ومصطلحات واضحة ومتسقة وأن يكون لدى كبار المديرين الأهلية الكافية في مجالي الرصد والتقييم.

٣٧٩- وتم الترحيب بالجهود الرائدة المبذولة لتعزيز التعقيم الذاتي وطلب تقديم تقارير مستكملة عن التقدم المحرز للنظر فيها في دورة اللجنة القادمة. كما أشار إلى ضرورة تكرار

هذه الجهود في الإدارات الأخرى مما يساعد على تأكيد أهميتها. كما تم التشديد على ضرورة أن تكون تقارير الإنجاز متسقة مع نتائج تقييمات البرامج ذاتها، بما في ذلك التقييمات الذاتية. كما طلب توضيح لأسباب عدم رد ثلاثة برامج على الدراسة الاستقصائية وقدم ذلك التوضيح.

٣٨٠- وأشير فيما يتعلق بالاقتراح ٢ (ج)، إلى أن الشكل التنظيمي لمداوالات الهيئات الحكومية الدولية التي تقوم بالإشراف على البرامج والبرامج الفرعية الموضوعية المتعلقة بنتائج التقييم، ليس هاما ما دامت تقارير التقييم تستعرض بصورة شاملة وما دامت نتائج مثل هذا الاستعراض تقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق.

٣٨١- وفيما يتعلق بمواضيع التقييم المتعمق، أشير إلى أن استعراضات الإدارة في سياق متديبات أخرى (مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) لا تعني أن هذه المواضيع ينبغي أن تستثنى من التقييم المتعمق.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٨٢- قررت اللجنة اختيار موضوع "الشؤون السياسية" من أجل تقييمها المتعمق في عام ٢٠٠٦.

٣٨٣- وأشادت اللجنة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية للطريقة الصريحة والمباشرة التي تم بها عرض المسائل التي تؤثر على أداء البرامج في تقاريره عن عمليات التقييم المتعمق والاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2004/3، و E/AC.51/2004/4 و E/AC.51/2004/5 و Corr.1). وطلبت اللجنة إلى المكتب أن يدرج، في عمليات التقييم المتعمق والمواضيعي المقبلة، بالإضافة إلى الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات، فرعاً موجزاً عن المسائل التي يكون فيها من المفيد حصول اللجنة أو غيرها من الهيئات الحكومية الدولية المناسبة، على التوجيه والمتابعة الحكومية الدولية. وينبغي أن يركز هذا الفرع على المسائل العملية والمتعلقة بالسياسة العامة التي يرى المكتب أنه يتعذر حلها عن طريق إجراءات الأمانة العامة وحدها وتقتضي التعاون بين الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية.

٣٨٤- وأحاطت اللجنة علماً بالإجراءات التالية التي تقوم الأمانة العامة باتخاذها على النحو المنصوص عليه في التقرير: الإجراءات ١ (ب)، و ٢ (أ)، و ٣ (أ) و (ب) و ٤.

٣٨٥- وأحاطت اللجنة علماً بالإجراء ٥ وأشارت إلى أن الجمعية العامة لم تعتمد سياسة تتعلق بنمو الموارد.

٣٨٦- وأوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في الإجراءين ٢ (ب) و (ج) في سياق البند المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

٣٨٧- وأقرت اللجنة الاقتراحين ٢ (أ) و (ب) بشأن الحصول على الدعم اللازم من الهيئات الحكومية الدولية.

٣٨٨- وأوصت اللجنة بأن ينظر في البرنامج ذي الصلة من الإطار الاستراتيجي المقترح بالاقتران بالفرع المقابل له من تقرير أداء البرامج. ونظرا لأن تقرير أداء البرامج يعكس فترة تمتد على فترتي سنتين قبل الفترة التي يشملها الإطار الاستراتيجي المقترح، فقد أوصت اللجنة أن تقدم الأمانة العامة رسميا معلومات مستكملة عن الأجزاء ذات الصلة من تقرير أداء البرامج، على أن يكون مفهوما أن هذه المعلومات المستكملة سينظر فيها أيضا. وأبرزت اللجنة أن تقييم أداء البرامج في الماضي ينبغي أن يعكس، وفقا للفقرتين ١٣ و ١٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، العوامل الخارجية الهامة التي أثرت على إنجازات مختلف البرامج.

٢ - مواصلة تطوير مواضيع للتقييم التجريبي

٣٨٩- نظرت اللجنة في اجتماعها الثاني المعقود في ٧ حزيران/يونيه، في مذكرة من الأمين العام أحال بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مواصلة تطوير مواضيع للتقييم المواضيعي التجريبي (E/AC.51/2004/2).

٣٩٠- وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وردّ على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٩١- لقي الاقتراح الداعي إلى إجراء تقييمات موضوعية ترحيبا ودعما. وأعرب عن رأي مفاده أن التقييمات الموضوعية تقدم تقييما للأثر التراكمي للبرامج ذات الأغراض المشتركة. وأشار إلى أن الفوائد التي تحققها التقييمات الموضوعية، على النحو الذي جرت مناقشته في التقرير، هامة وأن الاستنتاجات التي تخلص إليها تلك التقييمات تمكّن اللجنة من معالجة مسألة التنسيق والتعاون فيما بين برامج الأمم المتحدة. كما أشار إلى أن التقييمات الموضوعية تتصل بالإصلاح الذي دعا إليه الأمين العام من حيث تعزيز الرصد والتقييم وكذلك بعملية إعداد الميزانية الجديدة.

٣٩٢- وأعرب عن رأي مفاده أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قدم في تقريره عرضاً مسهباً المواضيع الثلاثة المقترح النظر فيها. وأشار إلى أن المواضيع الثلاثة قيّمة وذات صلة بأولويات الأمم المتحدة. وأشار مراراً إلى ضرورة إيلاء اعتبار للاقتراح الذي سيكون له أكبر إسهام في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة حالياً، والذي يسهم أفضل من غيره في تعزيز المنظمة.

٣٩٣- وأشار إلى أن التقييمات المواضيعية لن تفضّل على التقييمات المتعمقة بل ستكملها. كما أشار إلى أن الميزة النسبية التي تتسم بها التقييمات المواضيعية تتمثل في تركيزها على مسألة واحدة شاملة مما يسمح بإجراء استعراض منهجي أكبر لبرامج الأمم المتحدة التي تجمعها أهداف وغايات مشتركة.

٣٩٤- أما في ما يتعلق باختيار الموضوع، فقد شددت الوفود على استعدادها للتحلي بالمرونة أثناء الاختيار. ولاقى الموضوعان المقترحان الأول والثاني الاهتمام الأكبر، وهما: (أ) نظم المعلومات التي تدعم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وغيره من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ (ب) والصلات بين أنشطة المقرر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات في مجال التنمية.

٣٩٥- وأشار إلى أن الموضوع الأول يتمتع بميزات عديدة. وأعرب عن رأي مفاده أن هذا الموضوع له أهمية خاصة نظراً لأنه طُلب إلى الأمين العام وضع تقرير بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥، ونظراً إلى الحاجة الملحة لبلوغ هذه الأهداف؛ كما أعرب عن رأي مفاده أنه يواكب التطورات في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وأشار كذلك إلى أن الاتفاقات الإنمائية التي توصلت إليها مختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات قد تراكمت، وأن الحاجة تدعو بالتالي إلى تقييم عملية تطبيق هذه الاتفاقات.

٣٩٦- كما أعرب عن آراء مفادها أن الموضوع الثاني له صلة مباشرة بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وأنه يشمل طائفة واسعة من المسائل الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية. وأشار إلى أن من المفيد للغاية إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن التنمية وأن أوجه التكامل بين أنشطة المقرر والأنشطة الميدانية لها أهمية كبرى.

٣٩٧- وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن الموضوع الثالث المتعلق بمساهمة الأمم المتحدة في منع الكوارث الطبيعية والتصدي لها ذو قيمة وأهمية، لا سيما بالنظر إلى المؤتمر العالمي المقبل بشأن الحد من الكوارث الذي سيعقد في كوبي، اليابان في عام ٢٠٠٥.

٣٩٨- وأعرب أعضاء وفود عديدة عن رغبتهم في التشاور مع زملائهم بشأن اختيار الموضوع بصفة نهائية. كما أعرب عن رأي مفاده أن مواصلة مناقشة مسألة اختيار موضوع للتقييم المواضيعي تحظى بالترحيب.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٩٩- اتفق أعضاء اللجنة على ضرورة أن يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما مواضيعيا لكي يقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق أثناء دورتها الخامسة والأربعين. وأشارت اللجنة إلى أن جميع المواضيع مهمة وقيمة، ثم اختارت موضوع: "الصلات بين أنشطة المقرر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية".

٣ - التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية

٤٠٠- في الجلستين الثانية والثالثة، المعقودتين في ٧ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية (E/AC.51/2004/3).

٤٠١- وقدم ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وأجاب بالاشتراك مع مدير شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٤٠٢- أعرب عن التأييد الخاص للتوصيات ١ و ٤ و ٨. وأعرب عن الارتياح بشأن تعزيز قدرة الشعبة نتيجة لإعادة تشكيلها مؤخرا وبشأن التقدم المحرز في تبادل المعلومات، والدور الذي اضطلعت به في هذا المجال شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة؛ وبشأن مشاركة المراكز الإقليمية في هذه الشبكة. وعلى ضوء التقييم الإيجابي، الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للدعم المقدم من شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية إلى المنتدى العالمي للإصلاح الجذري للحكومات أعرب عن رأي مفاده أن زيادة تعزيز هذا الدعم ضروري. وفي ما يتعلق بتحسين تطوير أفضل الممارسات، ارتئي أن هناك حاجة إلى إجراء تحليل حاسم للبيانات وإلى استخدام مؤشرات قياسية. وأعرب عن القلق حيال استخدام موارد الشعبة لتغطية أنشطة أكثر من طاقتها، واحتمال ازدواجية الجهود المبذولة من جانب شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعدم ظهور النواتج بشكل بارز، الأمر الذي يتطلب استراتيجية أفضل للتوزيع، وعدم وجود منهجية

حسنة الإعداد لأفضل الممارسات. وكذلك لوحظ مع القلق عدم وجود جهات تنسيق لشبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة في بعض اللجان الإقليمية وسوء نوعية الاتصال عن طريق الإنترنت ببعض المراكز في أفريقيا. وارتئي أنه ينبغي توسيع نطاق التوصية ٥ لتشمل المراكز الأكاديمية والبحثية، التي تتعامل مع الإدارة العامة في قاعدة بيانات عالمية النطاق لتعزيز الاتصال بصانعي القرارات.

الاستنتاجات والتوصيات

٤.٣ - توصي اللجنة بالموافقة على التوصيات الواردة في التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية على أساس أن يكون نص التوصية ٢، كما يلي:

”التوصية ٢

”دعم التعاون الدولي في المسائل الضريبية في مكتب تمويل التنمية

”ينبغي أن تضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن يحظى العمل المتعلق بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وتقديم الدعم إلى الحكومات في هذا المجال بالتركيز والدعم المناسبين في مكتب تمويل التنمية.“

٤.٤ - وأحاطت اللجنة علما بتعليقات الأمين العام الواردة في الفقرة ٤٤ من الوثيقة E/AC.51/2004/3 بشأن ضرورة أن تغير الشعبة اتجاه برنامج مساعدتها التقنية، وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٤٨ من قرارها ٢٧٠/٥٨ إلى الأمين العام بإجراء استعراض جوهري وشامل للبرنامج العادي للتعاون التقني، وبتقديم الاقتراحات المناسبة إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين.

٤.٥ - وفيما يتعلق بالتوصية ١، اتفقت اللجنة على أنه ينبغي لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، أن تسعى في حدود ولاية العمل المنوط بها في ما يتعلق بالموضوع العام، وهو تعزيز نظم ومؤسسات الحكم في مجال التنمية الاجتماعية والحد من الفقر، إلى تعزيز فعالية وأثر أعمالها بتطبيق المعايير الثلاثة، المبينة في الفقرة ٦١ من الوثيقة E/AC.5/2004/3، لدى وضع برنامج عملها المقبل، وبأن يقدم الأمين العام مقترحات إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

٤.٦ - وشددت اللجنة على الأهمية الحاسمة للدور الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في تنفيذ البرنامج، ولا سيما في تطوير شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة. وأثنت اللجنة على اللجان الإقليمية التي أنشأت بالفعل جهات تنسيق فعالة

للشبكة المذكورة، وأوصت بأن تبذل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية من جديد جهودها الرامية إلى إقامة علاقات عمل مع اللجان الإقليمية الأخرى.

٤٠٧ - ولاحظت اللجنة المساعدة الفعالة التي قدمتها شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية إلى المنتديات العالمية للإصلاح الجذري للحكومات، والتي شكلت محفلاً هاماً لإشراك صانعي القرارات والمسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى الآخرين في تحديد أهداف البرنامج، ودعت إلى مواصلة الشراكة في ما يتعلق بعقد الدورات المقبلة للمنتدى العالمي.

٤٠٨ - وأوصت اللجنة، بشأن التوصية ٥، المعنونة "وضع استراتيجية إعلامية"، بأن تواصل الشعبة إشراك صانعي السياسات العامة الوطنية في الحاضر وفي المستقبل، على حد سواء، من خلال استراتيجية إعلامية تستهدف المؤسسات التعليمية، بما فيها مدارس الإدارة العامة للدراسات الجامعية والدراسات العليا، ومنظمات المجتمع المدني في كل أرجاء العالم.

٤٠٩ - وشددت اللجنة على أن تنفيذ التوصية ٤ لا يعني ضمناً وضع مؤشرات على الصعيد الكلي لقياس الأداء العام للإدارة العامة فيفرادى الدول الأعضاء.

٤ - استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة

٤١٠ - في جلستها الثالثة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في مذكرة من الأمين العام أحال بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة (E/AC.51/2004/4).

٤١١ - وعرض ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير. ورد ممثلو المكتب وشعبة التنمية المستدامة، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٤١٢ - أعرب عن الارتياح إزاء التقدم الكبير الذي أحرز بشأن التوصيات وإزاء ما لوحظ فعلاً من تحسن نتيجة لذلك. ووصف تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه متوازن ودقيق. واتفق الجميع مع التقييم الكلي للتقرير.

٤١٣- وأشيد بشعبة التنمية المستدامة لما بذلته من جهود تنفيذًا للتوصيات، ولا سيما عملها من أجل إعادة الحيوية للجنة التنمية المستدامة، ومبادراتها بإشراك الجماعات الرئيسية وتعزيز الشراكات مع المنظمة وتحسينها لموقع الشعبة الشبكي. وأشار إلى أنه من الممكن مواصلة استخدام الموقع الشبكي كمركز لتبادل التجارب الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

٤١٤- وبخصوص التوصية ٢، المتعلقة بالتوصل إلى فهم أفضل للتنمية المستدامة، أعرب عن القلق إزاء عدم التوصل بعد إلى فهم مشترك. وذكر أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لكفالة التوصل إلى هذا الفهم المشترك وبأن نشر معلومات عن مفهوم التنمية المستدامة يكتسي أهمية جوهرية.

٤١٥- وفيما يتعلق بالتوصية ٣، المتعلقة بتبسيط عملية تقديم التقارير، شجعت الشعبة على مواصلة تبسيط شروطها المتعلقة بتقديم التقارير الوطنية. واقترح أن تقدم الشعبة مساعدة فنية لإعانة البلدان على الوفاء بشروطها المتعلقة بتقديم تقارير وطنية وأن يُركز على مختلف هياكل إعداد تلك التقارير. وذكر أيضا أنه ينبغي إيلاء الأهمية لنوعية التقارير، لا لحجمها.

٤١٦- وأعرب عن رأي مفاده أن على الشعبة مواصلة أداء دور تنسيقي في الأمم المتحدة، على غرار أدائها لمهام الأمانة في فريق الأمم المتحدة المعني بالمياه. وعلاوة على ذلك، دعت الشعبة إلى مواصلة تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات وقيل إنها في موقع فريد يؤهلها لمواءمة مختلف الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة.

٤١٧- وذكر أيضا أن من الضروري مواصلة دعم البرامج الوطنية للتنمية المستدامة وتقديم مساعدة فنية بهذا الشأن. واقترح أن تعمل الشعبة على التوعية ببرامجها للمساعدة الفنية.

٤١٨- وأعرب عن القلق إزاء ما خلص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية (الفقرة ٣٤) بشأن وجود مواطن ضعف في استخدام المؤشرات لرصد وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤١٩- أوصت اللجنة بالموافقة على الاستنتاج الوارد في استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ توصيات اللجنة في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة (E/AC.51/2004/4).

٤٢٠- وشددت اللجنة على ضرورة أن تواصل شعبة التنمية المستدامة تكثيف جهودها لكفالة التوصل إلى فهم مشترك للتنمية المستدامة، بدمج أركانها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٥٣.

٤٢١- وأكدت اللجنة أيضاً أن على الشعبة التركيز على تعزيز نهج متعددة القطاعات في مجال التنمية المستدامة ومواصلة الإسهام في التعاون الفعال فيما بين الوكالات.

٤٢٢- وشددت اللجنة على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على فعالية جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز على الصعيد الوطني نحو بلوغ الأهداف في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بصفة طوعية وفي سياق الأولويات والاستراتيجيات الوطنية. وفي الوقت نفسه، طلبت اللجنة إلى الشعبة أن تواصل بذل الجهود لتفادي الازدواجية التي لا داعي لها مع أجهزة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة عند طلب تقديم تقارير وطنية.

٥ - الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج السكان

٤٢٣- نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، في المذكرة المقدمة من الأمين العام التي يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج السكان (E/AC.51/2004/5 و Corr.1).

٤٢٤- وقدم ممثل مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير وشارك مع مدير شعبة السكان بالأمانة العامة في الرد على الأسئلة المطروحة أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٤٢٥- أعرب عن التقدير للتحليل الصريح والمباشر الوارد في التقرير. وحظي بالتقدير التقدم الذي أحرزته شعبة السكان في استخدام النهج المتعددة الاختصاصات لتناول المسائل السكانية، وأشيد بتعاون الشعبة مع الشركاء مثل شعبة الإحصاءات واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، جرى التأكيد على الحاجة إلى تمكين التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما تم التأكيد على وجود صلات تربط بين البحوث الديمغرافية وجمع البيانات ورصد عملية إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن التأييد للنتيجة التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٥، بشأن تنفيذ توصية اللجنة ٩ (ج))، وتقضي بوجوب الاضطلاع بمزيد من الأعمال بشأن التفاعل المعقد بين ديناميات السكان والفقر. وطرح تساؤل عن مدى صلة برامج السكان بالأمن البشري. وأبدي شعور بالقلق إزاء عدم تنفيذ التوصية ٩ بشأن تحليل إسقاطات المناطق الحضرية حسب الجنس والعمر، وجرى التأكيد على وجوب السعي إلى إيجاد موارد ملائمة لتنفيذ

تلك التوصية. وأُحيط علماً بالتقييم الذي أفاد بأن أثر عملية إعادة التشكيل في اللجان الإقليمية له نتائج إيجابية وأخرى سلبية.

٤٢٦- وأعرب عن رأي مفاده أن تعزيز الأمن البشري يعتبر بالغ الأهمية في البرنامج المعني بالسكان نظراً لأن القضايا المتعلقة بالسكان ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل الصحة والصرف الصحي ووضع المرأة التي يعتمد عليها الأمن البشري اعتماداً كبيراً.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٢٧- أوصت اللجنة بالموافقة على الاستنتاج الذي توصل إليه الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من اللجنة في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج السكان (E/AC.51/2004/5 و Corr.1).

٤٢٨- وأقرت اللجنة بأهمية جمع البيانات القطرية الأساسية وتراكمها وتحليلها من أجل أي استراتيجيات خاصة بالسكان، ولا سيما من أجل تقييم الإنجازات في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢٩- ورحبت اللجنة بتعاون شعبة السكان مع شعبة الإحصاءات، واللجان الإقليمية وسائر الهيئات الدولية والإقليمية لكفالة توفير فرص لها للإطلاع على أحدث البيانات الموثوقة المتاحة وشجعت الشعبة على مواصلة تعزيز آلياتها الخاصة بالتعاون.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣

٤٣٠- نظرت اللجنة في الجلسات ٧ و ٨ و ٢٢ المعقودة في ١٠ و ١٤ و ٢٤ حزيران/يونيه، في تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣ (E/2004/67). وعرض ممثل الأمين العام التقرير ورد على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٤٣١- أشير إلى أن تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣ شمل تعديلين رئيسيين، وهما تضمينه نتائج دورة المجلس العادية الأولى لعام ٢٠٠٤، وتشديد التركيز فيه على النتائج والإنجازات، على نحو ما طلبته اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين. وأبرزت المسائل التي عالجها المجلس ولجنتاه الرفيعة المستوى في مجالي البرامج والإدارة أثناء عام ٢٠٠٣ وأوائل عام ٢٠٠٤. وبالنسبة للبرنامج، تم التركيز على كفالة اتساق استجابة منظومة الأمم المتحدة لإعلان الألفية في مجالي التنمية المستدامة ومتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما تناول المجلس مسائل تمويل التنمية ومتابعة مؤتمر مونتيري، وكبح الجرائم عبر الوطنية، وسد الفجوة الرقمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصلتها بالأمن الغذائي والإدارة، والدعم المقدم على صعيد المنظومة لتنمية أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنع نشوب الصراعات المسلحة. أما بالنسبة لميدان الإدارة، فقد تناول المجلس المسائل ذات الصلة بتعزيز نظام إدارة الأمن، وإنشاء دائرة تضم كبار المديرين، وتنشيط شبكة الميزانية والمالية وتعزيز الخدمات المشتركة ووضع مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تمكين التواصل وتبادل المعلومات فيما بين مؤسسات المنظومة.

٤٣٢- ورحبت اللجنة بعرض التقرير الزاخر بالمعلومات، بما فيها آخر المعلومات المتعلقة بالتعاون فيما بين الوكالات، وأشادت بتحسينه شكلاً ومضموناً. وأشارت إلى أن التنسيق فيما بين الوكالات أصبح أكثر شفافية وأنه ساهم في تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء. كما أعادت التأكيد على رأيها بأن المجلس يشكل الهيئة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق التي تعمل على كفالة الاستجابة على صعيد المنظومة لولايات الهيئات

الحكومية الدولية وقراراتها استجابة متسقة ومنسقة. وذكر أعضاء اللجنة أنه من المفيد أن يتم في تقارير المجلس السنوية القادمة عرض النتائج التي تحققت نتيجة للتنسيق فيما بين الوكالات وتحليل مدى النجاح الذي حققته مختلف كيانات المنظومة من العمل معا.

٤٣٣- وقوبل بالترحيب تركيز المجلس على كفالة تنفيذ إعلان الألفية على نحو منسق. وشددت اللجنة على ضرورة تجنب الازدواجية في العمل والتأكد من تكامل الجهود التي يبذلها المجلس والهيئات الأخرى المشتركة فيما بين الوكالات، من بينها الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان التنفيذية التابعة للأمم المتحدة، في مجال متابعة تنفيذ إعلان الألفية وما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة أخرى ووضع تقارير عنها. واعتُبر استعراض عام ٢٠٠٥ الشامل لتنفيذ إعلان الألفية وسيلة من وسائل تمكين الصلات بين مختلف التعهدات التي قُطعت في مجال التنمية المستدامة ومتابعتها بشكل منسق. وحثت اللجنة جميع مؤسسات المنظومة المعنية على تقديم مساهمات آنية لاستعراض عام ٢٠٠٥ المذكور.

٤٣٤- وشدد أعضاء اللجنة على أهمية النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر بوصفهما عنصرين رئيسيين من عناصر أعمال المتابعة المشتركة بين الوكالات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما تم التشديد على دور العلم والتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية في تحقيق التنمية المستدامة. ووافقت اللجنة على المبادئ العامة التي اعتمدها المجلس لدى متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بخاصة التركيز على أن يجري على جميع المستويات تطبيق دورات التنفيذ البالغة مدة كل منها عامان والتي اعتمدها لجنة التنمية المستدامة والتشديد على تزويدها بأقصى درجات الدعم المشترك بين الوكالات. ورحبت بقرارات المجلس بشأن آليات التعاون المشتركة بين الوكالات في مجالات المياه، والطاقة والمحيطات والمناطق الساحلية، وطلبت إبلاغها بالتقدم الذي يحرز في تنفيذها. وفي سياق أحد المقترحات الذي دعا إلى تشكيل فرقة عمل منفصلة تابعة للمجلس لتتولى تنسيق الجهود التي تبذلها المنظومة لمكافحة الجوع، تم الإيضاح أن الأعمال المشتركة بين الوكالات في هذا المجال قد بدأت بالفعل تحت ريادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وذلك في إطار الولاية التي أناطها بها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وقمة الألفية. وإضافة إلى ذلك، فإن الشبكة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي أنشئت في عام ١٩٩٧ وتضم ٢٠ منظمة من منظمات الأمم المتحدة ما برحت تؤدي دور الآلية الرئيسية المشتركة بين الوكالات المعنية بتنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الهدفين المتمثلين في "الغذاء للجميع" وتخفيف حدة الفقر في الريف. وطلبت اللجنة مزيدا من المعلومات عن نطاق صلاحية

ترتيبات التعاون المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والطرائق التي تتبعها في التفاعل مع أصحاب المصلحة من خارج منظومة الأمم المتحدة.

٤٣٥- وأحاطت اللجنة علماً بمتابعة منظومة الأمم المتحدة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ولوحظ أن تقييم التعهدات ومتابعة المؤتمر الوارد في التقرير لم يأخذ في اعتباره الكامل المبادرات العديدة التي سبق وأن اتخذتها بلدان متقدمة النمو. أما بالنسبة لتحليل اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى لتدفق الموارد، فأشير إلى أن مثل هذا التحليل ينبغي أن يلقي الضوء على الصلة القائمة بين السياسات الوطنية ومستويات التجارة والاستثمار التي توازيها فضلاً عن الصلة القائمة بين المبادئ الواردة في اتفاق آراء مونتريري وتدفق الموارد. وتم التأكيد على ضرورة العمل على تبسيط ما تعتمده مؤسسات منظمة الأمم المتحدة من قواعد وإجراءات وطرائق عمل ومواءمتها، وجعلها تتمشى مع المعتمد منها في البلدان الشريكة.

٤٣٦- وأعادت اللجنة التأكيد على دعمها للجهود المشتركة بين الوكالات التي يقودها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكبح الجريمة عبر الوطنية. وشددت على ضرورة وجود تنسيق وثيق بين هذا المكتب والمؤسسات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لدى تنفيذ مختلف التدابير الكفيلة بكبح الجرائم العابرة للحدود، بخاصة ما يتعلق منها بحالات ما بعد انتهاء الصراع، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السجون. كما أعربت اللجنة عن دعمها للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وتنفيذها.

٤٣٧- وأشير إلى أن المجلس اعتبر أن المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات قد حققت النجاح وأن العمل جار على قدم وساق في منظومة الأمم المتحدة للسير قدماً في تنفيذ خطة عمله. وشجعت المجلس على مواصلة بذل جهوده في سبيل سد الفجوة الرقمية، وذلك بعدة طرق من بينها دعم البلدان النامية لزيادة إمكانيات حصولها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال التدريب والتعليم، وبناء القدرات، وزيادة وصلات هذه البلدان بالشبكة وجعلها مهيأة إلكترونيا وتعزيز هيكلها الأساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٤٣٨- وفيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشارت اللجنة إلى التحديات المتعددة التي تطرحها جائحة الإيدز وأشادت بالمجلس لما يبذله من جهود لمعالجة الأزمات المترابطة المتمثلة في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمن الغذائي والإدارة. واقترح إبلاغ اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ التدابير البرنامجية والمؤسسية التي يعتمدها المجلس لمواجهة هذه الأزمة الثلاثية الجوانب.

٤٣٩- ورحبت اللجنة بمضي المجلس في إيلاء الأولوية العليا لضمان فعالية وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أفريقيا، بخاصة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولاحظت اللجنة التقدم الذي أحرزته المجموعات التخصصية الخمس المشتركة بين الوكالات (تطوير الهياكل الأساسية؛ الحكم والسلام والأمن؛ الزراعة والتجارة والنفاذ إلى الأسواق؛ البيئة والسكان والتحضر؛ تنمية الموارد البشرية/العمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) في عملية تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة المذكورة. ودعت إلى مواصلة تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة عبر تشجيع المجموعات التخصصية على التعاون، وإدماج مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمنظور الجنساني وحقوق الإنسان في صلب جميع أنشطة المجموعات التخصصية، وزيادة الدعم المقدم إلى لجنة الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وزيادة إيضاح أدوار ومسؤوليات مختلف الوكالات العاملة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا.

٤٤٠- وتم الترحيب بإيلاء الاهتمام من جديد على الصعيد المشترك بين الوكالات لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وأعرب عن التأيد للجهود التي يبذلها المجلس لبناء قدرة على صعيد المنظومة للحيلولة دون نشوب الصراعات من خلال اتباع نهج شاملة ومتعددة الأبعاد ومركزة على البلدان، ومن خلال تعزيز الحوار وتحسين تبادل المعلومات بين المنظمات المعنية. وشجعت اللجنة المجلس على مواصلة جهوده في هذا المجال.

٤٤١- وبالنسبة لمسائل الإدارة، أعربت اللجنة عن عميق قلقها حيال ازدياد التهديدات التي تتعرض لها سلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة وأمنهم. وأشادت بالمجلس لإيلائه هذه المسألة مزيداً من الاهتمام وأعربت عن تأييدها التام لاتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز أمن الموظفين عن طريق وضع نظام لإدارة الأمن يكون موحدًا وحسن التنسيق تُحدد مسؤوليته ومسائلته بشكل واضح، وزيادة تدريب جميع الموظفين، وزيادة إشراك كبار المديرين العاملين في المقر وفي الميدان في هذه العملية. وحثت اللجنة المجلس على متابعة استعراض السياسات الخاصة بالمباني المشتركة، والمضي في رصد تطوير خطط التأهب لحالات الطوارئ والتأكد من أنها تستوفي المعايير نفسها، وتشجيع كبار الموظفين في منظومة الأمم المتحدة على أخذ مسؤولياتهم الأمنية على محمل الجد. كما دعت المجلس إلى التأكد من وضع الترتيبات المناسبة المشتركة بين الوكالات لتغطية التكاليف المتزايدة المترتبة على تعزيز نظام إدارة الأمن.

٤٤٢- وفيما يتعلق بالمسائل المالية، رحبت اللجنة بإيلاء الاهتمام من جديد إلى وضع برنامج عمل مشترك بين الوكالات سبّاق أكثر في مجالي المالية والميزانية، ستنفذه شبكة الميزانية والمالية التابعة للجنة الرفيعة المستوى.

٤٤٣- وبالنسبة لطلب اللجنة من المجلس تيسير تبادل المعلومات عن الممارسات المتبعة في قياس أداء البرنامج ونتائجه، وقياس الإنتاجية في الوظائف الخدمية وفي التعاون مع إدارة المؤتمرات، أشار إلى أن هذه المسائل قد بدأت معالجتها بالفعل في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أثناء مختلف المشاورات المشتركة بين الوكالات، سعياً بالتحديد إلى زيادة موافاة أعمال مؤسسات المنظومة لدى تطبيق نهج تركيز على النتائج في مجالي الإدارة والميزنة. وفي مجال إدارة المؤتمرات، ركزت الجهود الأولية على التعاون بين المترجمين الشفويين غير المتفرغين. ومن المتوقع أن تتخذ اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أثناء عام ٢٠٠٤ مبادرات إضافية لتيسير تبادل المعلومات والخبرات في هذه المجالات.

٤٤٤- وفيما يتعلق بمسألة إنشاء دائرة لكبار المديرين، استفسرت وفود عن مدى صلة قرار المجلس بإنشاء هذه الدائرة بقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٥٧، الذي طلبت فيه الجمعية العامة من لجنة الخدمة المدنية الدولية استعراض هذا الاقتراح المتعلق بإنشاء دائرة لكبار المديرين وذكرت أنها تعتزم العودة إلى هذه المسألة في دورتها الثامنة والخمسين.

٤٤٥- وأشار وفد آخر إلى أنه على ضوء عدم موافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٨٥/٥٧ على توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية الداعية إلى إنشاء دائرة كبار المديرين وأنها ذكرت بوضوح أنها تعتزم مواصلة النظر في هذه المسألة، وبما أن لجنة الخدمة المدنية الدولية نفسها اعتبرت هذه الدائرة عنصراً مشتركاً بين منظمات النظام الموحد وسيتعين عليها أن تكون مسؤولة عنه، فإن المجلس، باتخاذ قراره بإنشائها يكون قد تجاهل رأي الجمعية العامة في هذه المسألة بالذات. وأوضح هذا الوفد أن أي قرار بشأن إنشاء دائرة موحدة ما زال يعود إلى الجمعية العامة التي لا تزال تنتظر توصية من لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن هذه المسألة.

٤٤٦- واعتبرت وفود أخرى أن مبادرة الأمين العام والمجلس بشأن إنشاء دائرة كبار المديرين تستحق الثناء بوصفها وسيلة لتعزيز القيادة والإدارة في المنظومة برمتها.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٤٧- أحاطت اللجنة علماً بتقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣ (E/2004/67)، شريطة أخذ الملاحظات الواردة أدناه في الاعتبار. ورحبت بما عرضه التقرير من معلومات، بما فيها آخر

المعلومات المتعلقة بالتعاون المشترك فيما بين الوكالات، وأشادت بتحسينه شكلاً ومضموناً.

٤٤٨- وأعادت اللجنة تأكيد رأيها بأن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة يشكل الهيئة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق التي تعمل على كفالة استجابة المنظومة برمتها لولايات الهيئات الحكومية الدولية وقراراتها استجابة متنسقة ومنسقة.

٤٤٩- وشددت اللجنة على أهمية التنسيق الفعال للجهد المبذول على صعيد المنظومة لمكافحة الجوع، وأوصت بأن يضمّن المجلس تقرير العرض العام السنوي لعام ٢٠٠٤ معلومات عن الآليات القائمة حالياً في هذا المجال وعن أي مبادرات إضافية يتوخى اتخاذها.

٤٥٠- ولاحظت اللجنة مضي المجلس في إيلاء أولوية عليا لكفالة فعالية وتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، دعت إلى مواصلة تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة عبر القيام، في جملة أمور، بتشجيع التآزر بين المجموعات التخصصية، وإدماج مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والمنظور الجنساني وحقوق الإنسان في صلب جميع أنشطة المجموعات، وزيادة الدعم المقدم إلى لجنة الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وزيادة إيضاح أدوار ومسؤوليات مختلف الوكالات العاملة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في أفريقيا. ورحبت باعتزام المجلس الاضطلاع باستعراض معمق للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغرض تعزيز هذا الدعم.

٤٥١- وأعربت اللجنة عن تأييدها للجهود التي يبذلها المجلس لبناء قدرة على صعيد المنظومة لمنع نشوب الصراعات عن طريق اتباع نهج شاملة ومتعددة الأبعاد تركز على البلدان ومن خلال تعزيز الحوار وتحسين تبادل المعلومات بين المنظمات المعنية، وشجعت المجلس على مواصلة جهوده في هذا المجال.

٤٥٢- وأعربت اللجنة من جديد عن عميق قلقها حيال ازدياد التهديدات التي تتعرض لها سلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة وأمنهم وأعادت تأكيد تأييدها التام للجهود المبذولة حالياً لتعزيز نظام إدارة الأمن. وفي هذا الصدد، تم التشديد على استعراض السياسات الخاصة بالمباني المشتركة، ورصد عملية وضع خطط التأهب لحالات الطوارئ

وتشجيع كبار الموظفين في منظومة الأمم المتحدة على أخذ مسؤولياتهم الأمنية على محمل الجد.

٤٥٣- وحثت اللجنة المجلس على تكثيف التعاون المشترك فيما بين الوكالات وتبادل المعلومات بشأن الممارسات المتبعة في قياس أداء البرنامج ونتائجه، وقياس الإنتاجية في الوظائف الخدمية والتعاون في إدارة المؤتمرات.

٤٥٤- وأوصت اللجنة الجمعية العامة بالعودة إلى مسألة إنشاء دائرة كبار المديرين في دورتها التاسعة والخمسين، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "النظام الموحد للأمم المتحدة".

باء - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٥٥- في جلستها الرابعة، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2004/6).

٤٥٦- وعرض مدير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا التقرير ورد على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في التقرير. وقررت اللجنة عقد مشاورات غير رسمية في ١٠ حزيران/يونيه، لتبحث خلالها المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح.

المناقشة

٤٥٧- أعرب الكثيرون عن تقديرهم للطابع الشامل للتقرير، ولا سيما للأسلوب الذي أبرز به التقرير بوضوح ما أحرزته فرادى الوكالات من تقدم في مجال دعم أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلا عن استمرار التحديات والعوائق التي تواجهها أثناء توفير دعم أكبر.

٤٥٨- وكان ثمة تقدير أيضا لحقيقة أن منظومة الأمم المتحدة قامت بتنظيم أنشطتها حول ست مجموعات تخصيصية تتوافق مع أولويات الشراكة الجديدة. وأُحيط علما بأن طابع الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ونطاقه قد أصبحا أكثر اتساعا وعمقا. وأشار على نطاق واسع إلى دور منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم لأمانة الشراكة الجديدة وللأوساط الاقتصادية الإقليمية في مجال وضع السياسات وصوغ البرامج وبناء القدرات وتنمية المؤسسات. وجرى التأكيد أيضا على مسألة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

على كل من الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني كوسيلة من وسائل تعميق الدعم المقدم إلى الشراكة الجديدة.

٤٥٩- وأعرب عن التقدير لعملية تكليف الوكالات بمهمة الجهات الداعية إلى عقد فرادى المجموعات باعتباره تطورا إيجابيا ووُجِّهَ الشناء لفرادى الوكالات مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقيادة هذه المجموعات. وحثت اللجنة الوكالات على التعاون فيما بينها بصورة أوثق. وقيل، على سبيل المثال، إن وكالات مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تحتاج إلى العمل بصورة وثيقة لدعم تنمية أفريقيا من خلال حشد الموارد الصناعية والفكرية لتنمية أفريقيا. وفي الوقت ذاته، تم التأكيد على أنه، في إطار المجموعة الفرعية المتعلقة بالاستجابة الإنسانية وعملية الانتعاش بعد انتهاء الصراع، ينبغي لفريق التقييم المشترك بين الوكالات أن يلي الاحتياجات ويسد الثغرات في مرحلة مبكرة بدلا من اللجوء إلى تدابير طارئة عندما تصبح الثغرات في الحالة الإنسانية في وضع حرج. وقيل إنه ينبغي استخلاص الدروس من الفريقين الاستشاريين المخصصين التابعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنيين بغينيا - بيساو وبوروندي فيما يتعلق بالعمل الذي قامت به المجموعة الفرعية المعنية بالشؤون الإنسانية وبعملية الانتعاش بعد انتهاء الصراع.

٤٦٠- وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تحسين وتعزيز الزخم المكتسب منذ النظر في التقرير السابق للأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2003/6) فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتنسيق هذه الشراكة، ولا سيما بغية تحقيق مستوى أعلى من الدعم والاتساق داخل المجالات الستة ذات الأولوية التي تم تحديدها في إطار الشراكة الجديدة. كما ينبغي توجيه أنشطة التوعية والدعم من خلال جميع الآليات القائمة والمناسبة لمنظومة الأمم المتحدة إلى فرادى البلدان الأفريقية. وجرى حث مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على زيادة مشاركته في الآليات المتاحة، ولا سيما في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وآليات التشاور الإقليمية فضلا عن التعاون مع وكالات أخرى في مجال وضع السياسات. وكان هناك اعتراف على نطاق واسع بأن الشراكة الجديدة تمثل نموذجا جديدا للتنمية يؤكد على المسؤولية الرئيسية للحكومات عن تنميتها الوطنية. فنجاح الشراكة الجديدة ستمخض عنه دروس كثيرة تستفيد منها بلدان نامية أخرى في العالم. وتم التأكيد على أهمية زيادة التعاون بين بلدان الجنوب لتنفيذ الشراكة الجديدة. ولهذا جرى حث البلدان الأفريقية على الاستفادة من التعاون بين بلدان الجنوب وبلدان نامية أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل دفع عجلة تنميتها.

٤٦١- وجرى الإقرار أيضا بأهمية الدور الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم أمانة الشراكة الجديدة في تنفيذ مختلف برامج هذه الشراكة. ولكن أثّرت تساؤلات حول تقسيم المهام بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في دعم تنفيذ الشراكة الجديدة. وقُدِّم توضيح مفاده أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إضافة إلى قيامها بدور الجهة العاقدة للمجموعة المعنية بالبنية التحتية وتقديم المساعدة في طائفة من الأولويات الخاصة بالشراكة الجديدة، فإنها تقوم بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي باستخدام اجتماع المشاورات الإقليمية الذي تعقده هيئات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا. ومن ناحية أخرى، فإن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يعد تقارير عن تنفيذ الشراكة الجديدة لتقديمها إلى الهيئات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي، ويتولى القيام بجهود الدعوى على الصعيد العالمي لدعم الشراكة الجديدة، كما يقدم دعما تقنيا للأمين العام في مجال تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي.

٤٦٢- وأعرب عن رأي مفاده أن الاستثمار في التنمية والقضاء على الفقر في أفريقيا من شأنهما دعم الاستقرار والأمن في القارة. ويمكن تخفيض الاستثمارات الهائلة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام اللازمة حاليا لتحقيق الاستقرار في أفريقيا تخفيضاً هاماً لو عولجت الأسباب الاقتصادية الرئيسية للتهemis والفقر من خلال التنمية.

٤٦٣- ويعتبر حشد الموارد المالية عاملاً رئيسياً لتنفيذ الشراكة الجديدة تنفيذاً ناجحاً. بيد أن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية يعرقلها عدد كبير من العوامل من بينها الأعباء الباهظة للديون الخارجية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وهروب رؤوس الأموال من المنطقة. ويمكن للوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في دعم عملية حشد الموارد لأفريقيا ولا سيما في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة. وتم التأكيد على أن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود في مجال ما يقوم به من أنشطة الدعوى على الصعيد العالمي لحشد الموارد المالية لأفريقيا.

٤٦٤- ورغم أن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير قوبلت بالترحيب بوجه عام، فقد طلبت توضيحات بشأن الآثار المترتبة على الفقرة ٧٢ (ج)، التي اقترحت فيها "إتاحة موارد إضافية للمنظومة لكي تقدم دعماً أفضل للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا". وقدمت توضيحات مفادها أن هذه الاقتراحات نابعة من الإدراك بأن الكثير من الوكالات أبلغ بأن افتقاره لما يكفي من الموارد يشكل عائقاً أمام تقديم دعم أكبر إلى برامج الشراكة الجديدة. وجرى التأكيد أيضاً على أن الموارد الإضافية المطلوبة تتصل باحتياجات الوكالات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة كلها ولا تتصل باحتياجات كيان بحد ذاته.

٤٦٥- وفيما يتعلق بشؤون الحكم، والسلم والأمن، ولا سيما المجموعة الفرعية الأولى المتعلقة بالاستجابة الإنسانية وعملية الانتعاش بعد انتهاء الصراع، أكد أحد الوفود ضرورة الاستمرار في تعزيز عملية تقديم دعم شامل ومتواصل من أجل تمكين دعائم السلام ابتداءً بالمساعدة الإنسانية وانتهاءً بتقديم المساعدة لإعادة الإعمار وذلك من خلال التنسيق الفعلي والفعال بين المنظمات والوكالات الدولية المعنية.

٤٦٦- وفيما يتعلق بالمجموعة الفرعية المعنية بشؤون الحكم السياسي والإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات، أعرب عن التأييد لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، لمواصلة تعزيز عملية إعادة الإعمار في المجالين الاجتماعي والاقتصادي بناءً على أسس الديمقراطية والحكم الرشيد.

٤٦٧- وفيما يتعلق بـ ”برنامج التمويل الدولي الأكثر سخاء وابتكاراً“، أعرب عن رأي مفاده أن الاستخدام الأفضل للبرامج الحالية للوكالات الدولية لتمويل التنمية يجب أن يكون على رأس الأولويات رغم أن هذا قد يبدو شبيهاً بنهج ثوري.

٤٦٨- واستوضح بعض الوفود عن الفقرة ٧٢ (ج) من التقرير لأن التوصية كانت تبدو لهم شديدة العمومية والغموض، ولم ير هؤلاء الوفود أنه من الملائم للجنة أن تقدم توصيات بشأن مسائل تتعلق بالموارد.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٦٩- أحاطت اللجنة علماً ورحبت مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2004/6).

٤٧٠- ورحبت اللجنة بقيام منظومة الأمم المتحدة بتنظيم أنشطتها حول المجموعات التخصصية الست المتوافقة مع أولويات الشراكة الجديدة، مشيرة إلى ضرورة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني كوسيلة لتعميق ما يقدم من دعم للشراكة الجديدة.

٤٧١- ورحبت اللجنة بالتعاون القائم بين الوكالات وحثتها على التعاون بصورة أوثق. وأشارت اللجنة إلى أن الدروس المستفادة من الفريقين الاستشاريين المخصصين التابعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنيين بغينا - بيساو وبوروندي ينبغي أن تكون دليلاً للفريق المشترك بين الوكالات في عمله المتعلق بالمجموعات الفرعية.

٤٧٢- وأكدت اللجنة على دور المستشار الخاص في قيادة عملية التنسيق على الصعيد العالمي لدعم الشراكة الجديدة، وطالبت منظومة الأمم المتحدة بالتعاون تعاوننا كاملا مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

٤٧٣- وحثت اللجنة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الرؤساء التنفيذيين، على الحفاظ على الزخم الذي حققه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في تنسيق الدعم المقدم للشراكة الجديدة.

٤٧٤- ودعت اللجنة إلى القيام بحملة مستمرة لتشجيع الشركاء على دعم الشراكة الجديدة، بما في ذلك في سياق التعاون بين بلدان الجنوب.

٤٧٥- وأوصت اللجنة بما يلي:

(أ) أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة آليات التنسيق المتاحة حاليا على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري لتعزيز التوافق بين السياسات دعما للشراكة الجديدة؛

(ب) أن تقوم كيانات الأمم المتحدة بزيادة تعميق تعاونها وتطوير ما يلزم من أدوات لتحقيق الاتساق والتأثير للعمليات التي تقوم بها برامجها المختلفة دعما للشراكة الجديدة؛

(ج) أن تحشد كيانات الأمم المتحدة موارد كافية لتمويل الأنشطة دعما للشراكة الجديدة.

٤٧٦- وأوصت اللجنة أيضا الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين عن مواصلة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة وذلك حتى تتمكن اللجنة من مواصلة رصدها للأعمال قيد التنفيذ دعما للشراكة الجديدة.

الفصل الرابع

تحسين أساليب عمل وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها

٤٧٧- نظرت اللجنة في جلستها ٢٣، المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه، في البند المعنون "تحسين أساليب عمل وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها". كما أجرت في ٢ تموز/يوليه مشاورات غير رسمية بشأن هذا البند.

٤٧٨- وفي سياق المناقشة، قدمت وفود مقترحات بشأن أساليب تحسين عمل اللجنة. وبناء على اقتراح الرئيس، وافقت اللجنة على تركيز نقاشها على المسائل ذات الصلة بما يلي: (أ) جودة الوثائق وتقديمها في موعدها؛ (ب) تسيير أعمال الجلسات؛ (ج) تجميع المسائل المقرر مناقشتها؛ (د) شكل تقرير لجنة البرنامج والتنسيق؛ (هـ) النظر في تقرير اللجنة ومدى تنفيذ توصياتها؛ (و) مدة دورات اللجنة ومواعيدها؛ (ز) دور المراقبين.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٧٩- أكدت اللجنة على أهمية تحسين أساليب عملها.

٤٨٠- واستجابة للفقرتين ١٦ و ١٨ من قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قُدمت عدة مقترحات أثناء الجلسات. غير أن اللجنة، نظرا لضيق الوقت، قررت العودة إلى هذا البند، كمسألة ذات أولوية، في بداية دورتها الخامسة والأربعين.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للجنة

٤٨١- يرد أدناه جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للجنة. وقد أعد على أساس السند التشريعي الحالي في ضوء التوصيات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين.

- ١ - انتخاب الأعضاء.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة.

الوثائق

تقرير الأمين العام (قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٥٤)

- ٤ - المسائل البرنامجية:
(أ) تخطيط البرامج؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن تحديد الأولويات (A/59/87)

- (ب) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨)؛

الوثائق

تقرير الأمين العام (في شكل كراسات)

- (ج) التقييم.

الوثائق

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي المتعلق بموضوع "حلقات الوصل بين المقرر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات في مجال القضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" (انظر الفقرة ٣٩٩ من هذا التقرير)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للمستوطنات البشرية (انظر A/57/16، الفقرة ٢٥٩ (ج))

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثانية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للبرامج الفرعية المتعلقة بشؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبدعم وتنسيق شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢٦٠-٢٧٤)

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثانية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون القانونية (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢٧٥-٢٩٠)

٥ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

تقرير العرض العام السنوي للمجلس ٢٠٠٤
(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

- ٦ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٧ - تحسين أساليب عمل وإجراءات لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والأربعين.
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والأربعين.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٦ والتصويب (A/57/6/Rev.1 و Corr.1).
- (٢) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/58/18).
- (٣) المرجع نفسه، الفقرة ٥٧٨.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) تخطيط البرامج؛
 - (ب) الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
 - (ج) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧: الجزء الأول: موجز الخطة؛ الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين	A/59/6 (Part One) و Corr.1
شؤون الجمعية العامة والمجلس والاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات	A/59/6 (Prog.1)
الشؤون السياسية	A/59/6 (Prog.2)
نزع السلاح	A/59/6 (Prog.3)
عمليات حفظ السلام	A/59/6 (Prog.4)
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	A/59/6 (Prog.5)
الشؤون القانونية	A/59/6 (Prog.6)
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	A/59/6 (Prog.7)
أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	A/59/6 (Prog.8)
دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	A/59/6 (Prog.9)
التجارة والتنمية	A/59/6 (Prog.10)
البيئة	A/59/6 (Prog.11)
المستوطنات البشرية	A/59/6 (Prog.12)
المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	A/59/6 (Prog.13)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/59/6 (Prog.14)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/59/6 (Prog.15)
التنمية الاقتصادية في أوروبا	A/59/6 (Prog.16)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	A/59/6 (Prog.17)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	A/59/6 (Prog.18)
حقوق الإنسان	A/59/6 (Prog.19)

توفير الحماية والمساعدة للاجئين	A/59/6 (Prog.20)
اللاجئون الفلسطينيون	A/59/6 (Prog.21)
المساعدة الإنسانية	Corr.1 و A/59/6 (Prog.22)
الإعلام	A/59/6 (Prog.23)
خدمات الإدارة والدعم	A/59/6 (Prog.24)
الرقابة الداخلية	A/59/6 (Prog.25)
الأنشطة المشتركة التمويل	A/59/6 (Prog.26)
تقرير الأمين العام عن أداء برنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	A/59/69
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة	A/59/79
تقرير الأمين العام عن تحديد الأولويات	A/59/87
تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠٠٣	E/2004/67
جدول الأعمال المؤقت	E/AC.51/2004/1
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مواصلة تطوير مواضيع التقييم المواضيعي التجريبي	E/AC.51/2004/2
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية	E/AC.51/2004/3
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة	E/AC.51/2004/4
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج	Corr.1 و E/AC.51/2004/5

والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق
لبرنامج السكان

تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم
المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

E/AC.51/2004/6

بيان مقدم من الأمين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية
البرنامجية على مشاريع التوصيات الواردة في تقرير لجنة
البرنامج والتنسيق

E/AC.5/2004/7

مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق

Rev.1 و E/AC.51/2004/L.1

مذكرة من الأمانة العامة عن تقارير وحدة التفتيش
المشتركة

E/AC.51/2004/L.3

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت
للدورة الخامسة والأربعين للجنة

E/AC.51/2004/L.4

Add.1-37 و E/AC.51/2004/L.5 مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والأربعين

مذكرة من الأمانة العامة بشأن الإطار الاستراتيجي
المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: استعراض الجزء الثاني:
الخطة البرنامجية لفترة السنتين، حسب الهيئات القطاعية
والفنية والإقليمية

E/AC.51/2004/CRP.1

قائمة الوفود

E/AC.51/2004/INF.1

050804 300704 04-43024 (A)

